أثر الركود الاقتصادي في الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط (صناعة الأثاث نموذجاً)

شريف محمد عوض (*)

الملخص

ينصب اهتمام الدراسة على رصد أثر الركود الاقتصادي على الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط، وبالتحديد على صناعة الأثاث. ويحمل هذا الهدف في طياته أهدافاً فرعية تتمحور أغلبها حول: تحديد أثر الركود الاقتصادي على تطور صناعات الأثاث ونموها في محافظة دمياط، ومحاولة الكشف عن التغيرات البنائية والوظيفية التي طرأت على تلك الصناعة، هذا فضلاً عن التعرف على اتجاهات الحرفيين نحو أوضاع تلك الصناعة في ظل ارتفاع معدلات الركود الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تحددت إشكالية الدراسة في تساؤل رئيسي مؤداه: ما تأثير الركود الاقتصادي كإحدى صور الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النسق الاقتصادي على قطاع وهيكل الصناعات الحرفية في المجتمع الدمياطي؟. وقد أجريت الدراسة الميدانية في محافظة دمياط، وتم اختيار (12) منطقة جغرافية (ريفية وحضرية)، وذلك وفقاً لمعيار كثافة انتشار العمل الحرفي بين سكانها، وبلغ إجمالي عينة الدراسة (281) حرفيًا، تم سحبهم بأسلوب الحصة من اثنتى عشرة منطقة جغرافية داخل مراكز وقرى محافظة دمياط، وبلغ إجمالي الورش التي سحبت منها عينة الدراسة من إجمالي المناطق (102 ورشة حرفية)، بمتوسط يتراوح ما بين 8 إلى 9 ورش في كل منطقة من مناطق الدراسة، حيث ضمت كل حصة من الحصص المختارة أغلب الحرف المُشكّلة لصناعة الأثاث: كنجار الموبيليا، والأستورجي، والقشرجي، وخراط الخشب، والمدهباتي..إلخ. وخلصت الدراسة إلى أن هناك اتجاهاً قوياً سائداً بين الحرفيين من عينة الدراسة يؤكد على أن صناعة الموبيليا في محافظة دمياط تواجه خطر الانهيار، وذلك من منطلق عدم توفر السياق الاقتصادي والسياسي الداعم لهذه الصناعة.

* أستاذ مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة

The Effect of Economic Recession on Craftsmanship Industries in Damietta Governorate: Furniture Industry as a Model

Sherif Mohamed Awad

Abstract

The study is focused on monitoring the impact of the economic recession on the craft industries in Damietta, and specifically on the furniture industry. This holds the target with it targets sub-centered mostly around: determine the impact of the economic recession on the development of the furniture industry in Damietta, and try to detect the structural and functional changes in the industry, this, as well as to identify trends artisans about the situation of the industry in the face of rising rates economic recession. In this sense, the study identified the problem of the effect in a major question: What is the impact of the economic recession as one of the images of economic crisis faced by the sector, the economic pattern and structure of the craft industries in Damietta community? The field study was conducted in Damietta, was selected 12 geographic area (rural and urban), and in accordance with the standard density spread literal work among the population, and the total study sample (281) craftsman, was withdrawn manner quota of twelve geographic area within the centers and villages in the province Damietta, and reached total workshops withdrawn sample of the total area (102 workshop craft) with an average of between 8 to 9 workshops in each of the study areas, to include each share of selected shares most of the character problem for the furniture industry: carpenter furniture, and Alostorgi and Alakecrgi, and wood turner, and Almayorbati..elkh. The study concluded that there is a strong tendency prevails among the craftsmen confirms that the furniture industry in Damietta is in danger of collapse, and so out of a lack of economic and political context in support of the industry offers.

أولاً ــ مقدمة حول أهمية موضوع الدراسة:

تعاني أغلب دول العالم بصفة عامة – وذات الاقتصاد النامي منها على وجه الخصوص– من العديد من الأزمات الاقتصادية التي تمثل تهديدًا قويًا لحاضر تلك الدول ومستقبلها، وتعد مشكلة الركود الاقتصادي إحدى صور تلك الأزمات التي ألمَّت بالعديد من دول العالم المتقدم منها والنامي على حدٍ سواء، وكانت لها تأثيرات عميقة الأثر على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... وغيرها.

فقد نشأت حالة من الكساد الكبير في الولايات المتحدة مع بداية انهيار سوق الأسهم في 1929 والمعروف "بالثلاثاء الأسود" امتدت حتى بداية الحرب العالمية الثانية، صاحبها اتخاذ حزمة من السياسات النقشفية(Ivanova, 2013;294).وقد توالت بعد ذلك فترات أخرى من الركود الاقتصادي مثل ركود الثمانينيات في الولايات المتحدة أيضًا، وركود التسعينيات والذي أصاب العديد من البلدان، ثم ركود الألفية الثانية والذي شعرت به معظم البلدان الغربية(زكي، 2010: 117–123). ولا تزال تأثيرات وتداعيات الركود الاقتصادي مستمرة ولم تنقطع على تلك الدول(Perry, 2013; 338). كذلك أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2009 إلى أن فترة ركود الثمانينيات أطلق عليها "العقد الضايع"؛ لما صاحبها من آثار سلبية، ليس على الولايات المتحدة فحسب، بل على بلدان أخرى أيضًا مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية(برنامج الأمم المتحدة، 2009: 40–41). وذلك من حيث زيادة معدلات الفقر، والبطالة وعدم المساواة، هذا فضلاً عن ارتفاع الأسعار وتفاوت توزيع الدخول(Matsaganis, Leventi,2014;209).

وعلى الصعيد المحلي فقد شهد السوق المصري أزمة كبيرة استحوذت على الاهتمام في كافة الأوساط الاقتصادية والمالية، وهي أزمة نقص السيولة، والتي هي بمثابة مؤشر أو ظاهرة لحدث أهم وأزمة أخطر؛ وهي أزمة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد المصري، لاسيما أزمة الركود السلعي. ولاشك أن استمرار أزمة الركود لفترات طويلة يؤدي بدوره إلى عدد من النتائج السلبية والتى من أبرزها خروج العديد من المنافسين القدامى في الصناعة، وظهور منتجين جدد في قطاعات اقتصادية أخرى غير مرتبطة بالقطاعات الأكثر تأثرًا بهذه الأزمة، إلى جانب زيادة معدلات البطالة، فضلًا عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدولة، وانخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم الحقيقي؛ نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية؛ بسبب نقص المعروض من السيولة المحلية(محمود، 2006: 117–118).وبصفة عامة يمكن القول:إن مشكلة الركود الاقتصادي تعد أزمة مجتمعية بكل المقاييس، إذ إن الأمر لا يقتصر هنا على النسق الاقتصادي فحسب، وإنما يشمل أيضًا كافة الأنساق الاجتماعية الأخرى، حيث تصيب مشكلة الركود المجتمع بالاضطراب، الذي يؤدي بدوره إلى توقف حركة الحياة نتيجة لتوقف عجلة الإنتاج(حسن، 2006: 47).

وإذا كانت عجلة الإنتاج في القطاعات الصناعية الكبرى تتأثر بحالة الركود الاقتصادي، فإن الصناعات الحرفية الصغيرة ستتأثر حتماً بتلك الحالة الاقتصادية المأزومة، والتي ستنعكس بلا شك على الحرفي وأوضاعه المهنية والاجتماعية. وفي هذا السياق، لا ينكر أحد أن الصناعات الحرفية تحتل مكانة كبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ باعتبارها تشكل رافدًا تنمويًا أساسيًا بما توفره من سلع وخدمات ذات صلة مباشرة بحياة أفراد المجتمع، وفي خلق فرص عمل مضمونة الدخل من خلال تشغيل رأس المال بطرق نشطة، وتحقيق أرباح كثيرة للدولة، فضلاً عن الدعاية والشهرة العظيمة للبلاد (السعدون، 2008: 1).

ومن هذا المنطلق، تفترض الدراسة وجود أثر معنوي للركود الاقتصادي على الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط. تلك المحافظة النشطة اقتصادياً، التي اشتهرت مدنها وقراها بأنها مهد للصناعات، بداية بصناعة المنسوجات، وصناعة الأخشاب، والجلود، وكذا صناعات منتجات الألبان والحلوى والسفن والقوارب. وهذه الصناعات ذات جذور عميقة ضاربة في البنية الاجتماعية الدمياطية (شديد،1991: 383).حيث يقوم النشاط الاقتصاديفي دمياط على وحدات إنتاجية صغيرة معظمها يملكها ويديرها القطاع الخاص(محمد، 1997:1). ومن ثم فتاريخ الحرف التقليدية عموماً جزء من التاريخ الاجتماعي للشعب المصري عموماً والدمياطي على وجه خاص، ففيها تمتزج الوظيفة النفعية بالوظيفة الدينية، وبالعادات والتقاليد والحرف المتوارثة(علي، 2005: 5).

والبحث في موضوع الصناعات الحرفية متعدد الجوانب والأبعاد، وله زوايا كثيرة؛ لما للحرفة من دور مهم في معيشة الإنسان وأمنه واستقراره، وقد كانت –ولا تزال– من المؤثرات البارزة في تطورها وارتقائها، وهذا ما تعكسه ثقافة الأمم والشعوب المختلفة، وهي الجذور الموغلة في أعماق التاريخ، كما تعد المرآة التي تعكس لنا طابع حياة الشعوب عبر الأزمان والعصور، وتتخطى بذلك الحواجز والمسافات(الصايغ، 2005: 1). ويشير ارتفاع مستوى دخول الدول الأخرى من عوائد الحرف اليدوية إلى أسباب انخفاضه في مصر، فقد نجحت تلك الدول حين آمنت حكوماتها بأهمية التنمية الحرفية ووضعتها على رأس خطط التنمية الشاملة لديها منذ عقود.فأقامت له بنية تحتية عريضة، تتمثل في شبكات من مراكز التدريب والتصميم والإنتاج في كل مدينة أو قرية، وتسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً، والأهم من ذلك قيام الدولة بمسئولية الحماية والتشريع والضمانات الضرورية للحماية. إن هذا هو ما أتاح للمنتجات الصينية – مثلاً – أن تغزو العالم وتنافس أعرق المجتمعات ذات الحضارات القديمة(نجيب، 2011 :31). وهذا ما افتقره المجتمع المصري على مدار عقود طويلة.

إجمالا، يمكننا تلخيص أهمية موضوع الدراسة في النقاط الآتية:

1. أن الصناعات الحرفية مكون رئيسي للبنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا فإن تصدي الدراسة الراهنة للكشف عن ملامح تلك البنية ومدى

تأثرها بالركود الاقتصادي- وذلك من خلال استخدام أدوات وأساليب التحليل في علم الاجتماع الاقتصادي- يمثل إضافة علمية مهمة لدراسات علم الاجتماع الاقتصادي، خاصة وأن هناك ندرة في الدراسات الميدانية حول إشكالية الدراسة الراهنة.

2. أن تسليط الضوء على الصناعات الصغيرة والحرفية أمر مهم، فإن دراستها هي نوع من الجهود العلمية والميدانية لأمر حساس وقيم، مرد ذلك لاعتبارات مختلفة، فمن جهة فإن هذه الدراسات مهملة ولم توجه إليها الأنظار، ومن جهة ثانية يجب إثارة الاهتمام لإحياء صناعات حرفية، وإبراز واقع هذه الحرف كمحاولة لدعمها ومعالجة مشكلاتها.
3. أن الصناعات الحرفية اليدوية في مصر منتج يحمل تاريخاً عريقاً من القيم الحضارية والدلالات الرمزية، ومن ثم فإن ركودها واندثارها يعكس حالة التجريف الثقافي، ويساهم في إحداث الفقر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، ويضاعف مشكلة البطالة في المجتمع المصري عامة والمجتمع الدمياطي على وجه الخصوص.
4. أن الصناعات الحرفية تستوعب شريحة اجتماعية غير قليلة من الأيدي العاملة، ومن ثم فإن ركود تلك الحرف يساهم في انكماش قاعدة العمالة الحرفية الماهرة في محافظة من أبرز المحافظات في مجال العمل الحرفي. الأمر الذي يتبعه خسارة للاقتصاد القومي من الدخل الناتج عن الحرف. فبعد أن كانت الحرف حتى منتصف القرن العشرين من بين مصادر الدخل الأساسية، انكمش ذلك المصدر إلى أدنى المستويات بين مصادر الدخل الأخرى.
5. وبشكل عام تمثل الصناعات الحرفية أحد أهم قطاعات الصناعات الصغيرة، والتي على الرغم من أهميتها الكبيرة في المساهمة في حل مشكلة البطالة وخلق فرص العمل، إلا أنها في النهاية تظل تابعة للقطاع غير الرسمي في الدولة، ولا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من قبل الدولة، حتى أنه لا يوجد لها تعريف رسمي على مستوى الدولة والجهات المختصة، وتنتشر عشوائيًا دون الاهتمام بالتخطيط السليم لتنميتها.
6. كذلك فإن الصناعات الحرفية- على مستوى دول العالم- تمر بمرحلة حرجة، تتفاوت في الشدة والضعف من دولة إلى أخرى؛ بسبب التطور التقني الذي تعيشه معظم تلك الدول؛ وذلك لتدني أو انعدام الحاجة إلى العديد من المنتجات التقليدية؛ بسبب تغير نمط ومستلزمات الحياة العصرية؛ ونتيجة لوفرة مثيلاتها المصنعة ميكانيكيا وبأسعار منافسة، بل وبأسعار متدنية كثيرًا عما يمكن صنعه يدويًا. هذا التبدل أدى وبشكل واضح لعزوف الكثير من العاملين في مجال الصناعات والحرف التقليدية للبحث عن سبل كسب تعود عليهم بما يحتاجون إليه من عوائد مالية أعلى، ومكانة اجتماعية أفضل.
7. ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها مجتمعنا المعاصر، كان

ضروريًا تغيير تلك النظرة الضيقة للصناعات الحرفية؛ لكونها أصبحت متجاوزة، وبعيدة عن الحقيقة، فالصناعات الحرفية قطاع اقتصادي متكامل يساهم في الناتج الداخلي الخام، ويوفر فرص العمل، ويساهم في الإنتاج والتسويق والتصدير، هذا بالإضافة إلى ما توفره الصناعات الحرفية من فرص لتحقيق النمو المستدام في مجتمعاتها المحلية.

ثانياًـ مشكلة الدراسة ومبرراتها:

تعد عملية الصناعة في حد ذاتها ظاهرة اجتماعية تتصل بغيرها من الظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى، أي أنها ليست مجرد نشاط إنتاجي اقتصادي فحسب، وذلك لما يصاحبها من تغيرات في البناء الاجتماعي، وما ينشأ عنها من أنماط اجتماعية مستحدثة وقيم جديدة(بدران، عسكر، 2002: 541)، حيث تتميز الصناعة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى ببعض الخصائص من أبرزها أنها نشاط كثيف مقارنة بالمهن والأنشطة الأخرى – مثل: الزراعة والرعي التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية وتشغل مساحات واسعة ـــــــــــ فهي تتركز في مساحات محدودة تختلف حسب نوع كل صناعة وطبيعتها، هذا بالإضافة إلى أنها تعد أوسع الحرف انتشارًا، حيث توجد في كل مكان ولو بصورة مختلفة، طالما وجد الإنسان في أي مكان، فضلًا عن أنها تعد الوسيلة لارتفاع مستوى المعيشة وتشغيل العمالة، كما أنها تسهم بجزء كبير في الدخل القومي للدول(هارون، 2002: 22).

وينصب مفهوم التصنيع بصفة عامة على كونه عملية جذرية لبنيان وهيكل الاقتصاد المحلي، وهو ما يتطلب توجيه جزء من موارد المجتمع لخلق قطاع صناعي منظم ومتطور؛ ليساهم بمعدلات متزايدة في تنمية الناتج المحلي، إذ يمثل التصنيع المحرك الأساسي للنمو وجوهر عملية التنمية الاقتصادية(قابل، 2008: 101–102).وعلى هذا تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بتنمية الصناعات الحرفية يدور في إطار التسليم عمومًا بأهمية الصناعة للتنمية الاقتصادية، كما تؤكد الشواهد العلمية على أن عملية التنمية الصناعية في أي مكان لم تبدأ من الصفر ـــــــ كما تشير بعض النظريات مثل نظرية النمو المتوازن ـــــــــــ وإنما تبدأ من واقع معين، قد يختلف في حجمه وهيكله أو درجة تقدمه الفني من بلد إلى آخر(أحمد، 2000: 204).

ولا تزال تلك الصناعات تمثل أهمية كبيرة على مستوى اقتصاديات معظم الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكيةوإنجلترا وسويسرا وألمانيا، كما أنها أصبحت تمثل مكانة كبيرة في معظم دول العالم النامي خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، لاسيما في الهند وتايوان وتايلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورا، بالإضافة إلى هونج كونج وبعض دول شمال أفريقيا. وتشير في هذا الصدد معظم التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب العالمية إلى أن معظم الاقتصادات التي اتخذت من الصناعات الحرفية ركيزة لها، قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين الأخيرين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية

خلاّقة(الهادي، 2006: 94).

وعلى الرغم من الأهمية التي يحظى بها ذلك القطاع ـــــــــــ قطاع الصناعات الحرفية باعتباره النواة الرئيسية للتنمية الصناعية والاقتصادية ـــــــــــ وقدرته ـــــــــــ كما يرى البعض ـــــــــــ على التكيف والصمود أمام التغيرات التي تحدث في المناخ العام للاستثمار؛ وذلك لارتباطه بعدة متغيرات تتعلق بمصدر التمويل، وظروف سوق الصناعة الصغيرة ودرجة ارتباطه ببقية الأسواق داخل الاقتصاد، أو درجة ارتباطه بالسوق الخارجي، إلا أنه يعاني من العديد من المشكلات والمثالب والاختلالات التي تجعله أكثر هشاشة وعرضه للتأثر بالأزمات والمشكلات المجتمعية الطارئة كأزمة الركود الاقتصادي(يسري، 1996: 26-27).

حيث تتعرض الأنشطة الاقتصادية المختلفة على مستوى الدولة من وقت إلى آخر لفترات من الركود ونقص السيولة ـــــــــــ قد تطول أو تقصر حسب كفاءة وفعالية السياسات العامة التي تم إعدادها لمواجهة هذه الظاهرة ومحاولتها الفعالة للخروج منها ـــــــــــ تختلف في درجتها وقوتها عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ تكون هناك قطاعات تعاني من أزمة الركود ونقص السيولة في الوقت الذي تشهد فيه قطاعات أخرى ازدهارًا وانتعاشًا اقتصاديًا، وهو ما عزاه البعض إلى سوء توزيع السيولة وإدارتها في الاقتصاد، الأمر الذي يعكس بدوره سوء توزيع الدخل والثروة في المجتمع (محمود، 2006: 112). وتكون الصناعات الحرفية هي الخاسر الأكبر جراء أزمة الركود، وذلك استناداً إلى نتائج الأدبيات التي أجريت حول هذه العلاقة (See;Robie,2011;183,Hinze, 2011; 150).

هذا، وقد شهدت العقود الأخيرة السابقة توجيهًا لاستراتيجيات التنمية الصناعية نحو الصناعات الثقيلة والمتوسطة، في الوقت الذي تراخى فيه الاهتمام بالصناعات الحرفية وتهميشها، ولهذا شاعت في نسبة كبيرة من هذه الصناعات عناصر البدائية والتخلف والتردي(جماز، 2004: 68)، وهو الوضع الذي لعبت فيه سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ـــــــــــ إلى جانب بعض العوامل والمتغيرات الأخرى ـــــــــــ دورًا مهمًا ورئيسيًا، بما تشمله من سياسات تحرر الاقتصاد والأسواق والتبادل التجاري، حيث إطلاق حرية الاستيراد ومنع الحظر والتخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية ـــــــــــ وهي من الأمور الجوهرية والتي لايتهاون فيها صندوق النقد والبنك الدوليان ـــــــــــ وهو ما يؤثر بشكل كبير على الإنتاج المحلي(رمضان، 2009: 75)، فقد أدت سياسة تحرير التجارة إلى زيادة نسبة الواردات بمعدل أكبر بكثير من معدل الصادرات، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تحقيق عجز متزايد في الميزان التجاري المصري(عبد العظيم، 1999: 160).هذا فضلًا عما تواجهه تلك الصناعات من ارتباك عمليات التسويق وتصريف البضائع ونقص المعلومات والبيانات عن طبيعة وظروف السوق(جماز، 2004: 68)، التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم،

أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم وتنفيذها، حيث إن أفق صاحب الصناعة الحرفية التقليدية لا يمتد في كثير من الأحيان لأكثر من شؤون حرفته أو صناعته، بالإضافة إلى تعرضهم لنقص حاد في الخامات التي يستخدمونها في نشاطهم وتعرضهم لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية الصغيرة، وعدم معرفتهم مصادر بديلة لهذه الخامات، كما لا يملك أصحاب هذه الصناعات الخبرة الكافية بالنسبة للتعامل مع مصادر تمويلية خارج نطاق العائلة أو الأصدقاء(يسري، 1996: 31-32).

وبصفة عامة؛ لا تعتبر الصناعات الحرفية مستدمجة في الاقتصاد الوطني، إذ يُنظر إليها على أنها ظواهر مستقلة يكتنفها في الأساس مشكلات اجتماعية، وبالتالي فهي تتطلب رعاية خاصة(جامع، 2008: 164).ولهذا فقد وصفه البعض بأنه قطاع يتسم بمزيد من العرضية وفقدان "الأمان الوظيفي"(بيلاي، 2008: 57)، لاسيما وأن معظم الصناعات الحرفية ترتبط بمواسم معينة، حيث تشهد انتعاشًا ورواجًا في بعض المواسم، ثم تتعرض للركود في أسواقها في مواسم أخرى. وفي هذا السياق، تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض حجم تشغيل العمالة الحرفية في الورش الحرفية بمحافظة دمياط، فقد بلغ إجمالي العمالة الحرفية 45306 في عام 1996، في حين انخفض إلى 30735 في عام 2014. وهذه الفجوة والإشكالية التي يعانيها العمل الحرفي في محافظة دمياط لخصت أسبابها الكثير من الدراسات، وكان من أسباب هذه الإشكالية الركود الاقتصادي في المجتمع المصري ككل، والذي انعكس بطبيعة الحال على الحرف والصناعات الموجودة بدمياط، هذا فضلاً عن انخفاض الدخل اليومي أو الأسبوعي لأصحاب الحرف، مقارنة بموظفي الدولة وأصحاب العمل الخاص، وثالثاً رغبة الكثير من الحرفيين الهروب من الركود الموسمي الذي يصيب أغلب أصحاب الحرف في محافظة دمياط. ومن هذا المنطلق، تتضح إشكالية الدراسة، والتي يمكن بلورتها في تساؤل رئيسي مؤداه: ما تأثير الركود الاقتصادي كإحدى صور الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النسق الاقتصادي على قطاع وهيكل الصناعات الحرفية في المجتمع الدمياطي؟ وهل يؤدي ذلك إلى ترك العمل بالقطاع الحرفي والالتحاق بعمل آخر؟ وهو ما تحاول الدراسة الإجابة عنه.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

ينصب اهتمام الدراسة الراهنة على رصد أثر الركود الاقتصادي على الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط، ويحمل هذا الهدف في طياته أهدافاً فرعية يمكن إدراجها بما يأتي:

1. التعرف على طبيعة الهيكل الحرفي في مجتمع الدراسة.
2. تحديد أثر الركود الاقتصادي على نمو وتطور صناعة الأثاث في محافظة دمياط.
3. التعرف على التغيرات البنائية والوظيفية التي طرأت على الصناعات الحرفية بمجتمع الدراسة بفعل الركود الاقتصادي.

4. الكشف عن اتجاهات الحرفيين نحو أوضاع الصناعات الحرفية في محافظة دمياط في الوقت الراهن.
5. الكشف عن تأثر صناعة الأثاث بالركود الموسمي الذي يصيب الحرفة.
6. الكشف عن أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه حرفة الأثاث في محافظة دمياط.

رابعاً- تساؤلات الدراسة:

1. ما طبيعة الهيكل الحرفي في مجتمع الدراسة؟ وما أكثر الشرائح الحرفية التي تأثرت بالركود الاقتصادي في هذا الهيكل؟
2. هل يؤثر الركود الاقتصادي على جودة المنتج الحرفي؟ وهل حدث عجزٌ في النشاط الحرفي ومعدل الإنتاجية؟
3. ما طبيعة اتجاهات الحرفيين نحو أوضاع الصناعات الحرفية بمجتمع الدراسة؟
4. إلى أي مدى يساهم الركود الاقتصادي في التأثير على الاستقرار الحرفي؟
5. ما طبيعة ونوعية المشكلات التي تواجه الصناعات الحرفية في مجتمع الدراسة؟
6. ما البدائل التي يعتمد عليها الحرفيون لمواجهة انعكاسات الركود الاقتصادي على الصناعات الحرفية؟

خامساً-مفاهيم الدراسة:

1.5 مفهوم الحرفة craft:

تُعرف الحرفة في اللغة بأنها: "وسيلة الكسب من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها". والحرفي هو : "الشخص الذي يكسب عيشه بالعمل في حرفة بصفة مستمرة ومنتظمة(مجمع اللغة العربية، 2003: 146).وهناك أيضًا من يُعرف الحرفة في اللغة بأنها مأخوذة في الأصل من تنمية المال، حيث يقال: جاء فلان بالإحراف أي جاء بالمال الكثير، وفلان يُحرف لعياله أي يكسب بعمله من هنا وهناك، أي أن الحرفة هي جهة الكسب ومصدره، كما أن الصناعة هي حرفة الصانع وعمله، ومن ثم تعد الحرفة والصناعة مصدرًا للكسب، ويمكن التميز بينهما في ضوء الغايات الاقتصادية لكل منها، وعلى أساس المستوى التقني المستخدم وطرق تنظيم العمل (حسن، 2008: 22). كذلك الحرفة في اللغة من الاحتراف، وهو الاكتساب، والمحترف هو الصانع، والفرق بين الحرفة والمهنة لا يخرج عن كونها العمل اليدوي(نارد،2013: 114). ويتفق تعريف "محمد عمارة" للحرفة مع المفهوم اللغوي لها، إذ يعرف الحرفة بأنها: الصناعة وجهة الكسب، وحَرِيف الرجل: هو مُعامِلُه في حرفته(عمارة، 1993: 169).

كما ترتبط كلمة "حرفة" غالبًا باليد، كأبرز أعضاء الجسد الإنساني التي تترجم النوازع والرغبات البشرية إلى مظاهر فنية مادية ملموسة (الهادي،2006:121)، وهذا يعني ببساطة شديدة أن الحرف شكل من أشكال الإنتاج

(CIGS, 1998; 11) ، بل شكل من أشكال الإبداع الإنساني(Banks,2010;305). فقد كانت الطائفة الحرفية وحدة اقتصادية واجتماعية تشكل مجتمعًا قائمًا بذاته وسط المجتمع المصري عامة، وكانت تضم أصحاب رأس المال والعمال معًا(عامر، 1993: 9-14).

وينظر علماء الطبقة الاجتماعية لمفهوم الحرفة كمرادف لمفهوم الطائفة، وذلك انطلاقًا من منظور الدور، وهو ما يسهم في فهم التباين النسبي بين المكانة الاجتماعية للحرفيين والتباين الذي تحدثه الفروق الثقافية والطبقية، بل وداخل الحرفة ذاتها، في حين ينظر التراث الأنجلوسكسوني إلى مفهوم الحرفة على أنه يشير إلى المقدرة والمهارة والبراعة في أداء العمل(علي، 2010: 26-27).وقد قدم "رايت ميلز" نموذجاً حول مفهوم الحرفة وما تتصف به من خصائص نوعية تميزها عن تنظيمات العمل داخل القطاع الصناعي الرسمي(جماز، 2004: 23).

وتدلّ الحِرْفة على المهارة في الصناعة والعمل باليد، وغالباً ما يتم تأكيد دور اليد بالقول: الحرف اليدوية، وهي العمل المرتبط بالاستعانة باليد وبأداة لإنتاج شيء محدد أو القيام بتحويل وإجراء تغيير، مثل: النجارة والحدادة والخياطة والصياغة والحلاقة والتحطيب والنسيج والغزل وغير ذلك، ويمكن تمييزها عن المهنة، مثل: مهنة الطبيب والمعلّم والقاضي، وغير ذلك من المهن، وإن كان هذا التصنيف مؤقتاً، وليس قاطعاً، ولا يعني الفصل الكلّي بين النوعين، ويمكن أن تتداخل المهنة والحرفة في كثير من الحالات(محبك، 2012: 1).

أما الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية (1968) فقد ورد مفهوم الحرفة اليدوية كما يلي: كل أنواع الأنشطة التي تستخدم الوسائل اليدوية في الإنتاج وفي تطوير هيئة الماديات. ومن ثم يشتمل هذا المفهوم على عنصر الفن؛ نظراً لأن هذا العنصر يعتمد بشكل أساسي على الإحساس بالتعبير الذي يفضي إلى تحقيق الجمال والإحساس بالبهجة والسرور(علام، 2008: 12).كذلك فالحرفة هي عمل يدوي بشكل أساسي، تستعمل فيه الآلات المساعدة جزئياً، يسيطر عليه الطابع العائلي، حيث رب العمل يعمل لحسابه الخاص ويقوم بعمل أساسي في التصنيع بمفرده، أو بمساعدة معاونين من أفراد أسرته أو عمال مأجورين قليلي العدد. ويعمل برأسمال بسيط هو الذي يدير عملية الإنتاج. وتتميز بالمهارة اليدوية والخبرة الفنية المتوارثة التي تجعل الأشياء المحيطة نافعة وذات قيمة يستعملها الإنسان(بزي،2002: 961).

وبصفة عامة يمكن تعريف الحرفة بأنها: "الصناعة التي تستخدم المهارة اليدوية في إنتاج سلع حرفية ذات جودة عالية، ولا تخضع لمقاييس مقننة أو أسس مدروسة، وتتصف بالتناثر جغرافيًا، وتستخدم في عملية الإنتاج خامات أولية مثل الخشب والمعادن والطين الطفلي والنسيج، أي أنها تتعامل بشكل مباشر مع البيئة المحلية في أغلب الأحيان، كما أنها تضم العمالة بنوعيها ذكورًا وإناثًا(علي، 2010: 27). إذًا، فأهم ما يميز الصناعات الحرفية ارتباطها بنمط حياة الشعوب وبيئتها والنشاطات التي تمارسها، فاستفادت من هذه البيئة، وعاشت في تناغم كامل معها، فأعطت وأخذت وتوارثت عبر أجيال متلاحقة(الزعبي، 2005: 1).

2.5 الصناعات الحرفية:

تعد الصناعات الحرفية أقدم أشكال الصناعة، حيث كان الصناع وأرباب الحرف"الحدادون والنجارون والنساجون والنحاسون" يعملون في حوانيت صغيرة، ويساعدهم عدد من الصبية والعمال(العدل، 1992:39).وقد ارتبطت هذه الصناعة أساسًا بالمناطق الحضرية، معتمدة في ذلك على قوة العمل أكثر من قوة رأس المال، وكذلك تقوم على الخبرة الفنية أو المهارات التقليدية لدى العامل، وعلى عمله اليدوي(هريدي، 1985: 85). ومن ثم يعتبر العمل البشري والخبرة الفنية هما الأساس المتميز لهذه الصناعات عن غيرها، حتى مع تطوير الآلات والأدوات المستخدمة فيها(عوض،2011: 9). وقد أضحى مفهوم الصناعات الحرفية التقليدية يوازي في ذاكرة جل الناس كل ما هو قديم وعقيم وغير قابل للتطور(السائري، 2005: 1).

ويرى البعض أن الصناعات الحرفية هي تلك التي تتصف بالكثرة العددية وانتشارها مع عدم تنظيمها، كما أنها في مركز ضعيف من حيث مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة، ويضيف البعض على ما سبق بأن هذه الصناعات هي التي تنقصها الأصول العلمية لتنظيم عملياتها الإنتاجية، كما أن عبء إدارتها وتشغيلها يقع على عاتق شخص واحد، حيث يكون مسئولاً عن الإنتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية"(الهادي، 2006: 101–102). كما تعرف بأنها: الصناعات التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية، وتنتج منتجات يدوية وتقليدية، تخدم الطبقات محدودة الدخل، وتتميز بتصنيع منتجات يزداد عليها الطلب مثل المنتجات الجلدية والأثاث وغيرها(البهنساوي، 2009: 10).

ولما كان مصطلح الصناعة يقصد به نشاط بشري يهدف إلى تحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة ذات خصائص تختلف في الشكل أو الطبيعة أو في مجال الاستخدامات(السماك، 1998: 2)، فإنه يمكن تعريف الصناعات الحرفية بأنها الأنشطة اليدوية التي يمارسها الحرفيون في منشآت محدودة أو في المساحات المتخللة داخل الكتلة السكنية بالمدن والقرى بين الوحدات السكنية أو بداخلها، أو في الشوارع والأجران، باستخدام خامات بيئية يُغيّرون من شكلها وهيأتها وقيمتها إلى الأفضل، ويعتمدون في ذلك على القوة العضلية في أغلب المراحل، إلى جانب القوة الكهربائية والميكانيكية التي تستخدم في أضيق الحدود (الهادي، 2006: 166).

وتعرف وزارة التخطيط الصناعات الحرفية بأنها: "تلك الصناعات التي يتم فيها إنتاج بعض السلع أو تقديم بعض الخدمات ذات الطابع البيئي الحرفي، وذلك في مصانع صغيرة تعتمد أساسًا على المهارات اليدوية الفردية مع أقل استخدام للآلات، وتنحصر منتجات هذه الصناعات إما في منتجات فنية ذات طابع إقليمي مميز مثل منتجات خان الخليلي، أو منتجات حرفية تنتج في الغالب بطريقة يدوية مثل صناعة الأحذية أو صناعة الأثاث وصناعة الملابس الجاهزة، كما أنها لاتحتاج إلى تحديد حجمي ويكفي تحديدها نوعيًا، إذ إنها تعد صناعة صغيرة مهما

كان حجمها ورأسمالها أو عدد العاملين فيها"(الشرقاوي، فهمي، 1981: 8). لذا، فهي تعد جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي(الشناوي،2004: 438).

كما يعرفها البعض بأنها: الصناعات أو الخدمات التي تتدرج تحت ما يطلق عليه "القطاع غير النظامي" والذي يتضمن الوحدات الصغيرة ـــــــــ جدًا ـــــــــ لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، والتي تتألف أساسًا من منتجين صغار مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، وبعضهم يستخدمون عمل الأسرة أو عددًا قليلًا من العمال بالأجر أو التلاميذ الصناعيين، وتعمل هذه الوحدات برأسمال صغير جدًا، وتستخدم مستوى منخفضًا من التكنولوجيا والمهارات، وتوفر عمومًا دخولًا منخفضة نسبيًا وغير منظمة لمن يعمل بها، حيث يتسم هذا القطاع بغياب تنظيم واضح وثابت، وإن وجدت أحيانًا روابط لمن يعملون في بعض الأنشطة، ولكنها غالبًا ما تكون خارج نطاق النقابات ومنظمات أصحاب العمل(محمد، 1994: 9).

وينظر "سعد عبد الرسول" إلى الصناعات الحرفية على أنها: الأنشطة التي تمارس في الورش ويحتاج عمالها إلى تدريب خاص ومهارة معينة لممارستها، وتنتشر في المدن على نطاق واسع عنها في الريف، ويشترط في العمال الذين يعملون في هذه الورش الخبرة الفنية في الحرفة التي يزاولونها، إذ تقوم تلك الصناعات على قوة العمل أكثر من قوة رأس المال(عبد الرسول، 1998: 29-30).

وبناءً على هذا التوصيف، يمكننا تحديد السمات التي تميز الصناعات الحرفية عن الصناعات الصغيرة الأخرى، على النحو التالي(العدل، 1992: 39):

- أنها أكثر الصناعات قابلية للتطور والتكيف مع الظروف المتغيرة.
- أنها تمارس في ورش يقل عدد العمال في كل منها عن عشرة عمال.
- أنها ترتبط بالمناطق الحضرية والريفية.
- تعتمد على قوة العمل أكثر من قوة رأس المال.
- تقوم على الخبرة الفنية أو المهارات التقليدية.
- تتمثل نسبة رأس المال فيها بالمعدات والآلات البسيطة.
- منتجاتها لها طابع مميز أساسه العمل البشري والخبرة الفنية (مثل منتجات خان الخليلي – صياغة الذهب– حفر الصاج– النحاس المنقوش – التطعيم المصدف).
- إنها تستخدم في إشباع الطلب المحلي، ويتجه جزء كبير منها للتصدير، وهذا هو ما يميزها عن الصناعات الأخرى(عبد الرسول، 1998: 42).

3.5 مفهوم الركود الاقتصادي Economic Recession:

تعد مرحلة الركود الاقتصادي إحدى مراحل "الدورة الاقتصادية". وتعرف الأدبيات هذه الأخيرة بأنها: حدوث تقلبات منتظمة تحدث بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، أو أنها: حدوث تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي، بحيث تنعكس على مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار(عمر، 1991: 214). وهي مرحلة تتسم بانخفاض الاستثمارات الجديدة، وانخفاض مستوى الطلب الاستهلاكي، وانخفاض حجم الإنتاج والدخل، وتتزايد معدلات البطالة، كما يتزايد

حجم المخزون السلعي(نوير،2009: 255).كما أن الركود الاقتصادي من أخطر المشكلات التي عاني منها الاقتصاد العالمي(سليمان،1987 :181).

ويشير مفهوم الركود في اللغة إلى مصدر الفعل ركد، وهو يعني السكون والهدوء والثبات، فيقال: ركد الماء، وركدت الريح، وركد السوق، أي وقفت حالة التعامل فيها فهو راكد، وهي راكدة(مجمع اللغة العربية، 2003: 275)، كذلك يشير الرُّكود ـــــــــــ بضم الراء المشددة ـــــــــــ لسلع التجارة إلى سكون حركة التعامل فيها بيعًا وشراءً(عمارة، 1993: 258).

ولا يختلف المعنى اللغوي لمفهوم الركود عن المعنى الاصطلاحي له، إذ يعرف الركود اصطلاحًا بأنه: "الحالة التي تشهد هبوطًا في مستويات الناتج الكلي والدخل الكلي والتوظف والتجارة الخارجية، أي أنه تراجع في النشاط الاقتصادي العام"(الغباشي، 2006: 14)، كما تُعرف فترات الركود بأنها:"الفترات التي ترتفع فيها معدلات البطالة في حين يتباطأ الإنتاج الصناعي أو المبيعات"، ويصف المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية الذي يتابع ويتعقب حالات الركود ـــــــــــ أقل نقطة في الركود على أنها أقل نقطة في دورة من دورات النشاط الاقتصادي بين حالتي ارتفاع للقمة ـــــــــــ النقاط التي بدأ وانتهى منها الركود(فرجينيابي، 2009: 31).

ويختلف بعض الكتاب في مجال إدارة الأعمال في التعبير عن الركود. فالبعض يعتبرونه ظاهرة تصيب الأسواق في وقت من الأوقات، ولا تلبث أن تتلاشى سريعاً. والبعض الآخر يرى في الركود مقدمة لكساد، بل هو علامة واضحة من علامات اقتراب الكساد في الإنتاج والتجارة بصفة عامة(المصري، 1999: 183-184). ومن ثم، فإن من مظاهر الركود ظهور شلل في الأسواق نتيجة صعوبة تصريف السلع والخدمات، وانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية أكثر من مرة(دوابة،2002،: 36).كذلك انخفاض حجم الاحتياطي لدى البنك المركزي من النقد الأجنبي، وارتفاع معدلات البطالة وتجاوزها 10%(عبد العظيم،2000: 10).

ومن ثم يشير مصطلح الركود الاقتصادي إلى حالة من الضمور الاقتصادي العام، تتميز بانكماش الطلب ونمو البطالة بين أفراد القوة العاملة، وتوقف آلات الإنتاج من العمل، وتقليص حجم الأموال المخصصة للاستثمار والمشروعات الجديدة، مما يسبب انخفاضًا في الناتج القومي(جمعة، 2000: 287).

ويخلط البعض ـــــــــــ في بعض الأحيان ـــــــــــ بين مفهومي الركود والكساد الاقتصادي، إذ يتم استخدامها بمعنى واحد، مثلما جاء في "معجم مصطلحات الصناعة والأعمال"، حيث عرف الكساد والركود بأنه: هبوط حاد لمستوى النشاط الاقتصادي أو إجمالي الناتج القومي الفعلي Actual Gross National Product، يتميز بتدني الإنتاج الفعلي والاستثمار Investment، وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الشراء والطلب، وهو إحدى مراحل الدورة الاقتصادية(الوطبان، 2001: 81).وهناك من يعرف الكساد بأنه: "الحالة التي يرتفع فيها معدل البطالة خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا وهبوط في معدلات نمو الاقتصاد

القومي ومعدلات تشغيل الطاقة الإنتاجية"، وإذا كان الركود يعرف بأنه: تراجع مستمر في النشاط الاقتصادي العام، فإن الكساد يقع عند زيادة نسبة هذا التراجع، وبمعنى آخر يطلق الركود عندما يقل معدل البطالة عن 10%، في حين يطلق مفهوم الكساد عندما يزيد معدل البطالة على 10% من القوة العاملة(الغباشي، 2006: 15).

ومن ثم، فمفهوم الركود وجفاف السيولة وجهان لعملة واحدة، وهي حالة الكساد الاقتصادي التي تنعت حالة الاقتصاد المصري في تلك الآونة. والركود في معناه البسيط زيادة المعروض من السلع والخدمات عن حجم الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها وانخفاض معدل دورانها لدى المستهلكين، وكذلك خفض معدل تداول النقود لديهم(محيي الدين، 2002: 1). فمن مظاهر الركود: تراكم المخزون السلعي؛ نتيجة لضعف الطلب الفعال عن مواجهة العرض القائم في أسواق السلع والخدمات(لطفي، 2001: 99).ومن هنا فالركود هو تلك الحالة التي تلحق الضرر بالأسس الرئيسية للنشاط الاقتصادي(حسن،2000: 435).أما الحالة التي يتزامن فيها التضخم مع الركود، فتسمى بالركود التضخمي (Helliwell,1988;1)

ومن هنا، يعرف الركود الاقتصادي بأنه: انخفاض معنوي في مستوى النشاط الاقتصادي ينتشر على مستوى الاقتصاد، ويستمر أكثر من عدة أشهر، ويظهر بوضوح على بعض المتغيرات الاقتصادية منها: الدخل، البطالة، مستوى الإنتاج. ووفقاً لهذا التعريف، يتم استخدام عدة مقاييس للتعبير عن الركود الاقتصادي، منها: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومستوى الدخل، ومستوى المبيعات (حجازي،2010: 86).

ومن زاوية أخرى يُعرف الركود الاقتصادي بأنه: "تلك الحالة التي تظل فيها العلاقات الاقتصادية التي تربط بين العناصر المختلفة في الأسواق سليمة، وتقاس دائمًا بالتراجع في معدل نمو الناتج المحلي خلال ثلاثة أرباع متتالية من العام المالي، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض مبيعات الجملة والتجزئة وحركة العقارات وغيرها، وفي هذه الحالة يمكن التعويض خلال مدة معينة عن طريق إعادة تحريك الاستهلاك الخاص أو الاستثمار من خلال إجراءات تقوم بها الحكومة(عريان، البشندي، 2003: 1).

سادساً– الدراسات السابقة:

في ضوء حركة البحث لم يجد الباحث دراسات وثيقة الصلة بإشكالية الدراسة الراهنة، مما يضفي أهمية حيوية لتلك الإشكالية من جانب، ويضاعف من صعوبة المعالجة المنهجية والنظرية من جانب آخر. ومن هذا المنطلق، اعتمد الباحث في عرض الدراسات السابقة على تقسيم تلك الدراسات إلى محورين أساسيين، المحور الأول: يهتم بالدراسات التي تناولت الركود الاقتصادي وتأثيراته المجتمعية، والمحور الآخر: يهتم بالدراسات التي تناولت الصناعات الحرفية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المجتمع المصري بشكل خاص،

والعربي والغربي على وجه العموم.

المحور الأول– الدراسات التي تناولت الركود الاقتصادي:

يسلط هذا المحور الضوء على مجمل الدراسات التي تناولت ظاهرة الركود الاقتصادي بالدراسة والتحليل، وذلك بقصد رصد انعكاسات تلك الظاهرة على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الأخرى في المجتمع كالبطالة والفقر والجريمة والتضخم...إلخ. ومن أولى هذه الدراسات، دراسة (Slini, Giama , 2015) التي قدمت تحليلاً متعمقاً لتأثير الركود الاقتصادي على الاستهلاك المحلي في المجتمع اليوناني، واهتمت الدراسة بشكل خاصة بتأثير الركود الاقتصادي على سلوك المستهلكين فيما يتعلق باستهلاك الطاقة. كذلك دراسة (Haw,Others,2015) التي تناولت بعدًا في غاية الخطورة، يوضح التأثير القوي للركود الاقتصادي، حيث تدارس أثر الركود الاقتصادي على السلوك الانتحاري، وذلك من أجل البحث عن آليات المواجهة والحلول، ودراسة (Huang, 2014) التي تناولت تأثيرات الركود الاقتصادي على فقدان فرص العمل والرعاية الصحية، هذا فضلاً على انعكاس ذلك على الدخل الأسري، كذلك دراسة (Theocharous, 2014) التي حاولت فحص العلاقة بين الركود الاقتصادي وانعكاساته على الجوانب الصحية المختلفة، كذلك قدم (Hotchkiss, 2014) في نفس العام دراسة تحليلية حول التأثيرات التي أصابت النسق الأسري جراء مرحلة الكساد والركود الاقتصادي، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر. ودراسة (أبو العينين،2013) التي تناولت ظاهرة الركود باعتبارها ظاهرة مركبة من المعدلات المرتفعة للبطالة والتضخم معاً، هذا وقد انطلقت الدراسة من عدة فرضيات، منها: توجد علاقة طردية بين معدل الركود التضخمي والتغير في هيكل قوة العمل وفقاً للمستوى التعليمي، لذا فقد استهدفت الدراسة تحليل محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري(لمزيد من التفاصيل حول الدراسات التي تناولت الركود التضخمي، انظر: (علي، 1993، عواد، 1992، El-Mahgoub, 1990)، ودراسة (عبد الحافظ، 2013) التي تناولت مشكلة الركود ونقص السيولة في الاقتصاد المصري، كمحاولة للتشخيص ووضع آليات المواجهة، وذلك من منطلق أن الركود الاقتصادي الذي تواجهه مصر مصحوباً بارتفاع كبير في الأسعار، وتفاقم لمشكلة البطالة، هذا فضلاً عن ضعف معدلات النمو وزيادة البطالة وانخفاض مستويات الإنتاج، كذلك دراسة (Czech Republic, 2013) التي حاولت اختبار فرضية مرتبطة بتأثير الركود الاقتصادي على معدلات التوظيف والتشغيل، وذلك نتيجة تأثر سوق العمل في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير جراء الركود الاقتصادي الذي أثر في التنمية الاقتصادية في جميع مناطق الجمهورية التشيكية. ودراسة (Medina,Others,2013) حول تأثير الركود الاقتصادي على صناعة التليفزيونات وسوقها في المكسيك وإسبانيا، وذلك بقصد البحث عن آليات للمواجهة لتفعيل النشاط الاقتصادي في تلك الصناعة المؤثرة في ذلك الاقتصاد. ودراسة (French,Kelley, 2013) التي تناولت العلاقة بين الدخل والركود الاقتصادي،

وانعكاس تلك العلاقة على متوسط الاستهلاك، كذلك التعرف على توقعات المستهلكين حول الدخل في المستقبل مع ارتفاع معدلات الكساد والركود الاقتصادي. ودراسة (Fenge and Others, 2012) التي قدمت تشريحاً دقيقاً للعلاقة بين الركود الاقتصادي ونوعية الحياة خاصة لشريحة كبار السن، باعتبارهم الشريحة التي تعتمد على دخول وأصول ثابتة غير متغيرة، ومن ثم فتأثرهم بالركود الاقتصادي سيكون أكثر وطأة عن باقي شرائح المجتمع، ومن ثم تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت العلاقة بين الركود الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ودراسة (Şahin,Kitao,2011) التي أكدا من خلالها على تأثر الشركات الصغيرة والصناعات الصغيرة بالركود الاقتصادي بشكل أكبر بكثير من الشركات الكبرى، فالانكماش الاقتصادي ينعكس بشكل مؤثر على تلك الشركات من حيث تخفيض عدد العمالة وضعف المبيعات، ومن ثم تعرضها للانهيار. ودراسة (حجازي،2010) التي سعت إلى اختبار فرضية وجود أثر معنوي للركود الاقتصادي على الفقر، وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي اقتصادي،كذلك تحددت المشكلة البحثية لدراسة(حجازي،2010) في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات التشغيل في الاقتصاد المصري؛ بسبب سيادة الركود الاقتصادي، ولهذا الوضع الكثير من التأثيرات السلبية ولاسيما على الصناعات الحرفية، وتزايد معدلات البطالة . ودراسة (نوير،2009) التي أشارت إلى بعض الحقائق الأساسية التي تحدث أثناء الركود، منها: حدوث انخفاض حاد في الاستثمار العقاري السكني، وحدوث انخفاض حاد في الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى انخفاض حاد في الواردات، وانخفاض حاد في أسعار الأصول والعقارات، وكذلك حدوث انخفاض في الاستهلاك والصادرات، ومعدلات التشغيل. ودراسة (الغباشي، 2006) التي جاءت كمحاولة لتحليل ظاهرة الركود في الاقتصاد المصري في الفترة من 1995 حتى 2000 ودور الزكاة في علاجها. ومن أبرز الدراسات التي تناولت الركود الريعي دراسة (مصطفى،2001) التي تناولت بالدراسة والتحليل والتقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر مع التركيز على مرحلة الركود الاقتصادي، هذا وأوصت الدراسة بأن تسدد الحكومة الالتزامات التي عليها للمقاولين والموردين، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي من الأدوات التي تستخدم في مكافحة الركود.ودراسة (عبد العليم،2000) التي بحثت عن الأسباب الهيكلية التي تنجم عنها مظاهر الركود، والتي أوجزتها الدراسة في ضعف فعالية دور الدولة والتخطيط الاقتصادي، واختلال هيكل توزيع الدخول. وأخيراً، دراسة (الباز،1996) والتي استهدفت الوقوف على السمات المميزة للركود الريعي وديناميكيته، هذا فضلاً عن تشخيص ملامح الأزمة الاقتصادية.

المحور الثاني– الدراسات التي تناولت الصناعات الحرفية:

يسلط هذا المحور من الدراسة الضوء على الدراسات التي تصدت لتدارس الصناعات الحرفية التقليدية والحرف الشعبية على البنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري والعربي والغربي عموماً، ومن أولى هذه الدراسات، دراسة

(Murphy,2012) حول الثقافة الصينية والاقتصاد الإبداعي، والتي تناولت دور القطاع الحرفي باعتباره الجزء والمكون الأساسي للاقتصاد الإبداعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، هذا فضلاً عن الوقوف على المشكلات التي تواجه هذا النمط من الاقتصاد وتحد من فعاليته. دراسة (داؤود، محمد، 2011) التي استهدفت الكشف عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها مجتمع الحرف اليدوية في المهن المختلفة بوصفه جزءاً من السوق، ودراسة (الشمري،2011) التي تناولت صناعة البسط والسجاد اليدوي وأثرها على التنمية في مدينة المدحتية، وخلصت الدراسة إلى أن صناعة البسط والسجاد اليدوي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للعديد من العوائل في الإقليم، وقدرة هذه الصناعة على استقطاب وتشغيل الكثير من القوى العاملة، وخصوصاً العنصر النسوي. ودراسة (حنفي،2009) التي تناولت دراسة صناعة الخوص بالرصد والتحليل، باعتبارها إحدى الصناعات التقليدية والحرف اليدوية، وركزت الدراسة على منطقة الواحات الداخلة باعتبارها من أكثر المناطق ممارسة لهذه الحرفة القائمة على النساء فقط، وهي تنتج تنويعات مختلفة في الشكل والحجم والوظيفة من منتجات الخوص. ودراسة (McQuaid,2009) التي تصدت لبحث أثر التكنولوجيا على الحرف التقليدية ولاسيما في مجال المنسوجات، فالتحول من الإنتاج الحرفي المعتمد على المهارة إلى الاعتماد على التكنولوجيا في نقل الإنتاجية الأكثر تطوراً والأعلى من حيث الإنتاجية. ودراسة (حسن، 2008) التي استهدفت رصد العلاقة بين العمل الحرفي ونوعية الحياة لهؤلاء العمال، وذلك انطلاقًا من المقولة السادسة في النمط المثالي للحرفية عند "رايت ميلز" والتي تشير إلى أن أسلوب الممارسة الحرفية اليومية يشكل نوعية الحياة الاجتماعية للحرفي وأسلوب معيشته، كذلك دراسة (شركس، 2008) التي تناولت الحرف والصناعات في سيناء بالدراسة التحليل، وذلك بهدف رصد تطور الحرف والصناعات في تلك البقعة الجغرافية الحدودية. أما عام 2006 فقدم (الهادي، 2006) دراسته التي تمحورت حول إشكالية محددة وهي إمكانية استخدام واستثمار الحرفيين للصناعات الحرفية (التقليدية) على اختلافها للتكيف مع الفقر وصناعة رأس المال، وذلك انطلاقًا من كون الحرف التقليدية هي أحد أهم الميكانيزمات الاجتماعية والشعبية لمواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. ودراسة (حواش، 2004) حول الصناعات الحرفية والصغيرة وأثرها على التنمية المحلية، والتي استهدفت تسليط الضوء على الأثر التنموي للصناعات الحرفية والوقوف على مجمل المشكلات والمعوقات التي تعترض نمو هذه الصناعات، ودراسة (Burney, 2004) التي استهدفت الكشف عن أهمية المعرفة بالنسبة للحرف التقليدية، ومن ثم تركيز الدراسة على البعد المعرفي والتعليمي، المرتبط بالتعليم المهني والتدريب في هذا المجال، وذلك بقصد القدرة على المنافسة في سوق العمل. ودراسة (بزي،2002) التي قامت بمسح شامل لمجموعة الحرف السائدة في المجتمع اللبناني، ودراسة (أبو زيد، 2000) حول توريث الحرف والمهارات اليدوية التي سعى من خلالها إلى تسليط الضوء على

عملية توريث الحرف والمعوقات والمشكلات التي تواجه العمل الحرفي، ودراسة (السمنودي،1993) التي قدمت توصيفاً دقيقاً لصناعة التريكو ودورها في التنمية الصناعية في مصر.

ويتضح من مجمل العرض السابق للدراسات التي أجريت حول موضوع الدراسة أن ثمة ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة بين الركود الاقتصادي والصناعات الحرفية، فأغلب الدراسات انشغلت بتدارس الركود وانعكاسه على متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى كالبطالة والتوظيف، وارتفاع الأسعار، والفقر...إلخ، هذا فضلاً عن أن الدراسات التي أجريت على الحرف التقليدية انشغلت بتدارس أوضاع الحرفة ونموها واندثارها، دون الإشارة الواضحة والمباشرة إلى تأثير الركود الاقتصادي على بنية تلك الحرف سواء بالتطور والنمو أو الاندثار والاضمحلال. ومن هذا المنطلق، كانت الدراسة الراهنة مهمة في هذا الشأن، لتدارس هذا الجانب غير المتروك في الدراسات البحثية، ولاسيما في إطار علم الاجتماع الاقتصادي، وذلك بقصد تقديم إسهام وإضافة علمية لتلك البحوث والدراسات في ذلك الفرع العلمي المهم من فروع علم الاجتماع.

سابعاً- الإطار النظري:

تعد ظاهرة الركود من أهم الظواهر التى تسعى النظم الاقتصادية إلى دراستها، والوقوف على أسبابها والتصدي لها؛ نظراً لما تعنيه من اختلال فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتمثل هذه الظاهرة نقطة خلاف بين العديد من المدارس الاقتصادية التى حاولت تفسير أسبابها(إدريس، 2013: 65). وعلى هذا الأساس يستعرض الباحث العديد من الأطروحات النظرية التى تفيد فى تفسير البعد الاقتصادي والاجتماعي لتلك الظاهرة الاقتصادية في المقام الأول.

1.7 المنظور الاقتصادي فى تفسير ظاهرة الركود الاقتصادي:

هناك قدر كبير من عدم الاتفاق بين الباحثين ورجال الاقتصاد حول تفسير ظاهرة الركود الاقتصادى. وهو ما يعود إلى اختلاف المدارس الفكرية التى ينتمى إليها كل باحث، وعلى هذا يمكن الاعتماد فى هذا الصدد على بعض المقولات النظرية التى تفسر ظاهرة الركود الاقتصادي والأكثر ارتباطًا بالسياق العام للبحث، وتتمثل تلك المقولات فى:

- تعد أزمة الركود الاقتصادي ظاهرة عامة تواجه كافة الأنظمة الاقتصادية المتقدم منها والنامي على حدٍ سواء.
- يفسر البعض ظاهرة الركود الاقتصادى ـــــــ وفقًا للتحليل الكينزى للظاهرة ـــــــ بإرجاعها إلى التقلبات التى تحدث بين العرض الكلى والطلب الكلي، حيث يفوق العرض الكلي الطلب الكلي، أي تصبح هناك كميات من المنتجات التى تبقى دون تصريف، ومن ثم يدفع انخفاض حجم المبيعات والأرباح للمنتجين اتجاه الأرباح أو الغلات للأصول الرأسمالية نحو الانخفاض، وتتجه أسعار المنتجات نحو الانخفاض لكثرة المعروض منها،

ويحل الإفراط فى التشاؤم لدى رجال الأعمال، ويقل الطلب على الاستثمار، فينخفض الإنتاج والتشغيل، وتعم البطالة، وكلها مظاهر ومؤشرات لإصابة النسق الاقتصادي بالركود(الغباشى، 2006: 16).

- يرى البعض أمثال بيرنزBurns وميتشل Mitchell أن أي نسق اقتصادي يمر بدورة اقتصادية كاملة يطلق عليها "دورة الأعمال" أو "الدورة الاقتصادية"، تشير إلى التقلبات التى تحدث فى إجمالى النشاط الاقتصادي، ويميز المكتب الوطنى للبحث والتطوير بالولايات المتحدة الأمريكية بين أربع مراحل للدورات الاقتصادية وهى: انتعاش، توسع، انحسار، انكماش(إبراهيم، 2003: 9-10).
- يحدث الركود فى ضوء الدورة الاقتصادية ـــــــ وفقًا لما يؤكده "بول كروجمان" ـــــــــ نتيجة للطفرة التكنولوجية الحديثة والتوسع الهائل فى إمكانات إنتاج السلع والخدمات، وما يرافقها من تقلص فرص التوظيف وارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم يؤدي "قصور الطلب" فى الأسواق إلى ظهور "فيض الإنتاج" الذي لايقابله طلب فعال، وبالتالى يتجه الاقتصاد إلى الركود والكساد(إبراهيم، 2003: 6).
- على الرغم من أن ظاهرة الركود تتسم بالشمول والعمومية، حيث إنها تصيب كافة قطاعات المجتمع، إلا أنها لاتحظى بنفس قوة التأثير على كافة القطاعات، فعلى سبيل المثال: تعتبر اهتزازات قطاع الخدمات أقل من الصناعات التحويلية والبناء، كذلك يكون الأثر مضاعفًا فى حالة السلع المعمرة والعقارات التى يتميز الطلب عليها بمرونة عالية، بعكس الحال بالنسبة للسلع التى تكون مرونة الطلب عليها محدودة نسبيًا(إبراهيم، 2003: 9).

2.7 أطروحات شومبيتر فى تفسير الركود الاقتصادي:

يعد جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter اقتصادي وعالم اجتماع أمريكى من أبرز رواد علم الاجتماع الاقتصادى. ومن هنا تعد أطروحاته التفسيرية للركود التى تمحورت حول الدورة الاقتصادية من أبرز الطروحات فى هذا الصدد. حيث يقرر "شومبيتر" أن الدورة الاقتصادية هى نتيجة طبيعية من نتائج التقدم الاقتصادي، وتستند نظرية "شومبيتر" إلى التفرقة بين الاختراع Invention والابتكار Innovation ،فبينما تتمثل الاختراعات فى الجهود التى يقوم بها المهندسون والعلماء في اكتشاف السلع الجديدة، أو اكتشاف الطرق الجديدة التي يمكن أن يتم بها الإنتاج وفى اكتشاف الأسواق والمواد الجديـــدة، فـــإن الابتكارات تتمثل فى الجهود التى يقوم بها المنظمون لوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ. وبينما تستمر الاختراعات بشكل منظم تقريباً خلال الزمن، فإن الابتكارات تتسم بظهورها فى شكل طفرات أو مجموعات بـــدلاً مـــن أن تـــتوزع بالتدريج عبر الزمن، وهذه الخاصية للابتكارات هي التى تؤدى إلى ظهور حالات الرواج والكساد. فقيام عدد من المنظمين بتنفـــيذ مجموعة من الابتكارات وما يترتب على ذلك من حصولهم على أرباح عالـــية، يجـــذب عـــددًا آخر من المنظمين،

والنتيجة هى المزيد من الطلب على الآلات والمعدات الجديدة اللازمة لتنفيذ هذه الابتكارات، ومع نشاط ونمو الصناعات الرأسمالية يحدث تحول تدريجى للموارد من القطاعات الأخرى فى الوقت الذي ينمو فيه الطلب بدرجة كبيرة وخصوصاً على السلع الاستهلاكية؛ نتيجة للدخول الإضافية التى ولدها الطلب الاستثماري، وهو ما يؤدى إلى المزيد من التوظف والدخل، وبذلك يدخل الاقتصاد فى مرحلة التوسع أو الرواج، على أن هذه الموجة من الابتكارات المصحوبة بالاستثمار المتزايد ما تلبث أن تتلاشى تدريجياً، ومن ثم يضعف الاستثمار وما يعنيه ذلك من تدهور الطلب الكلى والنتيجة هى انخفاض معدلات الإنتاج والتوظف. ويبدأ الاقتصاد فى الدخول إلى مرحلة الانكماش والركود. تلك باختصار هى أطروحة "شومبيتر" فى تفسير الركود الاقتصادي(Awad, 2002; 49).

وفى ضوء هذا التفسير؛ فإن هناك ظاهرة جديدة فى الاقتصاد الرأسمالى يسميها البعض بالاتجاه إلى فك الصناعة. ولا يخفى ما تؤدى إليه هذه الظاهرة من إعادة هيكلة قوة العمل، إذا يحل المهنيون والعمال العلميون والتكنولوجيون محل الحرفيين اليدويين، بل يحل الإنسان الآلى محل الكثير من العمال، والنتيجة، هى أن الثورة التكنولوجية، وما يميزها من طابع الاستمرارية، إنما تؤدى إلى إبعاد المزيد من قوة العمل عن مجرى الإنتاج، وما يعنيه ذلك من ضعف العلاقة بين الإنتاج والتوظف ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة بصفة مستمرة.

3.7 أثر الركود الاقتصادي على الصناعات الحرفية بين المنظور الوظيفي، والمنظور البنائى، والمنظور الماركسى:

إن قطاع الصناعات الحرفية يعد من أكثر القطاعات الصناعية تأثرًا بما يصيب النسق الاقتصادي من أزمات كأزمة الركود الاقتصادي؛ وذلك باعتباره القطاع الأضعف اقتصاديًا؛ نظرًا لكونه قطاعًا غير منظم، وليس له هيكل وظيفى محدد، كما أنه لا يحظى بأي مساندة واضحة من الدولة مثل قطاع الصناعات الكبيرة أو القطاع الرسمى. ففى ضوء ما تشهده معظم البلدان من تحولات فى بنيتها الاقتصادية؛ نتيجة تبنيها لسياسات اقتصاد السوق، وتحرير التجارة وما يصاحب ذلك من تحولات أدت إلى تغير وتطور هيكل الصناعات بشكل كبير وإخضاعها لقوانين العرض والطلب وفقًا للأسواق العالمية، وبالتالي عدم قدرة القطاع الحرفى على مسايرة تلك التطورات المتلاحقة، لما يتسم به من صناعات تقليدية واعتماده على أدوات بسيطة ويدوية فى عملية الإنتاج، يصبح قطاع الصناعات الحرفية أكثر عرضة للتأثر بأزمة الركود الاقتصادي، وهو ما نجده بالفعل فى اندثار الكثير من الصناعات الحرفية التقليدية؛ نظرًا لعدم امتلاكها قوة تنافسية حقيقية، تمكنها من الثبات أمام رياح الانفتاح التى تعصف بها، فضلًا عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين أصحاب تلك الحرف، لاسيما البطالة الهيكلية والدورية.

وفى هذا الصدد، يشير **المنظور الوظيفى** إلى الدور الذي يلعبه النظام فى البناء الاجتماعي الشامل، ذلك باعتبار أن المجتمع نسق واحد يتألف من مجموعة من العناصر المتداخلة، التى يؤثر كل منها فى الآخر من ناحية، وعلى المجتمع بشكل عام من ناحية أخرى(شتا، 1997: 285).كذلك ينهض المنظور الوظيفى على فكرة أن الوقائع والأحداث الاجتماعية يمكن تفسيرها على الوجه الأفضل على أساس الوظائف التى تؤديها، أي الدور الذي تؤديه من أجل تحقيق استمرار المجتمع واستدامته(عبد الجواد، 2002: 343). وهو بهذا يعد اتجاهًا ذا نزعة تطبيقية لمواجهة مشكلات التكيف وإعادة التوازن الاجتماعى للأنساق التى يتكون منها المجتمع، من خلال سعى القوى المكونة للنظام الاجتماعى إلى تخفيف حدة الانحرافات والتوترات داخل النظام، كما أن كل نظام قابل للتغير التدريجى والمستمر طبقًا للحاجات والمتطلبات التى تشبع رغبات أفراد المجتمع واختلافها تبعًا لاختلاف المكان والزمان(لطفى، الزيات، 1999: 69).

ومن ثم؛ ووفقًا للمنظور الوظيفى فإننا نفهم أثر الركود الاقتصادى فى الصناعات الحرفية من حيث حجم التغيرات الوظيفية التى أصابها فى البنية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة، والتغيرات الوظيفية كذلك التى طرأت على البنية الحرفية ذاتها، فضلاً عن التعرف على مدى التكامل والتناسق والتفاعل بين البنية الحرفية والبنية الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع الدراسة، ويعنى ذلك أن هناك عناصر ضرورية ينبغى أخذها فى الاعتبار عند القراءة الاجتماعية للتغيرات الوظيفية التى طرأت على مجتمع الدراسة وعلى البنية الحرفية عموماً، منها: دراسة الأدوار الحرفية فى مجتمع الدراسة وتأثيراتها الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التغير الاجتماعى، هذا فضلاً عن التعرف على العلاقات التى تحكم التفاعل بين الحرفيين أنفسهم والبنية الاقتصادية عموماً.

أما **المنظور البنائى**، فيشير مفهوم البناء Structure إلى مجموعة من العناصر بينها علاقات محددة تعبر عن كل العمليات القائمة بين هذه العناصر(لطفى، الزيات، 1999: 75)، ويشير "راد كليف براون" فى هذا السياق إلى "البناء" بأنه: نوع من التنسيق والترتيب بين الأجزاء التى تدخل فى تكوين الكل الذي نسميه البناء؛ وذلك لأن ثمة علاقات وروابط معينة تقوم بين هذه الأجزاء التى تؤلف الكل وتجعل منه بناءً متماسكًا ومتمايزًا(عبد الكريم، 1989: 17). وعلى هذا يتلخص المنظور البنائي في معناه العام في تحليله لفكرة البناء على أنه مجموعة من الأنساق الاجتماعية، وأنه فى طبيعته واستمراره برغم تغير وحداته، يماثل استمرار البناء العضوى، رغم تغير وتجدد خلاياه، حيث يتكون البناء الاجتماعي من مجموعة من الأنساق والنظم التى ترتبط فيما بينها وفق علاقات وضوابط وقواعد محددة تعمل على استقرار البناء واستمراره(إسماعيل، 1990: 52–53). وعليه؛ فإن مصطلح البناء يوحى على الفور بتنظيم معين لعناصر منظمة يمكن التنبؤ بها. وتعيش المجتمعات وتستمر في البقاء بفضل هذا التنظيم الذي يعرف بمقتضاه كل عضو من أعضاء الجماعة ما ينبغي عليه القيام به،

والتنبؤ بسلوك غيره بدرجة كبيرة من الثبات(هس، 1989: 143-144).

وإذا استعرنا التحليل الاجتماعي لمفهوم البناء وحاولنا تطويعه لفهم أثر الركود الاقتصادي على الصناعات الحرفية، لوجدناه يهتم بتطور البنية (الهيكل) الحرفية من حيث الحجم، وتوزيع الحرفيين، والكثافة الحرفية داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية، والتركيب الطبقى، وقيام الصناعات الحرفية بالتحديد داخل أبنية اجتماعية واقتصادية محددة، والبحث فى عوامل نشأتها، والقوى المؤثرة فيها وأسباب ازدهارها...إلخ، وهو يعتمد فى عملياته هذه على عدة عناصر رئيسية تتمثل في(الكردي، 2002: 263):

- دراسة التركيب الاجتماعي للمجتمع الذي يعطي صورة حقيقية لأدوار أفراده ووظائفهم.
- التعرف على شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد، ويعد العلامة "فون فيزي" دعامة من دعائم مدرسة العلاقات من خلال دعوته إلى دراسة المجتمع في صورته المجردة باعتباره تنظيمًا لعلاقات التقارب والتباعد بين الأفراد.
- دراسة النظم الاجتماعية المختلفة التي تنبثق من ذلك البناء والتعرف على درجة تأثيرها فيه وتأثرها به.

ومن ذلك – ووفقًا للمدخل البنائى – يكون من المتعين أن تتضمن القراءة الاجتماعية لأثر الركود على البناء الحرفى، ما يلى: دراسة التركيب الاجتماعى للمجتمع الذي تتركز فيه الحرف بكثافة؛ وذلك بأن يتعرف على حجم الحرفيين، وتوزيعهم وكثافاتهم وتركيبهم الطبقى. وذلك حتى نتمكن وفق هذا المنظور من الوقوف على التغيرات البنائية التى طرأت على الصناعات الحرفية فى مجتمع الدراسة.

وبصفة عامة، وفى ضوء ما سبق يمكن القول: إن المدخل البنائى الوظيفى يستند إلى ركيزتين أساسيتين هما: المنظور البنائى الذي يشير إلى العلاقات المستقرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية، أي الكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة ومدى تأثيرها على الذات أو السلوك الاجتماعى، والمنظور الوظيفى: الذي يشير إلى النتائج أو الآثار المترتبة على النشاط الاجتماعى، أى الكشف عن الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعى(زايد، 2006: 273).

أما **المنظور الماركسي**، فيفسر ماركس سبب الدورات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسة التى تحدث فى الاقتصاد الرأسمالى. إذ يؤكد على أن السبب الرئيس فى حدوث الأزمة، وجود تناقض فى الإنتاج الرأسمالى الناتج من التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، ولم تنفِ النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والاستهلاك فى الاقتصاد الرأسمالى، بل حاولت أن تضع هذا التناقض فى موقعه المناسب فى تفسير الدورة الاقتصادية. إذ كان ماركس ذا إيمان راسخ بأن الرأسمالي يستطيع بحكم امتلاكه لوسائل الإنتاج أن يستغل العمال ويسلب جزءًا من إنتاجهم على شكل فائض القيمة (value add)

مما يؤدى إلى انخفاض القوة الشرائية للعمال بحيث تصبح أقل من قدراتهم الإنتاجية فيشترون أقل مما ينتجون، وبما أن أعداد الرأسماليين قليلة قياساً بأعداد العمال فى النشاط الاقتصادي، فإن تراكم فائض القيمة يدفع الرأسمالى لاستخدامه فى شراء المزيد من وسائل الإنتاج، وهذا يمنحه الفرصة فى الاستغناء عن عدد من العمال (بتعويضهم بالآلات والماكينات الأكثر تطوراً) وتظهر البطالة بين صفوف العمال ويضطر بعض الرأسماليين الضعفاء منهم فى السوق إلى مغادرة العملية الإنتاجية(الإدريسى، 1986: 405).

ومن ثم، وجد ماركس فى احتكار القلة، ما يتطلب التشدد فى تطبيق قوانين مناهضة الاحتكار، ففى سنوات الركود الاقتصادي كان هناك أيضاً تيار قوي يرى أن احتكار القلة وما يرتبط به من قيد على السعر والإنتاج، هو المسئول عن الأداء الاقتصادي الذي بات واضحاً تماماً أنه بعيد عن الأداء الأمثل، يضاف إلى ذلك أن احتكار القلة لا يتفق من ناحية المبدأ مع العدالة الاجتماعية(جالبريت، 2000: 201). إذن، أراد ماركس تصحيح التباين المتصاعد بين الأغنياء والفقراء(فواز، 2002: 505).

ثامناً- الإجراءات المنهجية للدراسة:

3.6 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، الذي يقوم على النظر بطريقة كلية وشاملة للصناعات الحرفية بمحافظة دمياط، وذلك بهدف تقديم صورة وصفية وتحليلية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للحرفيين فى مجتمع الدراسة وتأثرهم بحالة الركود الاقتصادي. وتلك الصورة الوصفية النطاقية تفيدنا فى التعرف على التغيرات البنائية والوظيفية التى طرأت على البنية الحرفية فى مجتمع الدراسة، وانعكاسها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للحرفيين فى محافظة دمياط على وجه عام.

2.8 نمط الدراسة:

تعد تلك الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية والتى تم تطبيقها على اثنتى عشرة منطقة من مناطق محافظة دمياط (ذات الطابع الريفى والحضري)، وذلك من خلال سحب عينة حصصية من كل منطقة من مناطق الدراسة المختارة، بحيث تشمل كل حصة مجموعة من الحرف الفرعية المرتبطة بصناعة الأثاث من كل منطقة، بحيث يمكننا تغطية نطاق كبير للمجال الجغرافى لمحافظة الدراسة، وذلك من خلال استخدام استمارة استبيان .

3.8 حدود الدراسة:

1.3.8 الحدود الجغرافية:

تم إجراء الدراسة الميدانية في محافظة دمياط، وتم اختيار (12) منطقة جغرافية (ريفية وحضرية)، وذلك وفقاً لمعيار كثافة انتشار العمل الحرفى بين سكانها، وهذه المناطق هى: الشعراء، السنانية، الشيخ ضرغام، الخياطة، غيط النصارى، البصارطة، عزبة اللحم، النجارين، كفر سليمان البحري، العويضة، اللضامين، المنازلة، التوفيقية.وقد وجد الباحث -في ضوء الدراسة الاستطلاعية -

أن تلك المناطق المختارة عبارة عن معمل إنتاجى حرفى كثيف، فأغلب هذه المناطق تكتظ بالورش الحرفية.

2.3.8 الحدود البشرية:

يمثل الحرفيون العاملون فى الصناعات الحرفية (صناعة الأثاث)، سواء أصحاب الورش أو "الصنايعية" أو الصبية الوحدة الأساسية للدراسة ومجالها البشري.

3.3.8 الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة الميدانية على الحرفيين العاملين فى صناعة الأثاث، دون غيرها من الصناعات الحرفية الكثيرة المنتشرة فى محافظة دمياط، والتى سبق الإشارة إليها، وذلك من منطلق أن صناعة الأثاث منذ الستينيات وحتى الآن، المرتكز الأساسى للحياة الاقتصادية فى محافظة دمياط، وتقدر نسبة ما يتم تشغيله من أخشاب فى هذه الصناعة فى دمياط بحوالى 42% من حصة الجمهورية كلها، ويقدر مكتب التعاون الإنتاجي بالمحافظة حصة دمياط الشهرية من الأخشاب بحوالى 3000 زان ، 751م^3 كونتر ، 620م^3 سويد. ويمكن تقسيم حرفة الأثاث إلى مجموعتين رئيسيتين:

- الحرفة الأساسية وتشمل: النجارة والأيمة والتنجير والدهان والقشرة.
- الحرفة المساعدة: وتشمل خراطة الخشب والمارتا كلين والبانتير والبنور والمرايا.

وقد اشتملت الدراسة الميدانية مجمل هذه الصناعات الحرفية مع مراعاة الوزن النسبى للحرف الأساسية (النجارة، الأيمة، التنجير، الدهان، القشرة) والحرف المساعدة (خراطة الخشب، المارتا كلين، البانتيروالبنور).

4.8 مجتمع الدراسة وعينته:

تمثل مجتمع الدراسة فى الحرفيين فى صناعة الأثاث فى محافظة دمياط، وتم اختيار 12 منطقة جغرافية بشكل قصدى، حيث اعتمدت الدراسة على معيار كثافة ممارسة النشاط الحرفى وتنوعه فى تلك المناطق دون غيرها من مناطق محافظة دمياط، كذلك تم أخذ البعد الريفى الحضري فى تلك التوزيعة. وتمثلت عينة الدراسة بأسلوب العينة الحصصيةQuota Sample، بحيث شملت كل منطقة من مناطق الدراسة حصة من الحرفيين العاملين فى صناعة الأثاث بمحافظة دمياط. وبلغ إجمالي عينة الدراسة (281) حرفيًا، تم سحبهم كما أشرنا بأسلوب الحصة من اثنتى عشرة منطقة جغرافية داخل مراكز وقرى محافظة دمياط، وبلغ إجمالى الورش التى سحب منها الباحث فى إجمالى المناطق (102 ورشة حرفية) بمتوسط يتراوح ما بين 8 إلى 9 ورش في كل منطقة من مناطق الدراسة، بحيث تضم كل حصة من الحصص المختارة أغلب الحرف المشكلة لصناعة الأثاث: كنجار الموبيليا، والأستورجى، والقشرجى، وخراط الخشب، والمدهباتي...إلخ.

ويتضح مما سبق، أن عينة الحصة هى من العينات الهادفة، حيث يتخذ الباحث مجموعة من الخطوات لتحديد عينة مشابهة في خصائصها لخصائص المجتمع المستهدف دراسته. ويستلزم ذلك من الباحث أن يحدد بدقة تلك الخصائص من ناحية، وأن يتأكد من توفر هذه الخصائص فى التقسيمات التى يقسم مجتمع الدراسة على أساسها(عوض، 2013 :422). وهو ما أخذه الباحث بعين الاعتبار عند سحب تلك العينة غير الاحتمالية.

على الجانب الآخر، اعتمد الباحث على إجراء عدد من المقابلات المتعمقة مع أعداد محدودة من أصحاب الورش الحرفية، وبلغ عددهم (10) حالات، وذلك بقصد التعرف على عدد من النقاط، أهمها:

- الوقوف على أثر الركود فى فيما يتعلق بشراء المواد الخام الضرورية للصناعة.
- التعرف على أسلوب بيع منتجات الورشة.
- الكشف عن الطلب على الموبيليا فى الوقت الراهن، ومعدل الإنتاجية وأسعارها.
- الكشف عن أثر الركود على عدد العمالة فى الوقت الراهن ومستقبلاً.
- الوقوف على المشكلات التى تواجه الحرفة فى الوقت الرهن وأساليب مواجهتها.

5.8 طرق وأدوات الدراسة:

1.5.8 المقابلة:

شكلت المقابلات الفردية المتعمقة ضرورة منهجية لا غنى عنها فى الدراسة الراهنة، وذلك بقصد تحقيق عدد من الأهداف هى:

- تحديد مناطق الدراسة الأكثر تكدساً بحرفة الأثاث فى محافظة دمياط.
- التعرف على واقع ممارسة حرفة الأثاث فى محافظة دمياط.
- الحصول على مادة ميدانية كافية من الحرفيين أنفسهم لإعداد استمارة الاستبيان.

هذا، وقد أجرى الباحث عدداً من المقابلات المتعمقة مع عدد من أصحاب الورش الحرفية فى مناطق الدراسة المختارة. وقد مكنت هذه المقابلات الباحث من التعرف على الكثير من التفاصيل التى لم تكن الاستمارة تفيد فى الوصول إليها وسبر أغوارها، وقد ساعدت تلك البيانات الميدانية في تصميم استمارة الاستبيان، كذلك فى اختيار مناطق الدراسة النهائية، وتحديد حجم الحصص المكونة لعينة الدراسة بشكل يعكس قدراً من خصائص مجتمع الدراسة. ومن ثم، فقد حاولت الدراسة الراهنة تمثيل أغلب حرف صناعة الأثاث في عينة الدراسة، حتى يمكن رصد أثر الركود الاقتصادى على هذه الحرفة بشكل عام، وأوضاعها الاقتصادية والمهنية.

2.5.8 استمارة الاستبيان:

تم تصميم استمارة استبيان، ضمت خمسة محاور رئيسية، بإجمالى 88 سؤالاً وصفياً، روعي في صياغتها التدرج وتناسب لغتها مع الحرفي البسيط. وقد أدرج الباحث عدداً من الأسئلة فى استمارة الاستبيان بطرق مختلفة ومتعددة، كذلك اعتمد على أسلوب ليكرت (الثلاثى) فى قياس أثر الركود على الصناعات الحرفية فى بعض الجوانب المتعلقة بالمشكلات والعقبات، وآليات المواجهة. وتضمنت الاستمارة المحاور الآتية:

أولاً: البيانات الأساسية.
ثانياً: بداية العمل الحرفى ودوافعه.
ثالثاً: أثر الركود على الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط.
رابعاً: اتجاهات الحرفيين نحو مستقبل العمل الحرفى فى محافظة دمياط.
خامسا: المشكلات والمعوقات التي تواجه العمل الحرفي وآليات المواجهة.

6.8 التعريفات الإجرائية:

1.6.8 الحرفة:

هي: النشاط الذي يمارسه فرد أو جماعة صغيرة العدد داخل مكان ثابت (ورشة صغيرة)، وتعتمد على استخدام المهارة اليدوية، مع الاستعانة أحيانًا ببعض الأدوات التكنولوجية البسيطة في إنتاج سلع حرفية، تعبر عن مهارة الحرفي وذوقه وإبداعه في أداء العمل، بمعنى أن يكون لهذا العامل القدرة على التحكم في ذلك المنتج خلال جميع مراحل إنتاجه، وتتألف العمالة من الجماعة القرابية أو العمالة المأجورة.

2.6.8 الركود الاقتصادي:

يعرف الركود الاقتصادي بأنه: تراجع في النشاط الاقتصادي العام أو هبوط حاد لمستوى النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المعروض من السلع والخدمات عن حجم الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها وانخفاض معدل دورانها لدى المستهلكين، ويستمر أكثر من عدة أشهر. وتتجلى مظاهر الركود الاقتصادي فى:

- ارتفاع معدلات البطالة.
- تباطؤ الإنتاج الصناعى أو المبيعات.
- انخفاض حركة البيع والشراء.
- انخفاض الطلب الاستهلاكي على السلع.
- تزايد حجم المخزون السلعي.

تاسعاً- الدراسة الميدانية وتحليلاتها السوسيولوجية:

1.9 مجتمع الدراسة والواقع الراهن لصناعة الأثاث في ضوء المؤشرات الإحصائية:

تقع محافظة دمياط ضمن محافظات الوجه البحري(شمال الدلتا) على

الضفة الشرقية لنهر النيل العظيم، حيث تبعد خمسة عشر كيلو مترًا من مصب النهر، وهى شبه جزيرة، حيث يحتضنها البحر المتوسط شمالاً، وبحيرة المنزلة شرقا ، ويشطرها النيل إلى شطرين، وإلى الجنوب الغربى تمتد مزارع الدلتا وسهولها(عبد الحميد، حسنين، 1997: 2). وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة 1029كم2، تمثل 5% من المساحة الإجمالية لمنطقة الدلتا، وتمثل 1% من المساحة الإجمالية للجمهورية، ويبلغ معدل الزيادة السكانية بالمحافظة 2.09%(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،1999:60).يبلغ عدد سكان محافظة دمياط لعام 2014 التقديري حوالي (1265590 نسمة).ومن أهم الصناعات الموجودة بالمحافظة، صناعة الأثاث، صناعة الحلويات، صناعة الأحذية، صناعة منتجات الألبان، صناعة النسيج، صناعة الأغذية المحفوظة(البادي، 1997: 3).

وتمتاز محافظة دمياط بموقعها المتميز عن باقى محافظات الجمهورية، كما عرفت بشعبها الذى يتميز بحبه للعمل والإبداع فيه، ويوجد بها العديد من الحرف الصناعية المتخصصة، والتى امتصت نسبة كبيرة من العمالة، مما جعلها أقل محافظات الجمهورية فى معدل البطالة، وهذا أيضاً جعلها ذات قدرة تنافسية فى مجالات التنمية والاستثمار(السعدانى، 1997: 4). كذلك تعتبر دمياط مجتمعاً صناعياً تجارياً، وثغرًا من الثغور الاقتصادية المصرية، هذا فضلاً عن اتصاف سكانها باتجاههم الذاتى نحو العمل الذي لا تتدخل فيه حكومات أو عوامل أخرى سوى الدوافع الشخصية(جمعة،2001: 59).

ويعتمد النشاط الاقتصادي بدمياط بشكل أساسى على العنصر البشري؛ باعتباره أهم الموارد التى تمتلكها المحافظة، ولتميز السكان بالنشاط وحب العمل وإتقانه، وهذا النظام يسمح بتوفير الجودة. وصناعة الأثاث بدمياط تعتمد على وحدات إنتاجية صغيرة، وتتوجه جهود المحافظة مع الصندوق الاجتماعى لدعم تلك الوحدات الإنتاجية، وتقدم القروض للحرفيين وتوفر مستلزمات الإنتاج.وكان من ثمار هذه الجهود أن أصبح لدمياط معرض دائم بأرض المعارض بالقاهرة؛ لعرض الموبيليات ذات الجودة والذوق العالى والذوق الرفيع.كما أن المحافظة قطعت شوطاً كبيراً فى تصدير الإنتاج للدول العربية، وتلعب الوحدات الإنتاجية الكبيرة والمملوكة لقطاع الأعمال العام دورها البارز فى زيادة الإنتاج.

هذا، وقد تخصصت محافظة دمياط في صناعة الأثاث منذ بداية الأربعينيات بثلاثة محلات فقط لتصنيع الأثاث (نوم ــ سفرة ــ صالون ــ انتريه)ثم فى عام 1966 بدأت هذه المحلات فى إنتاج إكسسوارات الأثاث مثل (الفرنتونات والكعوبة والأكتاف) وهي المواد التي تدخل في إنتاج قطع الأثاث. وقد انضمت لها ورشة رابعة فى بداية السبعينيات لصناعة ما يسمى (الماركترى) وذلك لأول مرة فى دمياط، ومع أواخر السبعينيات بدأت المحلات فى الانتشار السريع.

وتبين أن إنتاج المصانع الكبيرة والمتوسطة فى دمياط يمثل حوالي 20% من إنتاج التصدير، أما الورش الصغيرة والمنتشرة في جميع مدن وقرى المحافظة

وعددها 35 ألف ورشة فتمثل 80% من إنتاج التصدير، كماً أن دمياط لها تجربة فريدة في القضاء على البطالة داخل المحافظة، وهذه التجربة بدأ تعميمها في جميع المراحل التعليمية المختلفة، وأهمها صناعة الأثاث والحفر على الأخشاب، وبالتالى لا يجد الطالب بعد تخرجه أي عائق فى الحصول على فرصة عمل.

ومن المعلوم أن مدينة دمياط لم تعانِ يوماً من الكساد، حيث تسيطر الصناعة والتجارة على تركيبها الوظيفى، وكل ما عرف قديماً مازال حياً يستوعب آلاف الأيدي العاملة، ومازالت المدينة خلية متحركة لصناعة النسيج يدوياً وآلياً، وصناعة الألبان والجبن الدمياطى، ومهنة ضرب الأرز، ومنتجات أشجار النخيل وصناعة السفن ونشاط صيد البحر، وصناعة الحلويات الشهيرة، والجلود والأحذية، ثم صناعة الأثاث التى يعرفها الجميع(جمعة،2001 :64).

وإذا توقفنا فقط عند صناعة الأثاث، نجد أن دمياط تصنع 60% من إنتاج الجمهورية، وتستوعب من أبناء المدينة حوالى مليون عامل، يعملون جميعاً فى أنشطة تتصل بصناعة الأثاث، مثل نجارة الأخشاب، ومعارض البيع، وورش الزجاج، ولوازم التنجيد، ونقل الأثاث إلى غير ذلك من الأنشطة(جمعة،2001 :65). كذلك تاريخياً، وبالتحديد فى عهد الخديوي إسماعيل، كان يوجد 50341 عاملاً على مستوى القطر المصري كله، كان نصيب دمياط هو نحو ألفى عامل يعملون فى نجارة الأثاث ونجارة المراكب. أما فى عهد الخديوي توفيق فقد برزت دمياط فى هذه الفترة بصناعة الأثاث، حيث بدأوا فى تقليد الأثاث الأوربى وتصنيعه، ومن هنا بدأت ورش النجارة فى المنافسة فيما بينها، والإتيان بأحدث التصميمات الأوربية، وخصوصًا الفرنسية والإيطالية، وتصميمها فى دمياط(عبد المقصود،2001: 636). هذا، وقد ساهمت صناعة الموبيليا فى إحداث جملة من التغيرات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع الدمياطى والقرى التابعة لها(الدمرداش،1998: 717). وتوضح بيانات الجدولين رقمى (1) و(2) حجم كل من قوة العمل وحجم البطالة فى محافظة دمياط ، كذلك النشاط الصناعى وعدد الورش فى المحافظة.

الجدول رقم (1)

قوة العمل في محافظة دمياط عام 2014

المركز	الإجمالي
إجمالي قوة العمل (ألف نسمة)	421
إجمالي عدد المشتغلين (ألف نسمة)	371.4
إجمالي عدد المتعطلين (ألف نسمة)	49.6
نسبة قوة العمل إلى إجمالي عدد السكان	33.90
نسبة البطالة إلى إجمالي قوة العمل	11.8

جدول من إنشاء الباحث اعتماداً على بيانات تعداد السكان، الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء، 2014.

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق أن نسبة البطالة إلى إجمالى قوة العمل فى محافظة دمياط عام 2014 بلغت 11.8%، وهى نسبة مرتفعة تعكس حجم تأثير الركود على معدلات التشغيل ومعدل الإنتاجية، ومن ثم فقدان النشاط الاقتصادي عموماً فى محافظة دمياط ميزته التشغيلية، التى كانت تنخفض فيها معدلات البطالة فى الماضى.

الجدول رقم (2)

النشاط الصناعي في محافظة دمياط عام 2014

المنشآت الصناعية	المنشآت المسجلة	عدد العاملين
صناعات كيميائية وبترو كيميائية	12	1089
مواد بناء وحراريات	16	211
معدنية أساسية	5	23
صناعات هندسية	30	860
منتجات خشبية	90	2430
غزل ونسيج	17	2737
صناعات ورقية	5	88
صناعات غذائية	68	1219
صناعات أخرى	223	1228
إجمالي المنشآت الصناعية	766	9885
إجمالي عدد الورش الحرفية	20352	30735

جدول من إنشاء الباحث اعتماداً على بيانات تعداد السكان، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2014.

كذلك يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) انخفاض فى حجم التشغيل للعمالة الحرفية فى الورش الحرفية، فقد بلغ إجمالى العمالة الحرفية فى عام (1996) 45306 فى حين انخفض إلى 30735 فى عام (2014).

2.9 خصائص حالات الدراسة المتعمقة:

الجدول رقم (3)

خصائص حالات الدراسة المتعمقة

رقم الحالة	السن	التعليم	نوع الحرفة	عدد العمالة	المنطقة
الحالة الأولى	55	يقرأ ويكتب	نجارة موبيليا	4 صنايعية +2 صبيان	الشعراء

الحالة الثانية	62	ابتدائي	نجارة موبيليا	5 صنايعية +3 صبيان	السنانية
الحالة الثالثة	59	يقرأ ويكتب	أويمجي	2 صنايعية +4 صبيان	الشيخ ضرغام
الحالة الرابعة	58	يقرأ ويكتب	قشرجي	2 صنايعية +2 صبيان	اللضامين
الحالة الخامسة	49	إعدادي	استورجي	2 صنايعية +4 صبيان	كفر المنازلة
الحالة السادسة	54	تعليم متوسط	مدهباتي	2 صنايعية +3 صبيان	الخياطة
الحالة السابعة	60	ابتدائي	منجد	2 صنايعية +2 صبيان	التوفيقية
الحالة الثامنة	44	يقرأ ويكتب	خراطة خشب	2 صنايعية +4 صبيان	عزبة اللحم
الحالة التاسعة	49	يقرأ ويكتب	بانتير وبنور	1 صنايعية +2 صبيان	النجارين
الحالة العاشرة	58	تعليم متوسط	مارتا كلين	1صنايعية +2 صبيان	كفر سليمان البحري

توضح بيانات الجدول رقم (3) خصائص حالات الدراسة المتعمقة التى أجريت مع أصحاب الورش، فى مناطق الدراسة الجغرافية المختارة، وذلك من خلال محاولة تمثيل كل الحرف التى تتضمن صناعة الأثاث سواء الأساسية أو الثانوية، وذلك للتعرف على أوضاع ومشكلات تلك الصناعة بشكل واضح وعلى كافة الحرف المتضمنة تلك الصناعة.

2.9 خصائص عينة الدراسة:

1.2.9 السن:

الجدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للسن

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
السن	1	أقل من 15 سنة	28	9.9
	2	15–25 سنة	44	15.7
	3	25–35 سنة	66	23.5
	4	35–45 سنة	88	31.4
	5	45–55 سنة	36	12.8
	6	55 سنة فأكثر	19	6.7
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لسن الحرفيين فى مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن النسبة الأكبر لعينة الدراسة من الحرفيين تقع فى الشريحة العمرية 35–45 سنة بنسبة 31.4%، تليها الشريحة العمرية 25 – 35 سنة بنسبة 23.5%، ثم الشريحة العمرية من 15–25 سنة بنسبة 15.7%، ثم الشريحة العمرية أقل من 15 سنة بنسبة 9.9%، وأخيراً الشريحة العمرية من 55 سنة فأكثر بنسبة 6.7%. ويلاحظ على الشرائح العمرية لعينة الدراسة من

الحرفيين أن هناك نسبة ليست بالقليلة تمثل شباب الحرفيين، وهى تلك التى تقع ما بين (15–25سنة) والتي تصل نسبتهم إلى 39.2%، كذلك شيوخ الحرفة إذا جاز التعبير بلغت إجمالى نسبتهم 19.5%. ومن ثم فإن هذه التوزيعة العمرية تساعد كثيراً فى إبراز أوضاع الحرفة فى مجتمع الدراسة والمشكلات التى تواجهها، كذلك تعكس رؤية واضحة حول التباينات فى الاتجاهات بين أفراد العينة عموماً.

2.2.9 المستوى التعليمى:

الجدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
التعليم	1	أمي	56	19.9
	2	يقرأ ويكتب	69	24.5
	3	الابتدائية	74	26.3
	4	الإعدادية	43	15.3
	5	دبلوم – ثانوي	22	7.8
	6	جامعي	17	6.2
الإجمالي			281	%100

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمى للحرفيين فى مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن هناك تدرجاً فيما يتعلق بتوزيع الحالة التعليمية للحرفيين، هذا التدرج تنازلى، يبدأ من الحرفيين الحاصلين على الابتدائية بنسبة 26.3%، ثم الحرفيين الذين يقرأون ويكتبون بنسبة 24.5%، ثم الحرفيين الأميين بنسبة 19.9%، ثم الحرفيين الحاصلين على الإعدادية بنسبة 15.3%، ثم الحرفيين الحاصلين على شهادة التعليم المتوسط بنسبة 7.8%، وأخيراً الحرفيون الحاصلون على شهادة جامعية بنسبة 6.2%، وأغلب الحرفيين الحاصلين على الشهادة الجامعية ينتمون إلى جيل الشباب الجدد الذى انضم حديثاً إلى الحرفة، محاولة منهم لاستثمار فرصة العمل فى المجال الحرفى أفضل من حالة البطالة التى يعيشون فيها. ويلاحظ على المستوى التعليمى للحرفيين، أن نسبة كبيرة منهم بلغت 44.4% لم تحصل على شهادة تعليمية، واكتسبوا مهارات الحرفة بالممارسة، بل إن بعضهم – كما ستسفر فيما بعد نتائج الدراسة – بدأ مشواره الحرفي نتيجة تسربه من التعليم. كذلك يلاحظ– وخاصة في ضوء نتائج

المقابلات المتعمقة التى أجريت مع بعض أصحاب الورش – أن الحرفى الذى حصل على قسط من التعليم، وليكن التعليم الابتدائي أو الإعدادي يكون أفضل حالاً من الحرفى الذي لم يتعلم من قبل، سواء من حيث إدارة العمل الحرفى أو تكوين العلاقات مع الزبائن أو العملاء، كذلك من حيث أفكاره لتطوير حرفته وصنعته، ومن ثم يضفى التعليم قدراً من التميز على الحرفى صاحب الصنعة المتقنة. كذلك تسوق حالات الدراسة فى هذا الصدد أمثلة لنجاحات باهرة لحرفيين نالوا قسطاً من التعليم مقارنة ببعض الحرفيين الذين لم ينالوا أى قسط من التعليم، وذلك على حد قولهم "حرفى متعلم ومتنور، فربنا فتح عليه من أوسع الأبواب".

3.2.9 الحالة الاجتماعية:

الجدول رقم (6)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	1	أعزب	42	14.9
	2	متزوج	198	70.4
	3	مطلق	7	2.6
	4	أرمل	34	12.1
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية للحرفيين فى مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن الغالبية من عينة الدراسة متزوجون بنسبة 70.4%، تليها شريحة العزاب بنسبة 14.9%، وهى نسبة ضئيلة، ثم شريحة الأرامل بنسبة 12.1%، ثم شريحة المطلقين بنسبة ضئيلة للغاية بلغت 2.6%. كذلك أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة مع حالات الدراسة عن نتيجة مهمة تدعم النتائج الواردة بالجدول وهى أن أغلب الزيجات الحديثة فى محافظة دمياط فى الغالب الأعم تكون من خلال شباب الحرفيين، وذلك مقارنة بالشباب خريجى الجامعات والحاصلين على مؤهلات عليا، الذين يفتقرون إلى مقومات الزواج، فقد أنهكهم التعليم فترات زمنية طويلة، وبعد التخرج يقعون فريسة البطالة، أما الوضع بالنسبة للحرفى فمختلف، الذي انضم إلى الحرفة منذ زمن، وأخذ فى الاستعداد المبكر للزواج، بما يملك من مقومات حرفية وفرصة عمل ومقومات مادية. وعلى هذا الأساس تشير حالات الدراسة إلى نتيجة مهمة، مؤداها أن اختلاف المستوى التعليمى بين الحرفى والعروس لم يقف حائلًا أمام طلب الارتباط والزواج فى محافظة دمياط، فقد آمنت الأسرة الدمياطية أن الزواج يحتاج في المقام الأول تكاليف مادية مرتفعة، لن يوفرها سوى الحرفي الذي يملك

صنعة تدر عليه عائدًا ماديًا، ومن هذا المنطلق، فلا مانع أن يتزوج حرفى غير متعلم من فتاة حاصلة على بكالوريوس، بل إن أغلب الزيجات في محافظة دمياط بوجه عام، وقرى المحافظة على وجه الخصوص على هذه الشاكلة.

4.2.9 حجم الأسرة:

الجدول رقم (7)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لحجم الأسرة

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
حجم الأسرة	1	3-5 أفراد	77	27.5
	2	5-7 أفراد	166	59.1
	3	7-9 أفراد	38	13.4
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (7) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لحجم أسر الحرفيين فى مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن حجم الأسرة الأكثر شيوعاً بين عينة الدراسة من الحرفيين هى الأسرة المكونة من 5-7 أفراد بنسبة 59.1%، ويبدو أن هذا هو النمط الشائع لحجم الأسرة في محافظة دمياط عموماً وبين الحرفيين على وجه خاص، تليها الأسرة المكونة من 3-5 أفراد بنسبة 27.5% وهى فى الغالب الأسرة التى تكونت حديثاً للشرائح العمرية السائدة فى عينة الدراسة، ثم الأسرة المكونة من 7-9 أفراد بنسبة 13.4%، وهى نسبة ليست صغيرة، وتتركز أغلب هذه الأسر عند الحرفيين الكبار أو شيوخ الصنعة (المعلم)، حيث يمثل الأولاد ولاسيما الذكور ثروة بشرية للحرفى، يفيد الحرفى فى مساعدته فى العمل ومتابعة شؤون الحرفة خاصة إذا كان صاحب ورشة، إضافة إلى رغبة الحرفى فى توريث الحرفة لأبنائه، ولكن بشرط أن ينال الأبناء قسطاً كافياً من التعليم، بحيث يبدأ في الصباح بالذهاب إلى المدرسة ثم يعود في الظهيرة ليذهب إلى الورشة من أجل تعلم وممارسة العمل الحرفى.وحجم الأسرة الكبيرة يعد أمراً بديهياً؛ لأن الحرفة لها طابع عائلى، من سماتها الأساسية الوراثية فى انتقال الحرفة من الأب إلى الأبناء.

5.2.9 عمل الزوجة:

الجدول رقم (8)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لعمل الزوجة

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عمل الزوجة	1	تعمل	52	18.5
	2	لا تعمل	229	81.5

الإجمالي	281	%100

تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لعمل زوجات الحرفيين فى مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن الغالبية من الحرفيين لا تعمل زوجاتهم وذلك بنسبة 81.5%، فى مقابل نسبة ضئيلة تعمل زوجاتهم بنسبة 18.5%. وانخفاض نسبة مشاركة المرأة للحرفى فى العمل تعود إلى الثقافة والعادات والتقاليد الدمياطية التى لا تفضل عمل المرأة، خاصة فى الجيل القديم من الحرفيين، لكن ربما بدأت تلك النظرة الثقافية والعادات والتقاليد تتراجع مع وطأة الحياة الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية والثقافية التى يشهدها مجتمعنا المعاصر.

6.2.9 الدخل الأسبوعي:

الجدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة وفقاً للدخل الأسبوعي

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الدخل الأسبوعي	1	أقل من 300 جنيه	101	35.9
	2	300 إلى 900 جنيه	59	20.9
	3	900 إلى 1200 جنيه	39	14
	4	أكثر من 1200 جنيه	82	29.2
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للدخل الأسبوعيللحرفيين فى مجتمع الدراسة، والدخل هنا يحسب بالنسبة للحرفى بالأسبوع، حيث يتقاضى أجره نهاية كل أسبوع، ويتبين من بيانات الجدول أن 35.9% من الحرفيين يتقاضون أجراً أسبوعياً أقل من 300 جنيه، وأن 29.2% من الحرفيين يتجاوز دخلهم الأسبوعي 1200 جنيه، يليهم 20.9% من الحرفيين يتقاضون أجراً أسبوعياً يتراوح ما بين 300 إلى 900 جنيه، ثم 14% يتقاضون أجراً أسبوعياً يتراوح ما بين 900 إلى 1200 جنيه. ولاشك أن هناك علاقة بين الدخل الأسبوعي وحجم إتقان الصنعة (المعلم)، والمرتبة الحرفية، والمدة الزمنية التى قضاها فى ممارسة الحرفة، وهذا ما سيتضح فى بيانات الجدول رقم (13) التى تلخص المراتب الحرفية، والتى تتدرج من المعلم إلى الصنايعى إلى الأجير إلى الصبى الصغير الذي يتقاضى في أغلب الأحوال (100 جنيه) في الأسبوع، ويبدأ فى الزيادة مع إتقانه للعمل الحرفى. كذلك تعكس هذه الأجور الأسبوعية للحرفيين قدراً من الارتفاع، إذا ما قورنت بالأجور في القطاع الحكومي، وهذا

الشأن هو ما يدفع الكثير من أبناء محافظة دمياط للانضمام إلى الهيكل الحرفي؛ نظراً لما يدره من عائد مادي يعد إلى حد كبير مناسباً لتحقيق حياة معيشية ملائمة.

1.2.9 نوعية السكن وملكيته:

الجدول رقم (10)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لنوعية السكن

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نوعية السكن	1	بيت	165	58.7
	2	شقة	105	37.4
	3	حجرة	11	3.9
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (10) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لنوعية سكن الحرفيين في مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن نصف أفراد العينة من الحرفيين يعيشون في بيت، وذلك بنسبة 58.7%، يليهم 37.4% يعيشون في شقة، ثم فئة ضئيلة للغاية بلغت 3.9% تعيش في حجرة، ويعد هذا النمط الأخير من الأنماط السكنية غير الشائعة في محافظة دمياط، ويرتبط بصورة كبيرة ببعض القرى التي تعيش في حالة من حالات الفقر المدقع.

الجدول رقم (11) توزيع عينة الدراسة وفقاً لملكية السكن

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ملكية السكن	1	ملك من العمل	81	28.8
	2	ملك بالوراثة	112	39.9
	3	إيجار	88	31.3
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (11) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لملكية سكن الحرفيين في مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن الغالبية من الحرفيين يمتلكون مسكنهم وذلك بنسبة 68.7%، منهم من امتلك المسكن من خلال مسيرة عمله الحرفي وذلك بنسبة 28.8%، ومنهم من امتلك المسكن بالوراثة بنسبة 39.9%، ثم شريحة من الحرفيين يستأجرون مسكنهم بنسبة 31.3%. وفي هذا السياق تشير نتائج المقابلات المتعمقة، إلى أن الحرفة تدر عائدًا ماديًا يمكن الحرفي من الادخار ومن شراء عقارات يستثمرها فيما بعد في إدارة حياته المعيشية، غير أن هناك فئة من الحرفيين كان اتجاههم في إدارة حياتهم (اليوم بيومه) وهذا ما أدى بهم إلى السكن في مسكن إيجار دون التملك، وذلك على حد تعبيرهم (الله جاب، الله خد، الله عليه العوض). كذلك أشارت نتائج المقابلات المتعمقة إلى تعرض الحرفي صاحب الورشة إلى صدمات مادية وتعثرات نتيجة حالة الركود الاقتصادي التي

تشهدها أسواق الموبيليا في محافظة دمياط، مما أدت به إلى الاستدانة أو ما يسمى في مجتمع الدراسة (ثقافة الخرج) أي الشراء بالدفع المؤجل، مما ضاعف من معاناة أصحاب الورش، واضطر بعضهم إلى غلق ورشهم، أو تغيير النشاط بشكل كلي.

8.2.9 ملكية الورشة:

الجدول رقم (12)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لملكية الورشة

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ملكية الورشة	1	يملك	79	28.1
	2	لا يملك	202	71.9
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (12) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لملكية الورشة بين الحرفيين فى مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن هناك 28.1% من أفراد العينة يمثلون أصحاب الورشة أنفسهم، فى مقابل 71.9% لا يمتلكون الورشة ويعملون بها وفقاً لمرتباتهم الحرفية. والملاحظ أن صاحب الورشة والذي يمتلك المهارة الحرفية لا يزال يمارس العمل الحرفى حتى ولو كان بشكل بسيط، حيث يتفرغ بشكل كبير إلى إدارة الورشة والبحث عن طلبات جديدة للتصنيع. كذلك هناك نمط آخر سائد بين عينة الدراسة من أصحاب الورش، ولاسيما فى بعض القرى، بأنه يمارس العمل الحرفى كاملاً وذلك بمعاونة بعض الصبيان الصغار، وذلك كى يقتصد فى النفقات إذا ما استعان بصنايعى، ويعد ذلك النمط أحد أشكال مواجهة الركود الاقتصادي السائد، فبدلاً من أن يستعين بمجموعة من الصنايعية لإنهاء حجرة أثاث فى أسبوع مثلاً ، يقوم هو بنفسه بتصنيعها فى مدة زمنية تتجاوز الشهر، الأمر الذي ينعكس على السعر الإجمالى للغرفة، ومن ثم يجذب إليه مزيدًا من الزبائن.

9.2.9 المرتبة الحرفية:

الجدول رقم (13) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمرتبة الحرفية

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المرتبة الحرفية	1	رب عمل (المعلم)	79	28.3
	2	صنايعي	117	41.6
	3	الأجير (باليومية)	53	18.8
	4	صبي	32	11.3
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (13) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للمرتبة الحرفية بين الحرفيين في مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هم الصنايعية وذلك بنسبة 41.6%، وهم من يتقاضون أجراً أسبوعياً مرتفعاً؛ نظراً لمهاراتهم الفائقة فى التصنيع الحرفى، ثم رب العمل أو المعلم أو صاحب الورشة فى أغلب الأحوال وذلك بنسبة 28.3%، ثم الحرفيون باليومية أو الأجراء وذلك بنسبة 18.8% وهم الأقل فى المهارة من الصنايعية، وأخيراً الصبيان بنسبة 11.3% من إجمالى عينة الدراسة. وهذا التنوع فى عينة الدراسة يعكس قدراً من التمثيل لأطراف الحرفة، ومن ثم يعكس اتجاهات ممثلة قدر الإمكان لأغلب الحرفيين العاملين فى تلك الصناعات الحرفية فى محافظة دمياط.

3.9 الهيكل الحرفي في مجتمع الدراسة:

الجدول رقم (14)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لنوعية الحرف التى يعملون بها

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
حرف عينة الدراسة	1	نجار موبيليا	59	20.9
	2	أويمجي	44	15.6
	3	قشرجي	34	12.1
	4	استورجي	48	17.1
	5	مدهباتي	21	7.5
	6	منجد	17	6.1
	7	خراط خشب (ماكنجي)	33	11.8
	8	بانتير وبنور	13	4.7
	9	مارتا كلين	12	4.2
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (14) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لنوعية الحرف التى يعمل بها أفراد العينة فى مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة 20.9% نجار موبيليا، وذلك باعتبارها الحرفة الرئيسية فى تصنيع الموبيليا، يليها الاستورجى بنسبة 17.1%، ثم حرفى الأويمة بنسبة 15.6%، ثم حرفى تركيب القشرة على الموبيليا (القشرجى) بنسبة 12.1%، ثم خراط الخشب أو الماكنجي أي الحرفي الذي يقف على الماكينة من أجل تنفيذ ما

رسمه نجار الموبيليا وفقاً لتصميم محدد ومقياس كذلك محدد وذلك بنسبة 11.8%، ثم المدهباتي وهو ما يقوم بطلاء قطعة الموبيليا بالذهب بنسبة 7.5%، ثم المنجد بنسبة 6.1%، يليها الحرفيون العاملون فى البانتير والبنور بنسبة 4.7%، ثم الحرفى الخاص بالمارتا كلين بنسبة 4.2%. ويلاحظ على هذه التوزيعة الحرفية أن التمثيل الأكبر فى اختيار تلك الحرف كان متجهاً نحو الحرف الأساسية فى صناعة الموبيليا كنجار الموبيليا والأويمجى والتنجير أي الماكنجى والاستورجى والقشرجى، ثم بدأ يقل تمثيل العينة فى الحرف الثانوية المساعدة لصناعة الأثاث كالمدهباتى والمنجد والبانتير والمارتا كلين.

الجدول رقم (15)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للمناطق السكنية بمحافظة دمياط

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الحرف في عينة الدراسة	1	الشعراء	32	11.4
	2	السنانية	37	13.2
	3	الشيخ ضرغام	16	5.7
	4	اللضامين	13	4.7
	5	المنازلة	18	6.4
	6	الخياطة	25	8.9
	7	غيط النصارى	16	5.7
	8	عزبة اللحم	20	7.1
	9	النجارين	24	8.5
	10	كفر سليمان البحري	26	9.2
	11	العويضة	25	8.9
	12	التوفيقية	29	10.3
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (15) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للمناطق السكنية التى يعمل بها أفراد العينة فى مجتمع الدراسة، حيث يتبين أن ثمة توزيعاً متقارباً بين منطقتي الشعراء والسنانية بنسبة 11.4 % و13.2% ، وذلك من

منطلق أن هاتين المنطقتين تستحوذان على نسبة كثافة عالية من الحرفيين المتخصصين في صناعة الأثاث، كما استحوذت التوفيقية وكفر سليمان البحري والخياطة والعويضة على نسبة متقاربة 10.3%، 9.2%، 8.9%، 8.5% على الترتيب، وهى كذلك من المناطق التى تكتظ بالورش الحرفية على اختلاف أنواعها فى صناعة الأثاث، ثم تأتى المنازلة وعزبة اللحم بنسب متقاربة بلغت 6.4%، 7.1% على الترتيب، وأخيراً غيط النصارى بنسبة 5.7%. ولاشك أن هذه التوزيعة الجغرافية للحرفيين من منطقة الدراسة، والتى شكلت فى مجملها حصصاً توزيعية لسحب عينة الدراسة، ساهم فى اختيارها النتائج التى خلص إليها الباحث من المقابلات المتعمقة فى تلك المناطق، هذا فضلاً عن ملاحظات الباحث وجولاته المتعددة فى تلك المناطق.

الجدول رقم (16)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للمناطق السكنية وأنواع الحرف

المنطقة / الحرفة	الشعراء	السنانية	ضرغام	اللضامين	المنازلة	الخياطة	النصارى	اللحم	النجارين	سليمان	العويضة	التوفيقية	الإجمالي
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
نجار موبيليا	21.9	24.3	24.8	23.2	22.2	20	18.8	20	20.8	15.3	20	20.1	20.9
أويمجي	9.4	13.5	12.6	15.3	16.6	16	18.8	20	20.8	15.3	16	17.3	15.6
قشرجي	6.2	13.5	12.6	7.7	11.1	12	12.5	15	4.3	11.5	20	17.3	12.1
استورجي	25	18.9	12.6	7.7	11.1	12	12.5	10	12.5	15.3	28	24.3	17.1
مدهيلتي	9.4	10.8	6.2	7.7	5.6	8	12.5	10	4.3	–	8	6.9	7.5
منجد	6.3	5.4	6.2	15.3	5.6	8	6.2	5	8.3	11.5	–	–	6.1
خراط خشب	12.5	8.2	12.6	7.7	16.6	16	12.5	5	20.8	23.1	4	3.5	11.8
بانتير وبنور	6.2	2.7	6.2	7.7	5.6	4	6.2	5	4.2	7.6	–	3.5	4.7
مارتا كلين	3.2	2.7	6.2	7.7	5.6	4	–	10	4.2	–	4	6.9	4.2
الإجمالي	11.4	13.2	13.2	13.2	13.2	13.2	13.2	13.2	13.2	13.2	13.2	13.2	%100

تشير بيانات الجدول رقم (16) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للمناطق السكنية وأنواع الحرف، وتلك البيانات الواردة فى الجدول تلخص بدقة نسب الحرف التى تم اختيارها من كل منطقة من مناطق الدراسة الجغرافية، وتعكس حجم تركز الحرف فى تلك المناطق الجغرافية فى محافظة دمياط. حيث يلاحظ من بيانات الجدول عددٌ من النقاط، منها:

- استحوذ تمثيل نجاري الموبيليا فى المناطق الجغرافية الآتية على التوالى: السنانية، اللضامين، الشعراء، النجارين، التوفيقية، العويضة.
- استحوذ تمثيل حرفى الأويمة فى المناطق الجغرافية الآتية على التوالى: النجارين، غيط النصارى، التوفيقية، كفر المنازلة، كفر سليمان البحري، اللضامين.
- استحوذ تمثيل حرفي تركيب القشرة في المناطق الجغرافية الآتية على التوالي:

العويضة،التوفيقية، السنانية، الشيخ ضرغام، كفر سليمان البحري، كفر المنازلة.

- استحوذ تمثيل حرفى الاستورجى فى المناطق الجغرافية الآتية على التوالى: العويضة، التوفيقية، السنانية، كفر سليمان البحري، الشيخ ضرغام، النجارين، غيط النصارى.
- استحوذ تمثيل حرفى مدهباتى فى المناطق الجغرافية الآتية على التوالى: غيط النصارى، السنانية، عزبة اللحم، الشعراء.
- استحوذ تمثيل حرفى التنجيد فى المناطق الجغرافية الآتية على التوالى: اللضامين، كفر سليمان البحري، النجارين.
- استحوذ تمثيل حرفى خراط الخشب فى المناطق الجغرافية الآتية على التوالى: كفر سليمان البحري، النجارين، الشيخ ضرغام، الشعراء، غيط النصارى، السنانية
- استحوذ تمثيل حرفى بانتير وبنور فى المناطق الجغرافية الآتية على التوالى: اللضامين، كفر سليمان البحري، الشعراء، الشيخ ضرغام.
- استحوذ تمثيل حرفى مارتا كلين فى المناطق الجغرافية الآتية على التوالى: اللضامين، الشيخ ضرغام، كفر المنازلة.

4.9 الالتحاق بالحرفة: (الدوافع والأسباب):

1.4.9 أسباب الالتحاق بالعمل الحرفي:

الجدول رقم (17) توزيع عينة الدراسة وفقاً لدوافع العمل الحرفي

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
دوافع العمل الحرفي	1	عامل الوراثة	134	47.7
	2	عامل اقتصادي	36	12.8
	3	عامل تعليمي (الفشل الدراسي)	92	32.7
	4	عامل فني (مرتبط بتعلم الحرفة)	19	6.8
الإجمالي			**281**	**%100**

توضح بيانات الجدول رقم (17) توزيع عينة الدراسة وفقاً لدوافع العمل الحرفى، حيث تبين أن نسبة 47.7% وهى نسبة تقترب من النصف تتجه إلى عامل الوراثة، بمعنى أن الحرفى ورث تلك الحرفة عن الأب، واستمر فى مزاولة حرفة تعلمها واكتسبها من خلال الآباء، بل وربما ورث ورشته وأدواته، وبلا شك أسرار الحرفة. ويعكس هذا الدافع رغبة الحرفيين فى توريث أبنائهم حرفتهم كى يحافظوا عليها ويستغلون الأدوات التى يتركونها بعدهم، كذلك يستثمر الأبناء أوقاتهم سواء فى العطلة الصيفية أو أثناء فترة الدراسة بالعمل فى الورشة فى أوقات لا تتعارض مع انتظامهم في التعليم. أما الدافع الثاني فقد ارتبط بالفشل

الدراسى، فالبعض من الحرفيين اتجهوا نحو تعلم الحرفة عند فشلهم فى استكمال تعليمهم، ومن ثم تسربوا من التعليم، وبلغت تلك النسبة 32.7% وهي نسبة مرتفعة، غير أنها تتلاقى مع المعدلات المرتفعة للتسرب التعليمى فى محافظة دمياط في المرحلة الدراسية الأولى (الابتدائية)، ومن هذا المنطلق، تدفع الأسرة هؤلاء الأبناء الفاشلين دراسياً لتحقيق نجاحات فى مجال تعلم الحرفة، حتى يتحول الطفل وفقاً لتعبيراتهم وتصوراتهم إلى صنايعية، كذلك هناك بعض الأسر تدفع الأبناء إلى تسريب أبنائهم من التعليم رغم تفوقهم الدراسى، وذلك بقصد مادى وهو الاستفادة من الطفل كمورد اقتصادي للأسرة، وخاصة الأسر الفقيرة. وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم مجموعة من القرارات لمواجهة تلك المعدلات المتزايدة للتسرب التعليمى، منها دفع أسرة الطفل المتسرب غرامة مالية، وفى هذا الصدد تشير حالات الدراسة من أصحاب الورش إلى أن هناك الكثير من أصحاب الورشيدفعون الأسر إلى تسريب أبنائهم من التعليم من خلال تحمل الغرامة المالية التى تطلبها المدرسة؛ وذلك للاستفادة من طاقات هؤلاء الأطفال الصبية الجدد فى المجال الحرفى، الذين يتحصلون على أجور أسبوعية زهيدة لا تقارن بأجور الصنايعية. ومن ثم، فقد أشارت مجمل التقارير التنموية والمسوح العلمية فى هذا الصدد إلى أن محافظة دمياط تقع ضمن أكبر خمس محافظات نسبة فى عدد الأطفال العاملين، وأشارت المسوح إلى أن هناك عاملين رئيسيين وراء الالتحاق بالعمل:أولهما: انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، والآخر: التسرب من التعليم أو عدم الالتحاق بالـــــمـــدرســـــــة.

2.4.9 المرحلة العمرية للحرفي عند الالتحاق بالحرفة:

الجدول رقم (18)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للمرحلة العمرية للحرفي عند الالتحاق بالحرفة

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عمر الحرفي عند الالتحاق بالحرفة	1	أقل من 10 سنوات	69	24.5
	2	10–15 سنة	78	27.7
	3	15–20 سنة	94	33.6
	4	25–25 سنة	26	9.3
	5	أكثر من 25 سنة	14	4.9
الإجمالي			**281**	**%100**

توضح بيانات الجدول رقم (18) توزيع عينة الدراسة وفقاً لعمر الحرفى عند الالتحاق بالحرفة، حيث يتبين أن 33.6% من أفراد العينة كانت أعمارهم عند الالتحاق بالحرفة ما بين 15–20 سنة وهو وقت مبكر، والحرفيون الذين بدأوا في

هذا التوقيت نسبتهم ليست بالقليلة، كذلك بلغت نسبة الحرفيين الذين بدأوا فى عمر ما بين 10–15 سنة 27.7%، ثم الشريحة من الحرفيين الذين بدأوا في مرحلة مبكرة جدا أقل من 10 سنوات ونسبتهم 24.5%. إذن تعكس تلك البيانات أن بداية الالتحاق بالحرفة بين الحرفيين من عينة الدراسة كانت مبكرة جداً، وتعكس تلك النتيجة الثقافة المترسخة فى بنية مجتمع الدراسة المرتبطة بتوريث الحرفة وثقافة العمل فى محافظة دمياط، حيث الالتحاق المبكر فى سوق العمل، وتشغيل الأطفال في الصناعات الحرفية، ودفعهم إلى التسرب من التعليم، ولهذا ارتفعت نسبة الأمية ومن يقرأون ويكتبون فى عينة الدراسة.

كذلك أشارت حالات الدراسة إلى أن الدخول المبكر لتعلم الحرفة هو ما يضفى على الحرفى أو الصنايعى الكثير من الامتيازات، وأولها ما يسمونها (تشرب الصنعة) أو إجادة الصنعة إجادة تامة، وثانيها التعلم السريع؛ نظراً لطبيعة المرحلة العمرية التى تسمح بذلك، بخلاف الشخص الذي يتعلم الحرفة فى الكبر، فتكون قدرته على التعلم منخفضة، كذلك تنخفض درجة إتقانه لهذه الحرفة. وهذان النوعان من الحرفيين معروفان فى الوسط الحرفى، فأصحاب الصنعة يعرفون الحرفى ومن معلمه الذي علمه الصنعة، وكل حرفى يُنسب إلى المعلم الذي تعلم عنده الصنعة، ويظل المعلم الخاص به ملازمه مدى الحياة فى الحكم على صنعته وإتقانه لها.

3.4.9 مدة العمل بالحرفة:

الجدول رقم (19)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدة العمل بالحرفة

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مدة العمل بالحرفة	1	أقل من 10 سنوات	49	17.4
	2	10–20 سنة	166	59.1
	3	20–30 سنة	32	11.4
	4	أكثر من 30 سنة	34	12.1
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (19) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدة العمل بالحرفة، وترتبط تلك البيانات بالنتائج الواردة فى الجدول رقم (18)، حيث إن البداية المبكرة للعمل الحرفى تزيد من مدة العمل بالحرفة، ولهذا يتبين من بيانات الجدول أن نسبة59.1% من أفراد العينة بلغت مدة العمل بالحرفة من (10–20 سنة) وهى مدة طويلة جداً، تعنى أن الشخص الحرفي قضى نصف حياته تقريباً فى ممارسة العمل الحرفى وتعلم تقنياته، كذلكنسبة17.4% من أفراد العينة كانت مدة العمل بالحرفة أقل من 10 سنوات، ثم 12.1% من أفراد العينة أمضوا أكثر من 30 سنة في ممارسة العمل الحرفي، وهي مدة طويلة للغاية، وهذه المدة تعكس

المرتبة الحرفية التى بلغها الشخص وحجم الخبرات ومن ثم قدراته على الحكم فيما يتعلق بالمشكلات والمعوقات التي تواجه تلك الحرفة في ضوء المعدلات المرتفعة للركود الاقتصادي، كذلك هناك 11.4% من أفراد العينة أمضوا ما بين 20–30 سنة في العمل بالحرفة.

4.4.9 عدد ساعات العمل اليومية:

الجدول رقم (20)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد ساعات العمل اليومية

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عدد ساعات العمل اليومية	1	أقل من 8 ساعات	43	15.3
	2	8–10 ساعات	78	27.8
	3	10–12 ساعة	160	56.9
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (20) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد ساعات العمل اليومية التى يقضيها الحرفى فى عمله، حيث يتبين أن الجزء الأكبر من عينة الدراسة 56.9% يعملون فى المتوسط اليومى لعدد الساعات ما بين 10–12 ساعة، حيث العمل من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثامنة مساءً، كذلك هناك جزء من أفراد العينة يعمل من 8–10 ساعات يومياً بنسبة 27.8%، وأخيراً من يعمل أقل من 8 ساعات بنسبة 15.3% . ولاشك أن عدد ساعات العمل الحرفى اليومى يختلف من حرفة إلى أخرى، ومن مرتبة حرفية إلى أخرى. لكن النمط الغالب بين الصنايعية فى المقام الأول ما بين 10–12 ساعة يومياً. وهو لا شك عدد ساعات كبير، خاصة وأن الحرفة تتطلب قدرات بدنية وطاقة جسدية عالية. كذلك أشارت نتائج المقابلات المتعمقة إلى أن عدد ساعات العمل يرتبط بصورة أساسية بحجم الطلب على الإنتاج، كذلك الطابع العائلى الذي يطغى على بعض الورش، ومن ثم يسمح لبعض العمالة بتقليص ساعات العمل.

5.4.9 توارث الحرفة:

الجدول رقم (21) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى توارث الحرفة

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
توارث الحرفة	1	نعم	134	47.6
	2	لا	147	25.4
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (21) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى

توارث الحرفة من جيل الآباء بين الحرفيين من عينة الدراسة، حيث يتبين أن 47.6% من أفراد العينة توارثوا حرفتهم عن جيل الآباء، وهي نسبة تكاد تصل إلى نصف العينة، وهو ما يعنى أن هناك اتجاهاً قوياً بين عينة الدراسة يتجه نحو توريث الحرفة، وهذا الأمر يعكس استمرارية بل وتطور الصناعات الحرفية فى محافظة دمياط، والذي ترجعه الدراسة إلى الأفكار المتعلقة بتوريث الحرفة. فالحرفى – خاصة رب العمل أو صاحب الورشة– يسعى بكل ما أوتى من قوة إلى توريث الحرفة والورشة إلى ابنه، الذي يستكمل مسيرة والده الحرفية.

5.9 أوضاع الصناعات الحرفية في الوقت الراهن:

الجدول رقم (22)
اتجاهات عينة الدراسة نحو أوضاع الصناعات الحرفية فى الوقت الراهن

م	العبارة	ع	ف	ن	م	ك	ت
1	أرى أن صناعة الموبيليا في محافظة دمياط تنهار.	82.1	8.4	9.5	3.88	0.67	1
2	أرى أن الحرفة لا تستطيع المنافسة والصمود أمام الآلة الحديثة.	77	11.3	11.7	2.76	0.95	5
3	هناك زيادة في أعداد المشتغلين بالحرف في الوقت الراهن.	45	4.8	50.2	2.51	1.01	6
4	هناك ارتفاع في مستوى مهارة الأجيال الجديدة من الحرفيين.	44.2	6.2	49.6	2.43	1.27	7
5	تراكم منتجاتنا الحرفية في الوقت الرهن أكثر من أي وقت مضى.	79.3	10.8	9.9	3.01	0.82	3
6	نعاني من ركود موسمي كل عام.	81.9	7.7	10.4	3.42	0.79	2
7	أصبح العمل الحرفي الآن طاردًا للعمالة.	78.1	12.3	9.6	2.88	0.90	4

تشير بيانات الجدول رقم (22) إلى اتجاهات عينة الدراسة من الحرفيين نحو أوضاع الصناعات الحرفية فى الوقت الراهن، وتلك الاتجاهات تعكس فى مضمونها الأوضاع الحقيقية المرتبطة بالحرفة وإشكاليتها وفى ضوء تأثرها بالركود الاقتصادي، حيث يتبين من بيانات الجدول أن الفقرة رقم (1) المتعلقة بأن صناعة الموبيليا فى محافظة دمياط تنهار فى الوقت الراهن احتلت المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابى بلغ 3.88، وهو ما يعنى أن الحرفيين أنفسهم يستشعرون حجم الخطر الذي يواجه صناعتهم الحرفية، فالسياق الاقتصادي والاجتماعى بل والسياسى غير داعم لهذه الصناعة المهمة التى حققت نجاحات مبهرة للاقتصاد الدمياطى بشكل خاص والمصري على وجه العموم، فقد كانت نسبة البطالة فى السابق تكاد لا تذكر؛ بسبب الورش الحرفية التى تكتظ بها محافظة دمياط، وبسبب حجم العمل الكثيف الذي تعانى منه الورش، غير أن الوضع الآن تغير كثيراً، مما دفع الكثير من الحرفيين ليعطى اتجاهاً سلبياً بانهيار الحرفة فى محافظة دمياط. أما الفقرة رقم (6) المتعلقة بمعاناة الحرفيين من الركود الموسمي فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابى بلغ 3.42، وهو ما يؤكد على أن ثمة إشكالات كبرى يعانى منها الحرفيون فى محافظة دمياط، فإذا لم تكن هناك مواجهة للركود الاقتصادى طوال العام، فهناك خطر مستمر ومتكرر وهو الركود الموسمى والذى يضر بشكل كبير على مستقبل الصناعة الحرفية بمحافظة دمياط. أما الفقرة رقم

(5) المتعلقة بتراكم المنتجات الحرفية فى الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.01، وهو ما يعكس تأثيرًا واضحًا للركود الاقتصادي على تكدس المنتجات الحرفية وتراكمها فى الورش الحرفية والمعارض بمحافظة دمياط فترات زمنية طويلة، مما يفقد الحرفة جدواها الاقتصادية؛ نظراً لتوقف دورة العمل الحرفى؛ انتظاراً لتصريف المنتجات المكدسة، مما ينعكس فى المجمل على مدى قوة الحرفة وضعفها وقدرتها على الاستمرارية والصمود أمام موجات الركود الاقتصادي المتلاحقة.

كما جاءت الفقرة رقم (7) المتعلقة بأن العمل الحرفى أصبح طارداً للعمالة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى بلغ 2.88، وهذا إن دل فإنما يدل على حجم التأثير الذى بلغته الصناعات الحرفية فى دمياط، فبعد أن كانت تلك الصناعات مركزاً لجذب الكثير من الأيدي العاملة فى مجتمع الدراسة، صارت تلك الحرف هي ذاتها مصدراًللطرد؛ وذلك لأسباب عدة سبق الإشارة إليها، ومرتبطة جل هذه الأسباب بالركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار. أما الفقرة رقم (2) المتعلقة بأن الحرفة لا تستطيع المنافسة والصمود أمام الآلة الحديثة احتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابى بلغ 2.76، وهو ما يعنى الضعف وعدم إحساس الحرفى بأن المنافسة ليست فى صالحة رغم امتلاكه للمهارة الفائقة والقدرات الحرفية غير المحدودة، والتى كانت تعطيه ميزات تنافسية فى أوقات السابقة، ويبدو أن هذا الإحساس الذي يسيطر على الحرفيين فى الوقت الراهن مرجوعه إلى اقتناعهم بأن ارتفاع أسعار المواد الخام جعلهم يخفضون من الخامات الأساسية فى التصنيع واستبدالها أحياناً بمواد غير أصلية، مما يخلق بداخلهم إحساساً بعدم الرضا عن السلعة النهائية التى يقومون بتصنيعها، وهو ما يخلق حالة من حالات الاغتراب – كما أشار كارل ماركس – بين الحرفى والمنتج النهائى، الذي كان مثارًا للاحتفال والاحتفاء به على المستويين المحلى والعالمى. كذلك تتفق هذه النتائج مع الطرح النظري الذى أشار إليه "بول كروجمان"، المتعلق بتأثير التكنولوجية الحديثة على الصناعات الحرفية، وأصابتها بالركود الاقتصادي؛ نتيجة عجزها عن المنافسة، وكذلك اتفقت فى هذا الصدد أطروحات شومبيتر، التي أوضحت أثر تبنى التكنولوجية الحديثة والابتكارات التى صارت فى صناعة الأثاث ولاسيما المستورد من الخارج فى زيادة معدلات الركود الاقتصادي.وتشير نتائج المقابلات المتعمقة في هذا الإطار إلى مادة خام مهمة في الدهان بالنسبة لحرفة الاستورجي، فقد كان كيلو"الجمالكا" التى يطلى بها الخشب، فيكتسب ذلك اللون الذهبى الساطع، تقدر بـــ12 جنيهاً، ومع ارتفاع سعر الدولار وفشل الحكومة فى ضبط السوق السوداء ارتفع السعر بشكل مبالغ فيه حتى وصل إلى 200 جنيه. وهذا الارتفاع الكبير يعكس حجم المعاناة التى يواجهها الحرفى فى هذه الصنعة، والتى تنعكس فيما بعد على القيمة الإجمالية لقطعة الأثاث التى لم تعد تناسب بلا شك الزبون، وتجعله يعزف عن الشراء، ومن ثم تصنع مزيداً من الركود السلعي للمنتجات الحرفية في الأسواق.وفي بعض الأحيان يلجأ أصحاب الورش والحرفيون عموماً إلى العزوف

عن شراء بعض المواد الخام التى ارتفعت أسعارها بشكل مبالغ، غير أن هذا العزوف ينعكس على أداء عملهم وتوقف النشاط بشكل تام، مما يضطرهم إلى الانصياع إلى هذه الزيادات، ومن ثم الشراء واستكمال العمل، ويضطر الحرفى أو صاحب الورشة إلى تحمل هذه الزيادة من دخله الشخصى، حيث يصعب تحميل الزبون هذه الزيادة، خاصة مع ارتفاع الأسعار فى باقى السلع فى السوق المصري. وهنا يقول أحد أصحاب الورش: "النجار هو اللى بيدفع فرق زيادة الأسعار من جيبه الشخصى، ما هو عاوز يشتغل، مش هايوقف حاله اللى واقف أصلا".

أما الفقرة رقم (3) المتعلقة بأن هناك زيادة فى أعداد المشتغلين فى الوقت الراهن، فقد احتلت مرتبة متأخرة وهى المرتبة السادسة وبمتوسط حسابى بلغ 2.51، وهو ما يعنى عدم قبول تام لهذه الفقرة، أي أن أعداد العمالة الحرفية ليست فى تزايد بل بالعكس فى تناقص وتآكل. كذلك جاءت الفقرة رقم (4) المتعلقة بأن هناك ارتفاعًا فى مستوىمهارة الأجيال الجديدة من الحرفيين فى المرتبة السابعة والأخيرة، وذلك بمتوسط حسابى بلغ 2.43، وهو ما يعنى عدم رضا الحرفيين عن الأجيال الحرفية الجديدة والتى لا تمتلك المهارة الحرفية بشكل متقن، وهو ما ينعكس بلا شك على مستقبل الصناعات الحرفية في محافظة دمياط.

6.9 الركود الاقتصادي الموسمي والعمل البديل:

1.6.9 مواسم رواج وركود العمل الحرفي:

الجدول رقم (23)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى وجود مواسم للعمل في الحرفة

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
توجد مواسم للركود والرواج	1	نعم	203	72.2
	2	لا	78	27.8
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (23) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى وجود مواسم للعمل فى الحرفة، حيث يتضح أن 72.2% من أفراد العينة يؤكدون على وجود مواسم يتعرضون فيها إلى ركود، يسمى فى هذه الحالة بالركود الموسمى. وقد أظهرت نتائج المقابلات المتعمقة هذه الفترات الزمنية أو المواسم، في مقدمتها فصل الشتاء، حيث يشير أصحاب الورش الحرفية إلى أنه ما يلبث أن يأتى فصل الشتاء وتنخفض معدلات الطلب على الموبيليا، مما يدفع بعض الحرفيين إلى العمل فى مجالات أخرى غير العمل الحرفى، وذلك من أجل إيجاد الدخل البديل الذي يمكنهم من الإنفاق على الأسرة، ويبدأ صاحب الورشة فى مواجهة المعاناة والكساد بمفرده، حيث يتطلب منه دفع فواتير الكهرباء ورواتب بعض العمالة، إضافة إلى الضرائب، كل تلك الفواتير في مقابل انخفاض حاد في الطلب، بلغت إلى حد هذا

التعبير (يدخل الشتاء ونكون فى حالة موت تام، ما فى أي شغل). كذلك أشار أصحاب الورش إلى أن الفترات التي تعقب العيدين تكون دائماً في حالة ركود تمتد إلى شهر بعد كل عيد، حتى يمكن معاودة العمل الصناعى مرة أخرى. ومن هذا المنطلق، تنخفض الأسعار بشكل تام فى فترات الركود الموسمى هذه، وترتفع مرة أخرى فى فترات الرواج، التى فى الغالب الأعم تكون فى فصل الصيف، حيث الأفراد والأعراس، ويتزايد الطلب على الموبيليا وغرف النوم والصالونات...إلخ.

2.6.9 الاضطرار لهجر الحرفة والبحث عن بدائل:

الجدول رقم (24)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى الاضطرار لهجر الحرفة

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الاضطرار لهجر الحرفة	1	نعم	164	58.4
	2	لا	117	41.6
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (24) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى الاضطرار لهجر الحرفة، حيث يتبين أن أكثر من نصف العينة 58.4% يضطرون إلى هجر الحرفة، سواء أكان هجرًا مؤقتًا يرتبط بانتهاء حالة الركود وعودة الرواج والحياة الاقتصادية والطلب على الصناعات الحرفية، أو هجرة دائمة والبحث عن بديل آمن لا يتعرض معه الشخص إلى أزمات اقتصادية حياتية متكررة، ومن هذا المنطلق وجد الكثير من الحرفيين بدائل عدة لتحقيق هذه الهجرة سواء الدائمة أو المؤقتة، وذلك فى ضوء نتائج المقابلات المتعمقة مع أصحاب الورش، والتي نوجزها على النحو التالي:

- البحث عن فرصة عمل آمنة فى ميناء دمياط، الذي جذب إليه الكثير من العمالة الحرفية.
- الاتجاه نحو الهجرة الخارجية، وبالتحديد إلى ليبيا أو بعض الدول الخليجية، والرجوع بموارد مادية يستطيع من خلالها الحرفى تأمين مستقبل الأسرة، سواء ببناء مسكن أو الاحتفاظ ببعض المدخرات.وهذا الهجرات لا تزال مستمرة ومتزايدة رغم تزايد المخاطر مع عدم استقرار الأوضاع السياسية فى بعض البلدان العربية بعد ثورات الربيع العربى.

الجدول رقم (25)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمجالات العمل التى يعملون فيها كبديل للصناعة الحرفية الراكدة

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مجالات العمل	1	العمل الزراعي	109	66.5
	2	العمل التجاري	12	7.3

	3	العمل الصناعي	43	26.2
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (25) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لمجالات العمل التى يعملون فيها كبدائل للصناعات الحرفية الراكدة، ويلاحظ من بيانات الجدول أن المجال الذي استوعب الكثير من الحرفيين الهاربين من شبح الركود الموسمى كان المجال الزراعى، وذلك بنسبة 66.5%، ويبدو أن هذا المجال استوعب عددًا لا بأس من الحرفيين بسهولة؛ نظراً لأن العمل الزراعى لا يتطلب مهارات فائقة، فضلاً عن توفر فرص العمل فى هذا المجال طوال العام، خاصة العمل باليومية، ثم العمل الصناعى بنسبة 26.2% حيث الاتجاه نحو العمل فى بعض المصانع التى تم افتتاحها فى محافظة دمياط بسبب ميناء دمياط، كمصانع للأغذية ومصانع لتصنيع الجبن ومنتجات الألبان، وأخيراً العمل فى المجال التجارى بنسبة منخفضة بلغت 7.3%، أغلب هذه الأنشطة مركزة فى مدينة دمياط أو دمياط الجديدة.

7.9 الاستقرار الحرفي في ظل الركود الاقتصادي:

1.7.9 مدى الاستمرار في العمل الحرفي:

الجدول رقم (26)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للرغبة فى الاستمرارية فى العمل الحرفى

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الاستمرارية في العمل الحرفي	1	نعم	219	77.9
	2	لا	62	22.1
الإجمالي			**281**	**%100**

يتضح من بيانات الجدول رقم (26) أن هناك نية سائدة عند الغالبية من المبحوثين من الحرفيين بمحافظة دمياط إلى الاستمرار في العمل بالحرفة الحالية، وقد بلغت نسبة من أكد من الحرفيين على الاستمرارية في الحرفة 77.9%. ويتضح من بيانات الجدول رقم (27) أن العدد الأكبر من الذين أكدوا رغبتهم في الاستمرار بالحرفة كانوا في الشريحة العمرية من 35 سنة فما فوق، بينما انخفضت الرغبة في الاستمرارية في الشرائح العمرية الصغيرة من الحرفيين، ويعود ذلك لقدرة صغار الحرفيين على الحركة والبحث عن فرص أخرى، أو حتى التنقل من حرفة إلى أخرى، ومن مجال إلى آخر، وهذا ما لا يتناسب مع الطبيعة

العمرية لباقى الحرفيين.

الجدول رقم (27)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للرغبة في الاستمرارية في العمل الحرفي والسن

المتغيرات	م	مستوى المتغير	نعم		لا		الإجمالي	
			ك	%	ك	%	ك	%
العلاقة بين السن والاستمرار في العمل الحرفي	1	أقل من 15 سنة	5	2.2	23	37.1	28	9.9
	2	15–25 سنة	19	8.7	25	40.3	44	15.7
	3	25–35 سنة	57	26.1	9	14.5	66	23.5
	4	35–45 سنة	85	38.8	3	4.8	88	31.4
	5	45–55 سنة	34	15.5	2	3.3	36	12.8
	6	55 سنة فأكثر	19	8.7	–	–	19	6.7
الإجمالي			**219**	**77.9**	**62**	**22.1**	**281**	**100**

كا2 = 22.1 مستوى الدلالة = 0.01

ولا شك أن الرغبة والنية للاستمرار في العمل الحرفي شيء إيجابي يحسب لهؤلاء الحرفيين، غير أن السياق الاقتصادي والاجتماعي يؤثر بشكل كبير على اتجاهاتهم نحو الاستمرارية في العمل الحرفي بمحافظة دمياط، فهناك الكثير من الأعباء الأسرية والشخصية، في المقابل هناك ركود اقتصادي يضعف الصناعة نفسها، ويرهق الحرفيين، ويضاعف من همومهم الاجتماعية والأسرية عموماً. ومن ثم يضطر بعضهم إلى الهجرة الخارجية، بحثاً عن الفرصة الأفضل، وتوفير الموارد المادية اللازمة. بل يعبر عن هذا الواقع أصحاب الورش، بقولهم: "بعض الحرفيين يسرحون إلى ليبيا رغم الخطر اللي بيواجههم، بس هايعملوا ايه، ما باليد حيلة".

2.7.9 الأسباب التي تدفع الحرفي للاستمرارية في ممارسة العمل الحرفي:

الجدول رقم (28)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للأسباب التي تدفعهم لممارسة العمل الحرفي

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأسباب التي تدفعهم للاستمرارية	1	أحب حرفتي	28	12.7	2.54	0.79
	2	لا أمتلك مهارة أخرى	12	5.5	2.36	0.84
	3	ميراث أسري	123	56.2	3.19	0.68
	4	دخلها كبير	56	25.6	2.84	0.71

الإجمالي	219	%100	-	-

تشير بيانات الجدول رقم (28) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للأسباب التي تدفعهم لممارسة العمل الحرفي، حيث يتبين أن ميراثهم للحرفة شكل السبب الأقوى في رغبتهم في البقاء والاستمرارية في هذه الحرفة، وذلك بنسبة 56.2% ومتوسط حسابي 3.19، فالحرفة بالنسبة لهم في هذا الصدد أمانة لابد من المحافظة عليها، والحرص على استمرارها، أما السبب الثاني للاستمرارية في الحرفة فمرتبط بارتفاع العائد المادي من هذه الحرفة، وذلك بنسبة 25.6% ومتوسط حسابي 2.84، ولا شك أن هذا العائد مرتبط بحالة الرواج والعمل، وهذا ما تأكد من بيانات الجدول رقم (9)، فالأجر الأسبوعي للصنايعي مرتفع، ويحقق له إشباعات مادية مناسبة، أما السبب الثالث، فقد انحصر في حب الحرفي لحرفته، وذلك بنسبة 12.7% ومتوسط حسابي 2.54.ومن ثم فالبعد النفسي يؤثر بشكل أو بآخر في استمرارية الحرفي ممارسة العمل الحرفي، فقد تعلم هذه الحرفة منذ الصغر، وتشكلت علاقة ذات طبيعة خاصة بين الحرفي وحرفته ومواد تصنيع منتجاتهم، للدرجة التي أشار فيها بعض أصحاب الورش إلى هذا التعبير "عندنا عشق لصنعتنا، لدرجة ريحة النشارة دي بقت إدمان"، أما السبب الرابع والأخير والمنطقي فهو عدم امتلاك الحرفي سوى مهارته الحرفية المرتبطة بالحرفة التي يمتهنها فقط وذلك بنسبة 5.5%، ومتوسط حسابي 2.36، ومن ثم يعجز عن إيجاد البديل في سوق العمل، الذي يتطلب الكثير من المواصفات والاشتراطات في الداخلين الجدد لهذا السوق.

3.7.9 الأسباب التي تدفع الحرفي للعزوف عن ممارسة العمل الحرفي:

الجدول رقم (29)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للأسباب التي تدفعهم للعزوف عن ممارسة العمل الحرفي

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الأسباب التي تدفعهم للعزوف	1	صعوبة ومشقة الحرفة	9	14.5
	2	انخفاض الدخل	13	20.9
	3	منافسة الصناعة الحديثة	24	38.7
	4	عدم وجود أسواق	5	8.1
	5	توقفنا فترات طويلة بدون عمل	11	17.8
الإجمالي			**62**	**%100**

توضح بيانات الجدول رقم (29) توزيع عينة الدراسة وفقاً للأسباب التي تدفعهم للعزوف عن ممارسة العمل الحرفي بالنسبة للحرفيين الذين أبدوا رغبتهم

لعدم الاستمرارية في ممارسة العمل الحرفي خاصة في ظل ارتفاع معدلات الركود، وتوقف أنشطتهم الحرفية وتعرضهم لأزمات اقتصادية حياتية متكررة. فالسبب الأول للعزوف تمثل في منافسة الصناعة الحديثة لأنشطتهم الحرفية وذلك بنسبة 38.7%، مما أضعف من منتجاتهم الحرفية، خاصة وأن إنتاج المصنع يفوق إنتاجهم اليدوي، فالمقارنة هنا لصالح المصنع من حيث الكم ومن حيث طبيعة الأسعار، وخاصة أن ميناء دمياط أتاح الفرصة لاستيراد الكثير من الموبيليا المصنعة من دول مختلفة صينية وتركية، مما يضاعف من الأعباء على الحرفيين ويدفعهم إلى مزيد من الركود والكساد، أما السبب الثاني فتحدد في انخفاض الدخل الذي يتعرض له الصنايعية وذلك بنسبة 20.9%، حيث يضطر صاحب الورشة، خاصة في ظل حالة الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب على الإنتاج، أن يتجه نحو تخفيض الأجور الأسبوعية بشكل حاد، الأمر الذي ينعكس على الحرفيين والصنايعية. أما السبب الثالث فيتحدد في توقف النشاط الحرفي لفترات طويلة بدون عمل بنسبة 17.8%، وفترات التوقف هذه عن العمل هي فترات الركود الاقتصادي، مما يدفع الحرفيين كما سبق الإشارة إليه للبحث عن بديل ومصدر للرزق، ثم صعوبة ومشقة الحرفة بنسبة 14.5%، ومن هنا يتجه البعض نحو البحث عن عمل أقل في الجهد وكذلك في الوقت، ولعب ميناء دمياط في التأثير بقوة على هذا الجانب، ثم عدم وجود أسواق بنسبة 8.1%، وهذا الأخير مرتبط بالحرفي البسيط الذي يملك ورشة صغيرة ولا يمتلك القدرة على تصريف إنتاجه، والذي يكون تأثير الركود الاقتصادي عليه أكثر وطأة من صاحب الورشة الكبيرة الذي يمتلك رصيدًا من رأس المال الاجتماعي يصرف من خلاله بضائعه ومنتجاته.وقد اتفقت نتائج دراسة كل من Paul, Sutton مع تلك النتيجة، حيث أكدت الدراسة على التأثر الملحوظ على الحرفيين الصغار بالركود الاقتصادي وعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم الحرفية(Paul, Sutton, 2004;440).

8.9 أثر الركود الاقتصادي:

1.8.9 مظاهر العجز في النشاط الحرفي:

الجدول رقم (30)
مظاهر العجز في النشاط الحرفي

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مظاهر العجز	1	لم يستطع رب العمل دفع فواتير الكهرباء	64	22.8
	2	لم يستطع رب العمل دفع قيمة المواد الخام	85	30.4
	3	لم يستطع رب العمل دفع رواتب العمالة	73	25.9
	4	وقوع رب العمل فريسة للديون	59	20.9
الإجمالي			281	%100

توضح بيانات الجدول رقم (30) مظاهر العجز في النشاط الحرفي، والذي يتجلى في أربعة جوانب، يتبدى الجانب الأول من خلال عدم قدرة رب العمل على دفع قيمة المواد الخام اللازمة للصناعة بشكل نقدي ويضطر إلى شرائها بالأجل وذلك بنسبة 30.4%، ولعل هذا المظهر من مظاهر العجز أوضحته نتائج المقابلات المتعمقة، حيث أشار أصحاب الورش إلى أن البعض اضطر بسبب العجز عن الدفع وعدم توفر السيولة النقدية إلى بيع الورشة وأحياناً إغلاقها والتوقف عن النشاط الحرفي عموماً. أما المظهر الثاني من مظاهر العجز فتحدد في عجز رب العمل وعدم قدرته على دفع رواتب العمالة بنسبة 25.9%، مما يدخل رب العمل في خلافات متكررة مع العمالة، وأحياناً عزوف العمالة عن العمل والانتهاء من الأعمال الحرفية الموكلة إليهم، حيث يضطر رب العمل إلى تأجيل سداد الأجور أسبوعًا بعد الآخر على أمل تصريف منتجاته في السوق، وتلقي طلبات حرفية جديدة. أما المظهر الثالث من مظاهر العجز فتجلي في عجز رب العمل عن دفع فواتير الكهرباء، وذلك بنسبة 22.8% خاصة أن الورشة تستهلك كهرباء كثيفة نتيجة تشغيل المناشير والآلات الكهربائية، وهو الأمر الذي ينعكس على معدل الإنتاجية في الورشة عموماً، وأخيراً تكون النتيجة الطبيعية وقوع رب العمل فريسة للديون وذلك بنسبة 20.9% وذلك بقصد توفير السيولة اللازمة لتدوير عجلة الإنتاج الحرفي في الورشة.

2.8.9 معدل الإنتاجية للصناعات الحرفية:

الجدول رقم (31)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى انخفاض إنتاجية الورشة شهرياً

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
انخفاض الإنتاجية	1	نعم	147	52.3
	2	لا	134	47.7
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (31) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى انخفاض إنتاجية الورشة شهرياً، سواء أكان الحرفيّ صاحب ورشة صغيرة أو كبيرة أو صنايعيًا في إحدى الورش، حيث يتبين أن 52.3%يرون بأن هناك انخفاضًا في إنتاجية الورشة خلال الفترة الزمنية الراهنة، وهي نسبة تجاوزت نصف عينة الدراسة من الحرفيين، مما يعني أن هناك تأثيرًا واضحًا للركود الاقتصادي على تصريف منتجاتهم الحرفية من الأثاث والموبيليا، ومن ثم انخفاض الطلب على الورش الحرفية بقصد التصنيع، الأمر الذي ينعكس في نهاية الأمر

على حجم وعدد الوحدات المصنعة.

3.8.9 أسباب انخفاض إنتاجية الورش الحرفية:

الجدول رقم (32)
توزيع عينة الدراسة وفقاً لأسباب انخفاض إنتاجية الورش

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الأسباب	1	لا توجد طلبات وإقبال من الزبائن على منتجاتنا	39	26.5
	2	السوق مكدس بقطع الأثاث	67	45.6
	3	المعارض لا تطلب شغل جديد	12	8.2
	4	ارتفاع أسعار المواد الخام	29	19.7
الإجمالي			**147**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (32) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لأسباب انخفاض إنتاجية الورش، حيث يتبين أن السبب الأول من وجهة نظر الحرفيين الذين أكدوا على أن هناك انخفاضًا في إنتاجية الورش هو أن السوق مكدس بقطع ومنتجات الأثاث وذلك بنسبة 45.6%، وهو مؤشر واضح وصريح على ارتفاع معدلات الركود الاقتصادي، فالبضائع والسلع لا تصرف، وراكدة فترات زمنية طويلة، مما ينعكس على معدل الإنتاجية التي تنخفض بطبيعة الحال مع انخفاض الطلب على منتجات تلك الصناعة الحرفية، أما السبب الثاني فيتمثل في أنه لا توجد طلبات وإقبال من الزبائن على المنتجات الحرفية، وذلك بنسبة 26.5%، ولا شك أن هذا السبب مرتبط بالأول، فانخفاض الطلب مرتبط بركود السلع، غير أن هذا السبب مرتبط بشكل مباشر بالورش الحرفية الصغيرة التي تنتج وتبيع مباشرة للزبائن، فلم يعد عليها طلب من الزبائن كما كان من قبل، ومن هنا تلجأ هذه الورش الصغيرة إلى بيع منتجاتها من الأثاث بالقسط، حيث تقسط في الدفع للزبائن، حيث يتفق الزبون على شراء عدد محدد من الغرف، بقيمة إجمالية محددة، ويبدأ في دفع جزء من الاتفاق، ويقسط الباقي على 12 أو 24 شهرًا وفقا للاتفاق، ويعد هذا الإجراء أحد الحلول التي تطرحها بالتحديد الورش الحرفية الصغيرة في مجتمع الدراسة. أما السبب الثالث فيتحدد في ارتفاع أسعار المواد الخام بنسبة 19.7%، ولا شك أن ارتفاع أسعار المواد الخام ينعكس على القيمة المادية الإجمالية للمنتج الحرفي، مما يجعل الناس تعزف عن الشراء أو تبحث عن البديل الأرخص، مما يساهم في ركود سلعي واضح للمنتجات الحرفية، أما السبب الرابع والأخير فيتحدد في رفض المعارض منتجات حرفية جديدة وذلك بنسبة 8.2%، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى ركود السلع في تلك المعارض وتراكمها وعدم تصريفها.

4.8.9 معدل إنتاجية الورشة:

الجدول رقم (33)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمعدل الإنتاجية الشهرية في السابق وفي الوقت الراهن

المتغيرات	م	مستوى المتغير	فيما قبل عشر سنوات		في الوقت الراهن	
			العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
معدل الإنتاجية	1	أقل من حجرتين	42	14.9	148	52.6
	2	2–4 حجرات	68	24.2	64	22.7
	3	4–6 حجرات	133	47.4	43	15.4
	4	6–8 حجرات	38	13.5	26	9.3

تشير بيانات الجدول رقم (33) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لمعدل الإنتاجية الشهرية في السابق فيما قبل عشر سنوات مضت وفي الوقت الراهن، وذلك بقصد المقارنة بين معدل الإنتاجية، ومن ثم الكشف عن تأثير الركود على معدل الإنتاجية الحقيقية للورشة الحرفية، حيث يلاحظ من بيانات الجدول أن ثمة تأثيرًا واضحًا للركود الاقتصادي انعكس بشكل واضح على معدل إنتاجية الورشة الحرفية في محافظة دمياط، فقد كانتالورشة في السابق تنتج من 4–6 حجرات شهرياً بنسبة 47.4% وكذلك تنتج في المتوسط شهرياً ما بين 6–8 حجرات من الأثاث بنسبة 13.5%. أما الآن فقد تغير الوضع، فقد أصبح المعدل الأكثر تحققاً للورشة هو أقل من حجرتين بنسبة 52.6%، في مقابل نسبة منخفضة لمعدل الإنتاجية الأعلى. وهذا الانخفاض في معدل الإنتاجية انعكس بطبيعة الحال على حجم العمالة الحرفية التي انخفضت بشكل واضح في هذا القطاع، ومع استمرارية الركود الاقتصادي ستتقلص حجم هذه العمالة الحرفية المدربة. وفي هذا السياق، فقد أشارت حالات الدراسة من أصحاب الورش إلى أن الورش الحرفية الكبيرة صارت تلجأ إلى أساليب تحايلية كثيرة للحصول على طلبات إنتاج، وهذا لم يكن وارداً فيما قبل، حيث كان هناك إقبال واضح وغير محدود على المنتج من الأثاث في محافظة دمياط، غير أن دخول المنتجات الصينية والتركية من الأثاث السوق المصري، ساهمت هي الأخرى على ركود في صناعة الأثاث الدمياطي، هذا فضلاً عن منافسة بعض المناطق الأخرى في جمهورية مصر العربية في تصنيع الأثاث بأسعار منخفضة، ساهم بدوره في إحداث ركود في الصناعات الحرفية في محافظة دمياط.

5.8.9 أكثر الحرف التي تأثرت بالركود:

الجدول رقم (34)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لأكثر الحرف التي تأثرت بالركود الاقتصادي

المتغيرات	م	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي

الحرف الأكثر تأثراً بالركود الاقتصادي	1	نجار موبيليا	4.14	0.92	%83
	2	أويمجي	3.71	1.02	%75
	3	قشرجي	4.00	0.93	%82
	4	استورجي	3.99	0.95	%80
	5	مدهباتي	3.62	1.11	%71
	6	منجد	3.79	0.97	%78
	7	خراط خشب (ماكنجي)	3.81	0.94	%79
	8	بانتير وبنور	3.22	1.41	%65
	9	مارتا كلين	3.09	1.48	%61

تشير بيانات الجدول رقم (34) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لأكثر الحرف التي تأثرت بالركود الاقتصادي، من خلال الاعتماد على الوزن النسبي، حيث يتضح أن حرفة نجار موبيليا جاءت في المرتبة الأولى بما نسبته (83%) وهو ما يعني أنه الحرفة الأكثر تأثراً من حرف صناعة الأثاث، وهي الحرفة الأساسية في تصنيع الموبيليا، وفي المرتبة الثانية تأتى حرفة قشرجي بما نسبته (82%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت حرفة استورجي بما نسبته (80%)، وفي المرتبة الرابعة حرفة الماكنجي (خراط الخشب) بما نسبته (79%)، وفي المرتبة الخامسة حرفة المنجد بما نسبته (78%)، وفي المرتبة السادسة حرفة الأويمجي بما نسبته (75%)، وفي المرتبة السابعة حرفة المدهباتي بما نسبته (71%)، وفي المرتبة الثامنة حرفة بانتير وبنور بما نسبته (65%)، وفي المرتبة التاسعة حرفة مارتا كلين بما نسبته (61%). وترتبط درجة تأثر الحرف من منطلق كونها حرفة رئيسية أو ثانوية لصناعة الأثاث، كذلك فقد أصاب الركود الاقتصادي كافة الحرف المرتبطة بصناعة الأثاث في محافظة دمياط. ويعطينا صاحب ورشة أويمة في هذا السياق مثالاً دقيقاً يوضح تأثر معدل الإنتاجية بالركود الاقتصادي السائد في السوق، حيث يشير إلى أن ورشته كانت في السابق تقوم بنحت أكثر من 25 لوحًا خشبيًا في الأسبوع، أما الآن وفي ظل ارتفاع معدلات الركود لم يعد ينحت أكثر من 10 ألواح أسبوعياً، هذا فضلاً عن إشارته إلى تأثر هذه الحرفة بالميكنة، فقد انتشرت ماكينات الأويمة، مما أضعف من قيمة العمل الحرفي اليدوي في هذه الحرفة من جانب آخر.

6.8.9 البدائل التي لجأ إليها صاحب الورشة لمواجهة الركود الاقتصادي:

الجدول رقم (35)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للبدائل التي لجأ إليها صاحب الورشة لمواجهة الركود الاقتصادي

المتغيرات	م	مستوى المتغير	التكرار	النسبة

				المئوية
البدائل	1	تخفيض أعداد العمالة	104	37.1
	2	تخفيض كلفة الإنتاج مما ينعكس على جودة المنتج	88	31.3
	3	استبدال مواد التصنيع الأصلية بمواد رديئة	41	14.5
	4	تغيير في أسلوب العمل الحرفي	48	17.1
الإجمالي			**281**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (35) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للبدائل التي لجأ إليها صاحب الورشة لمواجهة الركود الاقتصادي، حيث يتبين أن أول هذه البدائل هو تخفيض أعداد العمالة الحرفية وذلك بنسبة 37.1%، فبعد أن كان يعمل في الورشة (10 صنايعية وصبية) يضطر صاحب الورشة إلى الإبقاء على عدد محدود للغاية من الصنايعية، وتسريح الباقي من هؤلاء الصنايعية ليواجهوا مصيرهم الحرفي غير المعلوم، أما البديل الثاني فكان تخفيض تكاليف الإنتاج وذلك بنسبة 31.3%، الأمر الذي ينعكس على جودة المنتج الدمياطي من الأثاث، الأمر الذي ينعكس على المدى البعيد في مزيد من الكساد في السوق الدمياطي الذي كان يشتهر في السابق بنوعية الأثاث عالي الجودة الذي لم يكن ينافسه منتج آخر. أما البديل الثالث فيتحدد في تغيير في أسلوب العمل الحرفي وذلك بنسبة 17.1%، وهو بديل مرتبط بطبيعة إدارة النشاط الحرفي ينعكس في تقليص النفقات التي كانت توجه إلى الإنتاج، أما البديل الرابع والأخير الذي يلجأ إليه صاحب الورشة فتجلى في استبدال مواد التصنيع الأصلية بمواد رديئة وذلك بنسبة 14.5%، خاصة إذا ما علمنا أن المواد الأصلية للتصنيع قفزت في أسعارها ما يقارب خمسة أضعاف، الأمر الذي يدفع صاحب الورشة إلى البحث عن البديل الأرخص، ولكنه في الجانب الآخر يتسبب في إضعاف المنتج الحرفي النهائي، مما ينعكس على سمعة الصناعات الحرفية الدمياطية.

9.9 المشكلات والمعوقات التي تواجه الصناعات الحرفية:

الجدول رقم (36)

م	العبارة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يفتقد الحرفيون لنقابة تدافع عن حقوقهم.	84.3	14.8	0.9	3.95	1.42	4
2	عدم توفر الأدوات وإمكانات الصنعة.	42	17	41	2.00	2.27	14
3	ضعف موارد التمويل اللازمة لنمو الحرفة.	34.1	39.6	26.3	3.40	1.94	9
4	ارتفاع أجور الصنايعية والصبية.	39.9	35.4	24.7	3.37	1.99	10
5	مشكلة تسويق المنتجات الحرفية وتراكمها في المعارض.	94	3.1	2.9	4.01	1.22	1
6	ارتفاع أسعار الخامات وانعكاسها على أسعار الموبيليا.	64.2	4.9	30.9	3.54	1.92	8
7	عدم رغبة الجيل الجديد في تعلم الحرفة والاشتغال بها.	31.9	19.4	48.7	2.98	2.13	12
8	لا توجد فرص للتسويق الخارجي رغم وجود ميناء دمياط.	44.2	34.8	21	3.31	2.01	11
9	طول ساعات العمل.	39.1	11.8	49.1	2.65	2.22	13
10	احتكار بعض التجار استيراد الخشب والتحكم في سعره دون رقيب.	91	2.3	6.7	4.00	1.31	2
11	عدم تدخل الدولة لحماية الحرفي البسيط.	87	4.5	8.5	3.97	1.39	3
12	سيطرة كبار الأسطوات والورش الكبيرة.	79.6	10.4	10	3.78	1.49	5
13	إقبال الناس على الأثاث الصيني والتركي .	76.1	8.7	15.2	3.70	1.51	6
14	مستقبل صناعة الأثاث في دمياط في خطر.	69.3	11.4	19.3	3.64	1.67	7

يتضح من بيانات الجدول رقم (36) أن الإجابة عن الأسئلة التي تتضمن في هذا المحور تنقسم إلى ثلاثة أقسام (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق)، وقد حصلت الفقرات الموافقة على متوسطات حسابية مرتفعة تزيد متوسطها على 3.54، وهذه الفقرات هي: فقرة (5) المتعلقة بأن هناك مشكلة متعلقة بتسويق المنتجات الحرفية وتراكمها في المعارض في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.01، وهو متوسط مرتفع، مما يعكس حجم تلك المشكلة وضخامتها التي تواجه صناعة الأثاث في محافظة دمياط، والتي تعكس في نفس الوقت حالة الركود السلعي الموجود في أسواق بيع الأثاث متمثلاً في تراكم المنتج الحرفي وصعوبة تصريفه. أما الفقرة رقم (10) المتعلقة باحتكار بعض التجار استيراد الخشب والتحكم في سعره دون رقيب جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4.00، الأمر الذي يعكس تضاعف المشكلات التي تواجه الحرفيين في الوقت الراهن، فمع ارتفاع الأسعار والركود الاقتصادي، تتزايد الأزمات الاقتصادية مع احتكار تجار الأخشاب وتحكمهم في أسعار الخشب الذي يزيد أسعاره بمعدلات غير منطقية؛ نتيجة هذا الاحتكار. وهذه النتيجة تتفق كثيراً مع ما طرحه المنظور

الماركسي فيما يتعلق بتفسير الركود الاقتصادي، والذي أرجعه في المقام الأول إلى احتكار القلة، وما يرتبط به من قيد على السعر والإنتاج. وفي هذا الصدد تشير نتائج المقابلات المتعمقة إلى أنه من الضروري تفعيل آليات الرقابة علي الأسواق، وبالتحديد على كبار التجار والمستوردين المحتكرين لسوق الخشب في محافظة دمياط، الذين يلتهمون خير هذه الصناعة، ويتركون الجزء الضئيل من المكسب للحرفي البسيط، وذلك من خلال مبررات كثيرة غير منطقية يسوقونها. فقد رفع هؤلاء التجار سعر الخشب أكثر من مرة خلال أشهر محدودة، فقد زاد سعر متر الخشب الزان خلال 4 أشهر فقط من 2450 إلى 2850 ويصل الآن إلى 3500 جنيه، ومتر الخشب السويدي من 2250 إلى 2600 جنيه، والبياض من 1300 إلى 1900 جنيه، ولوح الأبلكاش الزان من 34 إلى45 جنيهاً، والكوري من 35 إلى42 جنيهاً والصيني من 15 إلى42 جنيهاً رغم انخفاض جودته، كما ارتفع سعر برميل الغراء الذي يشكل المادة اللاصقة الأساسية في الصناعة من 370 إلى410 جنيهات. وإذا ما تأملنا عملية تصنيع حجرة أثاث دمياطي باستخدام ألواح الأبلكاش الذي تزايد سعره بشكل مبالغ فيه، مع العلم أن متوسط استخدام الأبلكاش في غرفة النوم الواحدة تقريباً 44 لوحاً، سنعلم مدى التكلفة المادية الضخمة التي ستنعكس على سعر غرفة الأثاث بعد تصنيعها، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا عنصر واحد من عناصر الإنتاج. كذلك أشار أحد أصحاب الورش إلى ارتفاع أسعار خامات التنجيد، فقد وصل سعر فرخ الإسفنج إلى 200جنيه بدلاً من 175 جنيهاً، وكيلو الفيبر من 13 جنيها إلى 20 جنيهاً، وعبك القطن من 17 جنيهًا إلى 27جنيهاً، وعبك البوليستر من 13 جنيهًا إلى 22 جنيهاً، كذلك وصلت عبوة البوليستر الـــ25 كيلو لتسجل 500 جنيه. إذن، فمن الواضح أن كل الخامات في كافة قطاعات العمل الحرفي المرتبط بصناعة الأثاث ارتفعت بلا استثناء، وارتفاعات غير منطقية.

أما الفقرة رقم (11) المتعلقة بعدم تدخل الدولة لحماية الحرفي البسيط، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.97، الأمر الذي يعكس غياب الدور الرقابي والرعائي للدولة لهذه الصناعة، التي تتحكم فيها قوى السوق، والرأسمالي الاحتكاري الذي يستهدف الربح في المقام الأول، ومن ثم يزيد من الأزمات التي يتعرض لها الحرفي سواء في الورشة الصغيرة أو حتى الورش الكبيرة التي لم تسلم من هذه الاحتكارات في ظل غياب متكرر من الدولة. أما الفقرة رقم (1) المتعلقة بافتقاد الحرفيين لنقابة تدافع عن حقوقهم فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.95، وهو ما يعكس افتقاد الحرفيين لدور مؤثر في الحماية والدفاع عن مصالحهم. بينما جاءت الفقرة رقم (12) المتعلقة بسيطرة كبار الأسطوات والورش الكبيرة على النشاط الحرفي في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3.78، وهو ما يعكس حجم المعاناة التي يتكبدها الحرفي الصغير (الصنايعي) والحرفي باليومية أو الصبي في المجمل، حيث يفتقد رأس المال، ورأس المال الاجتماعي، ومن ثم يكون تأثير معدلات الركود الاقتصادي

على تلك الشرائح أكثر وضوحاً، وخاصة أن أصحاب الورش الكبيرة يملكون حلولاً لحالات الكساد التي يعاني منها السوق، من خلال فتح أسواق أخرى أو تصريف منتجاتهم عبر علاقاتهم الاجتماعية والتجارية غير المحدودة، وهذا الوضع مختلف بالنسبة للحرفي الصغير القابع في ورشته الصغيرة بقرية من قرى محافظة دمياط، ولا يمتلك سوى مهارته الحرفية. أما الفقرة رقم (13) المتعلقة بإقبال الناس على الأثاث الصيني والتركي فقد جاءت في المرتبة السادسة وبمتوسط حسابي بلغ 3.70، وهو ما يوضح إحدى الأزمات التي تواجه الحرفي في محافظة دمياط، ففي ظل معدلات الركود الاقتصادي، تأتي منتجات صناعية أخرى لتنافس المنتج الصناعي الدمياطي، وبسعر أقل، مما يضاعف من المشكلات التي تواجه الحرفي، والتي يرجع أسبابها إلى ضعف رعاية الدولة التي سمحت من البداية باستيراد مثل هذه النوعية من المنتجات، وأدخلتها إلى السوق المصري دون مراعاة لعدم تكافؤ المنافسة خاصة من ناحية السعر. أما الفقرة رقم (14) المتعلقة بأن مستقبل الحرفة في دمياط في خطر، فقد جاءت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.64، وهو ما يعكس اتجاهاً قوياً سائداً بين عينة الدراسة بتعرض حرفة صناعة الأثاث لمخاطر كثيرة سبق الإشارة إليها في ثنايا التحليل. أما الفقرة رقم (6) المتعلقة بارتفاع أسعار الخامات وانعكاسها على أسعار الموبيليا فقد جاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3.54، وهو ما يعكس التأثير الواضح لارتفاع أسعار المواد الخام على صناعة الأثاث في مجتمع الدراسة، مما يساهم بدوره في ركود السلع المنتجة، وتدني نوعية وجودة هذه المنتجات.

في المقابل وقعت ثلاثة فقرات ضمن الموافقة المتوسطة، بمتوسط حسابي تراوح ما بين 3.40–3.31، وهذه الفقرات هي أرقام (3) و(4) و (7)، حيث احتلت الفقرة رقم (3) المتعلقة بضعف موارد التمويل اللازمة لنمو الحرفة في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 3.40، مما يعني أن هناك موافقة متوسطة بين أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه الفقرة، خاصة وأن الحرفة تعتمد في ممارستها في المقام الأول على حصول الحرفي على مقدم مادي للبدء في تنفيذ المنتج الحرفي، وهذا ما يرتبط بالورش الحرفية الصغيرة، غير أن الوضع يتغير بشكل كبير بالنسبة للورش الكبيرة التي ترتبط بشكل أساسي بمعارض الأثاث. أما الفقرة رقم (4) المتعلقة بارتفاع أجور الصبية والصنايعية في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.37، مما يعني أن هناك موافقة متوسطة بين أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه الفقرة، أما الفقرة رقم (8) المتعلقة بعدم وجود فرص للتسويق الخارجي رغم وجود ميناء دمياط في المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.31، وهو ما يعني محدودية فرص التسويق الخارجي للصناعات الحرفية في محافظة دمياط. وفي هذا الصدد، أشارت نتائج المقابلات المتعمقة إلى أنه لابد من وضع سياسة ورؤية عامة لاستيراد الأخشاب، وذلك من خلال وزارة الصناعة، مع ضرورة تنويع مصادر الاستيراد، وذلك لمنع الاحتكار. ولتحقيق ذلك لابد أن يكون هناك دور قوي للدولة حتى يمكن المحافظة على الورشة الصغيرة

قبل الكبيرة، وذلك من منطلق أن الورش الصغيرة تمثل القاعدة العريضة لصناعة الأثاث في دمياط.

على الجانب الآخر، حصلت ثلاث فقرات على متوسطات حسابية تقل عن 2.98 وتصل في انخفاضها إلى 2.00، وبالتالي تحمل هذه العبارات عدم الموافقة على مضمونها، ومن هذه الفقرات، الفقرة رقم (7) المتعلقة بارتفاع عدم رغبة الجيل الجديد في تعلم الحرفة والاشتغال بها فى المرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابي بلغ 2.98، وكذلك عدم الموافقة على مضمون الفقرة رقم (9) طول ساعات العمل ومشقته، وخاصة أن هذه الساعات الطويلة في العمل أصبحت جزءاً أساسياً من تكوين الحرفي، ومن ثم لا تعد هذه الساعات بالنسبة لتكوينه واعتياده مشكلة أساسية تواجه الحرفة يمكن مقارنتها بالمشكلات التي سبق الإشارة إليها، كذلك جاءت الفقرة رقم (2) المتعلقة بعدم توفر الأدوات وإمكانات الصنعة في المرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابي بلغ 2.00، وهذا يعني أن الأدوات متوافرة، والمواد الخام كذلك، إلا أن الإشكالية الحقيقية مرتبطة بارتفاع أسعارها.وفي هذا السياق، فقد أشارت نتائج المقابلات المتعمقة إلى أن الواقع الاقتصادي يشير إلى أن زيادة الأسعار أدت إلى شلل شبه تام في صناعة الأثاث، بسبب ارتفاع أسعار الدولار المستمر مقابل انخفاض قيمة الجنيه المصري في ظل حالة من الركود التي تسود سوق الأثاث الدمياطى بعد ثورة 25 يناير 2011، هذا الوضع يدفع الحرفيين في بعض الأوقات إلى بيع منتجاتهم بالخسارة أو تحقيق هامش ربح ضعيف ، وذلك رغبة منهم للاستمرارية في العمل الحرفي وتحريك النشاط الصناعي في ذلك المجال. وهذا ما يتفق مع التحليلات الكينزية لظاهرة الركود الاقتصادي، فقد أصاب النسق الاقتصادي برمته بالركود، مما يتطلب معه بعض المعالجات، في مقدمتها خفض أسعار السلع المعروضة ولو بشكل لا يتناسب مع حجم تكلفته، وهذا الإجراء ينعكس بشكل كبير على الوضع المعيشي للحرفي، ويصيبه بخسائر متكررة.

عاشراً– نتائج الدراسة:

1.10 النتائج المرتبطة بطبيعة الهيكل الحرفي وملامحه الرئيسية:

1.1.10 أن 31.4% من عينة الدراسة من الحرفيين تقع في الشريحة العمرية 35–45 سنة.

2.1.10 أن نسبة 44.4% من الحرفيين لم يحصلوا على شهادة تعليمية، وإنما اكتسبوا مهارات الحرفة بالممارسة، وحققوا نجاحات باهرة فيما يتعلق بالعمل الحرفي والإبداعي.

3.1.10 أن الغالبية من عينة الدراسة من الحرفيين متزوجون بنسبة 70.4%.

4.1.10 أن حجم الأسرة الأكثر شيوعاً بين عينة الدراسة من الحرفيين هي الأسرة المكونة من 5–7 أفراد، وذلك بنسبة 59.1%.

5.1.10 أن 35.9% من الحرفيين يتقاضون أجراً أسبوعياً أقل من 300 جنيه، كذلك كشفت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الدخل الأسبوعي والمرتبة الحرفية والمدة الزمنية للعمل في المجال الحرفي.

6.1.10 أن نصف عينة الدراسة من الحرفيين يعيشون في بيت مملوك لهم، وذلك بنسبة 58.7%، والأكثر منهم يملكون هذا البيت بالوراثة بنسبة 39.9%.

7.1.10 أن 28.1% من أفراد العينة من الحرفيين يمثلون أصحاب الورش أنفسهم، في مقابل 71.9% لا يملكون الورشة ويعملون بها وفقاً لمرتبتهم الحرفية.

8.1.10 أن 41.6%من أفراد العينة هم الصنايعية، وهم من يتقاضون أجراً أسبوعياً مرتفعاً؛ نظراً لمهاراتهم الفائقة في التصنيع الحرفي، ثم رب العمل أو صاحب الورشة (المعلم) بنسبة 28.3%، ثم الحرفيون باليومية بنسبة 18.8% وهم الأقل مهارة من الصنايعية، ثم الصبيان بنسبة 11.3%، وتلك المراتب الحرفية تشكل اللبنة الأولى في الهيكل الحرفي في مجتمع الدراسة.

9.1.10 اتضحت ملامح الهيكل الحرفي في مجتمع الدراسة من خلال توزيع عينة الدراسة على نوعية الحرف التي يعملون بها، والتي كانت على النحو التالي: نجار موبيليا بنسبة 20.9%، الأستورجي بنسبة 17.1%، الأويمجي بنسبة 15.9%، القشرجي بنسبة 12.1%، الماكنجي 11.8%، المدهباتي 7.5%، المنجد 6.1%، بانتير وبنور 4.7%، المارتا كلين بنسبة 4.2%.

10.1.10 استحوذت منطقة السنانية واللضامين والشعراء على تمثيل حرفي نجارة الموبيليا، بينما استحوذت منطقة النجارين وغيط النصارى على تمثيل حرفي الأويمة، أما حرفي تركيب القشرة فكانوا بصورة أكبر في منطقتي العويضة والتوفيقية، كما تم تمثيل حرفي الأستورجي في منطقتي العويضة والتوفيقية، كذلك استحوذت منطقتي غيط النصارى والسنانية على حرفي المدهباتي، أما حرفي التنجيد فاستحوذت عليها منطقتي اللضامين وكفر سليمان، كذلك تركز خراطو الخشب في منطقتي كفر سليمان البحري والنجارين، وأخيراً المارتا كلين والبانتيروالبنورفي منطقتي اللضامين وكفر سليمان البحري والشيخ ضرغام.

11.1.10 كشفت الدراسة عن أكثر الحرف التي تأثرت بالركود الاقتصادي في مجتمع الدراسة، وذلك من خلال ترتيبهم في ضوء الوزن النسبي، وجاءت أكثر الحرف تأثراً بالركود بالترتيب التنازلي التالي وفقاً لحجم التأثر: حرفة نجار موبيليا بما نسبته (83%)، حرفة قشرجي بما نسبته (82%)، حرفة أستورجي بما نسبته

(80%)، حرفة الماكنجي (خراط الخشب) بما نسبته (79%)، حرفة المنجد بما نسبته (78%) حرفة الأويمجي بما نسبته (75%)، حرفة المدهباتي بما نسبته (71%)، حرفة بانتير وبنور بما نسبته (65%)، حرفة مارتا كلين بما نسبته (61%).

12.1.10 النتيجة المستخلصة من الهيكل الحرفي في مجتمع الدراسة أن هناك كثافة واضحة في كافة قرى ومراكز محافظة دمياط فيما يتعلق بالعمل الحرفي، للحد الذي يمكننا القول: إن كل منطقة جغرافية (قرية أو مدينة) في المحافظة تمثل قطاعاً كاملاً لتصنيع الأثاث يحتوي على كافة الحرف الرئيسية والثانوية للعمل في هذه الصناعة، ومن ثم تختلف درجة تأثر تلك المناطق بمعدلات الركود، حيث تتباين من حيث قرب تلك المناطق من المدينة الأم (مدينة دمياط)، وكبر أو صغر حجم الورشة، كذلك حجم رأس المال، ورأس المال الاجتماعي، الذي تملكه في إدارة تلك الحرفة.

2.10 النتائج المرتبطة بأثر الركود الاقتصادي على نمو وتطور صناعة الأثاث في محافظة دمياط:

1.2.10 أوضحت الدراسة الميدانية أن الركود الاقتصادي أثر بالسلب على نمو صناعة الأثاث في دمياط، وتجلت مظاهر العجز والتأثير السلبي في عدة نقاط أوضحتها الدراسة الميدانية بالترتيب في الجوانب الآتية:

- عدم قدرة رب العمل على دفع قيمة المواد الخام اللازمة لصناعة الأثاث بنسبة 30.4%
- عجز رب العمل وعدم قدرته على دفع رواتب العمالة بنسبة 25.9%.
- عجز رب العمل عن دفع فواتير الكهرباء بنسبة 22.8%.
- وقوع رب العمل فريسة للديون بنسبة 20.9%.

2.2.10 أوضحت نتائج الدراسة الانخفاض الحاد في معدل إنتاجية الورش الحرفية المصنعة للأثاث في مجتمع الدراسة، وذلك من خلال مقارنة معدل الإنتاجية في الوقت الراهن بعشر سنوات مضوا، حيث تبين أن الورشة التي كانت تنتج 8 حجرات في الشهر صارت تنتج ما بين 2–4 حجرات، كذلك أوضحت نتائج الدراسة أن سبب هذا الانخفاض في معدل الإنتاجية يعود إلى:

- لا توجد طلبات وإقبال من الزبائن على المنتجات الحرفية بنسبة 26.5%.
- السوق مكدس بقطع الأثاث بنسبة 45.6%.
- المعارض لا تطلب شغلًا جديدًا بنسبة 8.2%.
- ارتفاع أسعار المواد الخام بنسبة 19.7%.

3.2.10 كشفت الدراسة عن مجموعة من البدائل التي يلجأ إليها رب العمل صاحب الورشة لمواجهة الركود الاقتصادي، والتي تنعكس في مجملها بالسلب

على جدوى وقيمة صناعة الأثاث، والتي تحددت على النحو التالي:
- تخفيض أعداد العمالةبنسبة 37.1%
- تخفيض كلفة الإنتاج مما ينعكس على جودة المنتج بنسبة 31.3%
- تغيير في أسلوب العمل الحرفي بنسبة 17.1%
- استبدال مواد التصنيع الأصلية بمواد رديئة بنسبة 14.5%

3.10 النتائج المرتبطة بالتغيرات البنائية والوظيفية التي طرأت على الصناعات الحرفية بمجتمع الدراسة:

1.3.10 كشفت الدراسة عن أن العامل الوراثي كان المحدد الأول للالتحاق بالعمل الحرفي في مجتمع الدراسة، وذلك بنسبة 47.7% من إجمالي عينة الدراسة، غير أن البعد المرتبط بتوريث الحرفة في مجتمع الدراسة أخذ في التغير، والذي يعد أحد أبرز التغيرات الوظيفية، حيث أخذ العامل الاقتصادي والتعليمي في دفع أفراد المجتمع نحو العمل الحرفي، خاصة مع تزايد معدلات البطالة والتسرب التعليمي.

2.3.10 أوضحت الدراسة أن الجيل الأول من الحرفيين التحقوا للعمل بالوراثة في وقت مبكر وفي عمر أقل من 10 سنوات، غير أنه طرأ تغير وظيفي على بداية وطريقة الالتحاق بالعمل الحرفي في مجتمع الدراسة، حيث انضم إلى سوق العمل الحرفي الشباب حديثو التخرج، كذلك الشباب الذين حصلوا على تعليم فني، أو حتى تعلم الحرفة مع الاستمرار في التعليم، وهو ما يعني تشكل جيل جديد من الحرفيين يختلفون في خصائصهم الاجتماعية وسماتهم الشخصية والمهنية.

3.3.10 أن الداخلين الجدد لتعلم صنعة الأثاث بمختلف حرفها الأساسية والثانوية يواجهون واقعًا اقتصاديًا مأزومًا: ارتفاع أسعار ومعدلات الركود الاقتصادي، مما يتسبب في خفض دخولهم الأسبوعية، بل وربما ساهم في تأجيل حصولهم عليها لفترات زمنية، مما يساهم في عزوفهم عن الاستمرارية في تعلم حرفة صناعة الأثاث والاتجاه للبحث عن عمل في حرفة أخرى أو عمل آخر.

4.3.10 يعد إغلاق الكثير من الورش الحرفية أحد أبرز التغيرات البنائية التي تواجه صناعة الأثاث في دمياط، ويعد استمرار إغلاق تلك الورش بداية الانهيار لتلك الصناعة التي تحمل الكثير من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الدمياطي.

5.3.10أوضحت الدراسة أن الركود الاقتصادي ساهم بدوره في إحداث تغير نوعي فيما يتعلق بجودة المنتج الدمياطي من الأثاث، فقد اضطر السياق الاقتصادي المرتبط بالركود الاقتصادي، حيث ارتفاع الأسعار وتراكم السلع إلى استبدال الحرفي المواد الخام الأصلية بخر أأخرى بديلة أقل في الجودة، مما انعكس بشكل كلي على نوعية وجودة الأثاث الدمياطي.

6.3.10 أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن انخفاض إنتاجية الورش الحرفية في مجتمع الدراسة يعد أهم التغيرات الوظيفية الطارئة على مجتمع تعود على التصنيع

المستمر والحركة الاقتصادية النشطة، فقد تسبب الركود الاقتصادي وتراكم المخزون السلعي في تقليص معدل الإنتاجية، وذلك التغير ينعكس بشكل كلي على مستقبل صناعة الأثاث في محافظة دمياط.

4.10 النتائج المرتبطة بآثار الركود الموسمي على الصناعات الحرفية في محافظة دمياط:

1.4.10 أوضح 72.2% من أفراد العينة أن هناك فترات زمنية معروفة ومعلومة لدى الحرفيين في محافظة دمياط، تعد تلك الفترات هي فترات تشهد ركوداً اقتصادياً، يسمى بالركود الموسمي، وفي مقدمة تلك الفترات هي فصل الشتاء، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض معدلات الزواج في هذا الفصل من السنة، الأمر الذي يتسبب في إحداث الكثير من الآثار السلبية على الحرفة والحرفي.

2.4.10 أوضح 58.4% من أفراد العينة أنهم يضطرون إلى هجر الحرفة، سواء أكان هذا الهجر مؤقتًافي فترة الركود الموسمي أم هجرًا دائمًا، حيث البحث عن عمل بديل متوفر فيه عوامل الأمان، بعيداً عن العمل الحرفي الذي يواجه دائماً أزمات اقتصادية متكررة بفعل حالة الركود الاقتصادي التي يشهدها السوق.

3.4.10 أوضحت عينة الدراسة بنسبة 66.5% أن العمل الأساسي البديل عن العمل الحرفي في فترات الركود الموسمي هو العمل في المجال الزراعي؛ وذلك نظراً لأنه عمل لا يتطلب مهارات فائقة،ويمارسه الكثير من أبناء محافظة دمياط بشكل تلقائي ومستمر؛ نظراً لكثافة الأراضي الزراعية كذلك في المحافظة.

4.4.10 أوضح 77.9% من أفراد العينة رغبتهم في الاستمرارية في العمل الحرفي. هذا وقد أوضحت الدراسة أن الغالبية من هذه النسبة التي ترغب في الاستمرارية في العمل الحرفي رغم الأزمات الاقتصادية التي يمر بها تركزت في الشريحة العمرية الأعلى، بمعنى أن هناك علاقة بين العمر والاتجاه الإيجابي نحو الاستمرارية في الحرفة رغم المشكلات التي تعاني منها، ويعود ذلك لأسباب عديدة في مقدمتها عامل الوراثة الذي أخذ في الانحسار هو الآخر.

5.10 النتائج المرتبطة باتجاهات الحرفيين نحو أوضاع الصناعات الحرفية في الوقت الراهن:

1.5.10 أوضحت نتائج الدراسة أن هناك اتجاهاً قوياً سائداً بين الحرفيين يؤكد على أن صناعة الموبيليا في محافظة دمياط تواجه خطر الانهيار، وذلك من منطلق عدم توفر السياق الاقتصادي والسياسي الداعم لهذه الصناعة.

2.5.10 كشفت الدراسة عن أن الحرفيين في مجتمع الدراسة يواجهون أزمات صناعية متكررة؛ بسبب الركود الاقتصادي الذي يرونه يضر بمستقبل الصناعة الحرفية بمحافظة دمياط.

3.5.10 أوضحت آراء عينة الدراسة من الحرفيين أن هناك تكدساً واضحاً

للمنتجات الحرفية في الأسواق وتراكمها في الورش الحرفية والمعارض فترات زمنية طويلة، مما يفقد الحرفة جدواها الاقتصادية مع توقف دورة العمل الحرفي.

4.5.10 أوضحت نتائج الدراسة أن العمل الحرفي في دمياط صار طارداً للعمالة، وهذا إن دل فإنما يدل على حجم التأثير الذي بلغته الصناعات الحرفية في دمياط التي كانت مصدراً للجذب في السابق. ولا شك أن هذا التغير الوظيفي يرجع إلى ارتفاع معدلات الركود التضخمي والركود السلعي في أسواق الأثاث الدمياطي.

5.5.10 كشفت نتائج الدراسة عن تغير بنائي أصاب بنية العمل الحرفي، تمثل في انخفاض واضح في أعداد العمالة الحرفية في محافظة دمياط، وهذا ما تأكد من خلال نتائج الدراسة الميدانية والبيانات الثانوية الصادرة عن التقارير الرسمية.

6.10 النتائج المرتبطة بالمشكلات والمعوقات التي تواجه الصناعات الحرفية:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المشكلات والمعوقات التي تواجه الصناعات الحرفية في مجتمع الدراسة مرتبة حسب وزنها النسبي تنازلياً، والتي جاءت على النحو التالي:

- مشكلة في تسويق المنتجات الحرفية وتراكمها في المعارض بمتوسط حسابي 4.01
- احتكار بعض التجار استيراد الخشب والتحكم في سعره دون رقيب بمتوسط حسابي 4.00
- عدم تدخل الدولة لحماية الحرفي البسيط بمتوسط حسابي 3.97
- افتقاد الحرفيين لنقابة تدافع عن حقوقهم بمتوسط حسابي 3.95
- سيطرة كبار الأسطوات والورش الكبيرة بمتوسط حسابي 3.78
- إقبال الناس على الأثاث الصيني والتركي بمتوسط حسابي 3.70
- مستقبل صناعة الأثاث في محافظة دمياط في خطر بمتوسط حسابي 3.64
- ارتفاع أسعار الخامات وانعكاساتها على أسعار الموبيليا بمتوسط حسابي 3.54
- ضعف موارد التمويل اللازمة لنمو الحرفة بمتوسط حسابي 3.40
- ارتفاع أجور الصنايعية والصبية بمتوسط حسابي 3.37

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، فتحي محمد (2003) الاقتصاد المصري والتقلبات الاقتصادية. هل دخل الاقتصاد المصري مرحلة الركود الاقتصادي؟ المؤتمر العلمي الأول لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية. أزمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية.
2. أبو العينين، سوزان حسن (2013) محددات الركود التضخمي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2011)، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 31، العدد الأول، يناير، القاهرة.
3. أبو زيد، أحمد سليمان (2000) توريث الحرف والمهارات اليدوية: الواقع والمشكلات، دراسة سوسيولوجية بالقطاع الحرفي بالإسكندرية، مجلة الثقافة الشعبية، العدد الثاني، مايو، القاهرة.
4. أحمد، عبد الرحمن يسري (2000) قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
5. إدريس، نهاد محمد علي (2013) فاعلية السياسة النقدية في مواجهة الركود التضخمي في مصر: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
6. إسماعيل، قباري محمد (1990) أسس البناء الاجتماعي: دراسة وظيفية تكاملية للنظم الاجتماعية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
7. البادي، محمد صبري (1997) التنمية في محافظة دمياط، المؤتمر العلمي: آفاق الاستثمار في محافظة دمياط، مركز تنمية الإدارة المحلية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
8. الباز، محمود الطنطاوي (1996) الركود الريعي، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 87، العدد 442، يناير، القاهرة.
9. البهنساوي، ليلى كامل (2009) السياق الاجتماعي وتنمية المشروعات الصغيرة: دراسة حالة لمنطقة بطن البقرة، المجلة العربية لعلم الاجتماع: الشباب ومتطلبات سوق العمل، العدد الثالث، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
10. الدمرداش، حمدية محمد (1998) دراسة عادات دورة الحياة بقرية الطرحة بمحافظة دمياط: دراسة إثنوجرافية وصفية، مجلة الثقافة الشعبية، العدد الأول، أكتوبر، القاهرة.
11. السعدني، حسين حسين (1997) الآفاق المستقبلية للاستثمار بمحافظة دمياط، المؤتمر العلمي: آفاق الاستثمار في محافظة دمياط، مركز تنمية الإدارة المحلية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، محافظة دمياط.
12. الزعبي، حازم (2005) الحرف الشعبية الأردنية، ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطنالعربي، 17-19 سبتمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافةوالعلوم، وزارة السياحة والصناعات التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المملكة المغربية.
13. السماك، محمد أزهر سعيد (1998) اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران، عمان.
14. السعدون، أسعد (2008) الصناعات الحرفية والتراثية...أهميتها وسبل النهوض بهافي دول مجلسالتعاون الخليجي، منتدى الشرقية الاقتصادي الإلكتروني.
15. السائري، محمد (2005) ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطنالعربي، 17-19 سبتمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة السياحة والصناعات التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المملكة المغربية.

16. السمنودي، منى السيد علي (1993) التريكو ودورها في التنمية الصناعية في مصر، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد 3، الكتاب الرابع، القاهرة.
17. الشرقاوي، إبراهيم، فهمي، ممدوح (1981) وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة في مصر. بحث مقدم إلى بنك التنمية الصناعية، القاهرة.
18. الشمري، محمود محمد حسن (2011) صناعة البسط والسجاد وأثرها على التنمية في مدينة المدحتية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، كلية التربية صفي الدين الحلي، جامعة بابل، العراق.
19. الشناوي، فاطمة بسيوني (2004) المحافظة على الحرف كأسلوب لمواجهة أزمة البطالة: دراسة حالة عملية، تصميم وحدة لصهر الزجاج اليدوي تعمل بالغاز الطبيعي، المؤتمر السنوي التاسع: إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين، المجلد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
20. العدل، أنور عطية (1992) دور الصناعات الصغيرة والحرفية في التنمية: دراسة ميدانية في بيئة المنشآت الصغيرة في مركز ومدينة المنصورة، ندوة سبل تطوير المشروعات الصغيرة، مركز البحوث للتنمية الدولية، جمعية تنمية المشروعات الصغيرة، محافظة المنصورة.
21. الصايغ، أحمد جاسم (2005) الحرف التقليدية في قطر، ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي، 17-19 سبتمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة السياحة والصناعات التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المملكة المغربية.
22. الغباشي، عنايات حسن (2006) محاولة لتحليل ظاهرة الركود في الاقتصاد المصري في الفترة من 1995 حتى 2000 ودور الزكاة في علاجها، رسالة ماجستير، وزارة التعليم العالي، معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، شعبة الاقتصاد والعلوم المالية.
23. الفليت، عودة (2012) الصناعات الحرفية اليدوية في قطاع غزة ودورها في التنمية: دراسة جغرافية، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، العدد الثامن عشر، يناير، فلسطين.
24. الكردي، محمود فهمي (2002) مدخل إلى سوسيولوجية التخطيط والتنمية، في: دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
25. المصري، أحمد محمد (1999) إدارة الركود، المؤتمر السنوي الرابع لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
26. الهادي، حامد (2006) الحرفيون بين التكيف مع الفقر وصناعة رأس المال، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
27. الوطبان، حسين عبد الله (2001) معجم مصطلحات الصناعة والأعمال، مكتبة العبيكان، الرياض.
28. الإدريسي، عبد السلام ياسين (1986) الاقتصاد الكلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة.
29. حسن، دينا مفيد علي (2008) العمل الحرفي ونوعية الحياة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
30. حواش، جمال الدين محمد (2004) الصناعات الحرفية الصغيرة وأثرها على التنمية المحلية، المؤتمر السنوي التاسع: إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
31. بدران، محمود عبد الرشيد، عسكر، أحمد محمد السيد (2002) عمال مصر بين الثقافة التقليدية وثقافة التصنيع. دراسة ميدانية بمجمع الألمونيوم، في: تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي. الكتاب الثالث، التراث والثقافة الشعبية والتغير الاجتماعي.

مقترحات ومحاولات بحثية، تحرير: محمد الجوهري، حسن حنفي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
32. برنامج الأمم المتحدة (2009) تقرير التنمية البشرية: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، الأمم المتحدة.
33. بزي، علي (2002) الثقافة الشعبية والمستقبل: نموذج الحرف الشعبية في لبنان، مجلة الثقافة الشعبية، العدد الثالث، القاهرة.
34. بيلاي، ديفان (2008) إعادة بناء وحدة جبهة العمل في جنوب أفريقيا، في: العمال وتحديات القرن الواحد والعشرين. دراسات عن الحركات العمالية في بلدان الجنوب(الصين، الهند، جنوب أفريقيا، الجزائر، نيجيريا، أوغندا)، ترجمة: عزة خليل، منتدى العالم الثالث داكار، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة.
35. جامع، محمد نبيل (2008) البطالة" قنبلة موقوتة. وفك شفراتها. وحديث مع الشباب" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
36. جالبريت، جون كينيث (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 261، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
37. جماز، شيرين علي (2004) العوامل المؤثرة على توطن الصناعات الصغيرة الحرفية" حالة دراسة إقليم القاهرة الكبرى، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
38. جمعة، علي بن محمد (2000) معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض.
39. جمعة، فاطمة علي (2001) تنمية قيم العمل لدى الأبناء: مؤشرات تربوية من مدينة دمياط: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، العدد 25، المجلد الرابع، جامعة عين شمس.
40. حجازي، عزة محمد (2010) أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، القاهرة.
41. حجازي، عزة محمد (2010) القطاعات القائدة للتنمية الاقتصادية في ظل ركود الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة 24، العدد الأول، القاهرة.
42. حسن، جمال مجدي (2006) دراسات اجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
43. حسن، محمد فتحي محمد (2000) أزمتا السيولة والركود ودور الحكومة في التعامل معها، المؤتمر السنوي الخامس لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
44. حنفي، عبد الوهاب (2009) صناعة الخوص: الصناعات التقليدية والحرف اليدوية في الواحات، مجلة الفنون الشعبية، العدد 82، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
45. داؤود، فائز محمد، محمد، منى شاكر (2011) الحرف اليدوية في مواجهة السلع المستوردة: دراسة سوسيو انثروبولوجيا في سوق الموصل، مجلة آداب الرافدين، العدد 60، العراق.
46. دوابة، أشرف محمد (2002) الركود ونقص السيولة: الأزمة والمخرج، مجلة المال والتجارة، العدد 396، القاهرة.
47. رمضان، إيمان جرير (2009) الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
48. زايد، أحمد (2006) علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار النصر، القاهرة.

49. زكي، شيماء كمال (2010) الأزمات المالية العالمية بين الأسباب والآثار والحلول، في: الأزمة الاقتصادية العالمية، زينب صالح الأشوح (محررًا)، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
50. سليمان، حسين سليمان (1987) النشاط الصناعي والحرفي في المناطق الساحلية والجبلية اللبنانية، مجلة الفكر العربي، المجلد السابع، العدد 45، معهد الإنماء العربي، لبنان.
51. شديد، محمد جمال حسين (1991) التنبؤ الاجتماعي دراسة سوسيولوجية للآثار الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء ميناء دمياط الجديد، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا.
52. شتا، السيد علي (1997) نظرية علم الاجتماع، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
53. شركس، محمد محمدمحمد (2008) الحرف والصناعات في سيناء 1917-1982، مجلة كلية التربية، العدد العاشر، الإسماعيلية.
54. عبد الجواد، مصطفى خلف (2002) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
55. عبد الحميد، عبد المطلب، حسنين، أحمد ضياء (1997) المؤتمر العلمي آفاق الاستثمار في محافظة دمياط ، مركز تنمية الإدارة المحلية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة.
56. عبد الحافظ، محمود (2013) مشكلة الركود ونقص السيولة في الاقتصاد المصري: التشخيص، سبل العلاج، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو، القاهرة.
57. عبد الرسول، سعد (1998) الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
58. عبد العظيم، حمدي (2000) أزمتا الركود والسيولة في الاقتصاد المصري وكيفية مواجهتها، مجلة إدارة الأعمال، العدد 91، القاهرة.
59. عبد العظيم، زينب (1999) صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: جوانب سياسية. دراسة للإصلاح الاقتصادي في غانا وشيلي ومصر، كتاب الأهرام الاقتصادي: العدد143، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
60. عبد العليم، نجاح (2000) أزمة الركود ونقص السيولة: تأصيل لأهم الأسباب الهيكلية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد 4، العدد 12، جامعة الأزهر.
61. عبد المقصود، محمد عاطف (2001) وضع دمياط الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الآداب، العدد الثامن والعشرون، يناير، كلية الآداب، جامعة المنصورة.
62. عبد الكريم، محمد الغريب (1989) السوسيولوجيا الوظيفية: دراسة نقدية تحليلية في نظرية علم الاجتماع الغربي، سلسلة دراسات اجتماعية وسكانية (6)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
63. عاشور، محمد ميزرا (2008) واقع الصناعات التقليدية والحرفية في مملكة البحرين، مملكة البحرين.
64. عامر، عبد السلام عبد الحليم (1993) طوائف الحرف في مصر 1905-1914، مركز وثائق وتاريخ مصر، مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
65. عريان، أمير الفونس، البشندي، أسامة السيد (2003) أزمة الركود الاقتصادي في مصر "المؤشرات، الأسباب، سبل العلاج" في: المؤتمر العلمي الأول لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية. أزمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، 29مارس.

66. علي، إبراهيم علي (2005) أوضاع الصناعات التقليدية في مصر، ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطنالعربي، 17-19 سبتمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافةوالعلوم، وزارة السياحة والصناعات التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المملكة المغربية.
67. علي، إكرام عبد العزيز (2010) تخطيط تجمعات الصناعات الحرفية الجديدة في مصر(تقييم علاقة السكن بالعمل في تجربة مدينة الحرفيين بمدينة السلام)، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
68. عواد، محمد (1992) التضخم الركودي وانعكاسه على اقتصادات الدول النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
69. علي، فرهاد محمد (1993) ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري: دراسة تحليلية عن الفترة 54-1993، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، القاهرة.
70. عمارة، محمد (1993) قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت.
71. عمر، حسين (1991) الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة.
72. عوض، شريف محمد (2013) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: المفاهيم والأدوات والتصميم، الزعيم للخدمات المكتبية، القاهرة.
73. عوض، شريف محمد (2011) الصناعات الحرفية طريق للتنمية المستدامة، مجلة الفنون الشعبية، العدد 89، يونيو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
74. علام، اعتماد (2008) الصناعات الحرفية بين الثبات والتغير، في: الصناعات الصغيرة والتنمية، تحرير إجلال إسماعيل حلمي، عبد الوهاب جودة، التعليم المفتوح، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
75. فرجينيابي، موريس (2009) دليل المال والاستثمار، مؤسسة ستاندرد آند بورز، مكتبة جرير، الرياض.
76. فواز، زكريا (2002) ماذا بقي من كارل ماركس في الفكر الاقتصادي المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 30، العدد الثالث، الكويت.
77. قابل، محمد صفوت (2008) نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، د.ن.
78. لطفي، علي لطفي محمود (2001) أزمة الركود ونقص السيولة وسعر الصرف (المظاهر، الأسباب، المواجهة)، المؤتمر السنوي السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية في مصر والعالم العربي، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
79. لطفي، طلعت إبراهيم، الزيات، كمال عبد الحميد الزيات (1999) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الغريب، القاهرة.
80. محبك، أحمد زياد (2012) الحرف اليدوية في الحكايات، ديوان العرب، الموقف الأدبي، المجلد 41، العدد 499، سوريا.
81. محمد، نظير رياض (1997) معوقات الاستثمار في قطاع الأثاث بمحافظة دمياط: دراسة ميدانية ، المؤتمر العلمي: آفاق الاستثمار في محافظة دمياط، القاهرة.
82. محمد، هشام محمود حافظ (1994) التوزيع المكاني للخدمات الحرفية بالمدن عواصم المحافظات. رصد الخصائص العامة وتحليل العوامل المؤثرة على التوزيع. حالة مدينة شبين الكوم، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني.
83. محيي الدين، مصطفى (2002) أثر الركود الاقتصادي على التثمين العقاري وسياسات الاستثمار العقاري والمراكز المالية للبنوك، مؤتمر: تنشيط السوق العقاري المصري، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.

84. محمود، محمد حنفي (2006) تقييم السياسات العامة المصرفية في مجال إدارة الأزمات المالية. مع دراسة تطبيقية لأزمتي السيولة والركود في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
85. مجمع اللغة العربية (2003) المعجم الوجيز، القاهرة.
86. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (1999) وصف مصر بالمعلومات "محافظة دمياط"، الإصدار الرابع ، مجلس الوزراء، القاهرة.
87. مركز المعلومات (2015) محافظة دمياط: الإنسان، النهر، البحر والبحيرة، محافظة دمياط.
88. نجيب، عز الدين (2011) الحرف التقليدية: الواقع ..الأزمة..النهضة، مجلة الفنون الشعبية، العدد 89، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
89. مصطفى، محمد عثمان (2001) تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر مع التركيز على مرحلة الركود الاقتصادي في إطار تحديث الاقتصاديات العربية، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر: استراتيجيات التحديث والجودة للاقتصاديات العربية في إطار المنافسة العالمية، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
90. هارون، علي أحمد (2002) جغرافيا الصناعة، دار الفكر العربي، القاهرة.
91. هريدي، صلاح أحمد (1985) الحرف والصناعات في عهد محمد علي، دار المعارف، القاهرة.
92. هس، بيث وآخرون (1989) علم الاجتماع، ترجمة محمد مصطفى الشعبيني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
93. نارد، خديجة سعيد مسفر (2013) مدخل تجريبي لدمج مكملات الملابس والنسيج اليدوي في إثراء المهارات اليدوية الحرفية للفتاة، مجلة كلية التربية، العدد 25، يناير، الإسماعيلية.
94. نوير، طارق (2009) الركود الاقتصادي والأزمة التمويلية العالمية بالتطبيق على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 100، العدد 495، يوليو، القاهرة.
95. يسري، عبد الرحيم (1996) تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
96. Awad, Ibrahim L (2002) The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy: Analytical Study, MPRA; Munich Personal Repec Archive, Department of Economics-Faculty of Commerce-Zagazig University.
97. Banks, Mark (2010) Craft labour and creative industries, International Journal of Cultural Policy, Aug, Vol. 16 Issue 3, Routledge, United Kingdom.
98. Burney, Deanna (2004) Craft Knowledge: The Road to Transforming Schools, Phi Delta Kappan, Mar, Vol. 85 Issue 7, Sage Publications, Inc, United States of America.
99. Cultural Industries Growth Strategy (CIGS) (1998) The South African Craft Industry Report, November.
100. El-Mahgoub,AymanRifat (1990) Stagflation; Phenomenon and Confrontation, Ph.D, Unpublished Thesis, Faculty of Economics& Political Science, Cairo Unv.
101. Fenge, Lee-Ann, Hean, Sarah and Others (2012) The impact of the economic recession on well-being and quality of life of older

people, Health & Social Care in the Community, Nov, Vol. 20 Issue 6, Wiley-Blackwell, United Kingdom.
102. French, Eric, Kelley, Taylor (2013) Expected income growth and the Great Recession, Economic Perspectives.1st Quarter, Vol. 37 Issue 1, Federal Reserve Bank of Chicago, United States of America.
103. Haw, Camilla, Hawton, Keith and Others (2015) Economic recession and suicidal behaviour: Possible mechanisms and ameliorating factors, International Journal of Social Psychiatry, Feb, Vol. 61 Issue 1, Sage Publications, Ltd., United Kingdom.
104. Helliwell, John f. (1988) Comparative Macro Economics of Stagflation, Journal of Economic Literature, Vol.xxv, March.
105. Huang ,Jin (2014) Job Loss and Unmet Health Care Needs in the Economic Recession: Different Associations by Family Income, American Journal of Public Health, Nov, Vol. 104 Issue 11, American Public Health Association, United States of America.
106. Hotchkiss, Julie L (2014) Family Welfare and the Great Recession, Working Paper Series, (Federal Reserve Bank of Atlanta), Aug, Vol. 2014, Issue 10, Federal Reserve Bank of Atlanta, United States of America.
107. Hinze, Christine Firer (2011) Economic Recession, Work, and Solidarity, Theological Studies, Mar, Vol. 72 Issue 1, Sage Publications, Ltd, United Kingdom.
108. Ivanova, Maria N (2013) The Great Recession and the State of American Capitalism, Science & Society, Jul, Vol. 77, Issue 3, Guilford Publications Inc, United States of America.
109. McQuaid, Matilda (2009) From craft to production: Technology transfer in extreme textiles, Journal of the American Society for Information Science & Technology. Sep, Vol. 60 Issue 9, John Wiley & Sons, Inc, United States of America.
110. Medina, Mercedes, Barron, Leticia (2013) The Impact of the Recession on the TV Industry in Mexico and Spain, Communication Societal, Vol. 26 Issue 2, Servicio de Publicaciones de la Universidad de Navarra, S.A., Spain.
111. Matsaganis, Manos, Leventi, Chrysa (2014) Poverty and Inequality during the Great Recession in Greece, Political Studies Review. May2014, Vol. 12 Issue 2, Wiley-Blackwell, United Kingdom.
112. Murphy, Alexander B. (2012) China's Cultural and Creative Economy: An Introduction, Eurasian Geography & Economics.

Mar/Apr, Vol. 53 Issue 2, Taylor & Francis Ltd, United Kingdom.
113. Paul ,Mark, , Sutton, Christopher (2004) Impacts of Transportation Changes on The Woodworking Industry of Mexico's Purepecha Region, Geographical Review, Oct, Vol. 94 Issue 4, Wiley-Blackwell, United Kingdom.
114. Perry, David (2013) A Return to Realism: Canadian Defence Policy after the Great Recession, Defence Studies, Sep, Vol. 13 Issue 3, Routledge, United Kingdom.
115. Robie, Chet, Emmons, Tammy (2011) Effects of an Economic Recession on Leader Personality and General Mental Ability Scores, International Journal of Selection & Assessment. Jun, Vol. 19 Issue 2, Wiley-Blackwell, United Kingdom.
116. Şahin, Ayşegül, Kitao, Sagiri(2011) Why Small Businesses Were Hit Harder by the Recent Recession, Current Issues in Economics & Finance. Apr, Vol. 17 Issue 4, Federal Reserve Bank of New York, United States of America.
117. Slini, T, Giama, E (2015) The impact of economic recession on domestic energy consumption, International Journal of Sustainable Energy, Mar/Apr, Vol. 34 Issue 3/4, Taylor & Francis Ltd, United Kingdom.
118. Svobodová, Hana (2013) Changes of Employment in Enterprises in the South-Moravian Region during and after Economic Recession, Journal of Competitiveness, Mar, Vol. 5 Issue 1, Tomas Bata University in Zlin, Czech Republic.
119. Theocharous, Eleni (2014) Economic recession and health, Thalassemia Reports,Vol. 4, Issue 3, PAGE Press, Italy.